بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

رسالة ماجستير بعنوان :

العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية

دراسة ميدانية على الجمعيات النسائية العمانية

(١٩٩٥-٢٠١٠)

The Factors Impact on Activation of Political Participation Level of Omani Woman: A Field Study of the Omani Women Associations (١٩٩٥-٢٠١٠)

إعداد الطالب:

نايف هلال الشامسي

الرقم الجامعي ٠٧٢٠٦٠٠٠١٠

اشراف الدكتور

هاني أخو إرشيدة

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١١

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية

دراسة ميدانية على الجمعيات النسائية العمانية

(١٩٩٥-٢٠١٠)

The Factors Impact on Activation of Political Participation Level of Omani Woman: A Field Study of the Omani Women Associations

(١٩٩٥-٢٠١٠)

إعداد الطالب :

نايف هلال الشامسي

الرقم الجامعي ٠٧٢٠٦٠٠٠١٠

اشراف الدكتور

هاني أخو إرشيدة

أعضاء لجنة المناقشة	الصفة	التوقيع
* د. هاني أخو إرشيدة	مشرفاً / رئيساً	
* أ.د. محمد الهزايمة	عضواً	
* د. عمر الحضرمي	عضواً	
* د. عاهد المشاقبة	عضواً	

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت عام ٢٠١١م

نوقشت وأوصي بإيجازتها / تعديلها / رفضها ، بتاريخ .....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الاهداء

إلى أبي العزيز وأمي العزيزة اللذان وقفا بجانبي طيلة فترة الدراسة، ومهما عملت وتكلمت لا أستطيع أن أوفي حقهما

وإلى اخواني وأخواتي الذين ساندوني وآزروني في فترة دراستي ..... وإلى أصدقائي وزملائي

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.....

كما أهدي هذا البحث إلى من ساندني خلال مسيرتي الدراسية ومساعدتي في إنجاز هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أول شكري التوجه به إلى رب العالمين ..... الذي أرشدني إلى الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم

وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الكريم الفاضل الذي لم يبخل علي بوقته وجهده وعلمه في توجيهي وإرشادي أثناء فترت إعداد الدراسة له مني خالص محبتي وتقديري وعرفاني على صبره وتعاونه الكبير في كل مرحلة من مراحل إنشاء الرسالة .

إلى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل

إلى أساتذتي الكرام جميعاً .....

عميد بيت الحكمة الدكتور محمد المقداد، والدكتور صايل السرحان والدكتور علي الشرعة

لهم مني جزيل الشكر والعرفان

الباحث

نايف هلال الشامسي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص ..... ط
مقدمة ..... ي
الإطار العام ١
أهداف البحث : ١
أهمية الدراسة: ١
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: ٢
فرضيات الدراسة: ٣
منهجية الدراسة: ٣
محددات الدراسة: ٤
مفاهيم الدراسة: ٤
الدراسات السابقة : ٦
الفصل الأول : المشاركة السياسية وأساليبها ونظرياتها والتمكين السياسي للمرأة ٩
المبحث الأول : مفهوم المشاركة السياسية ١٠
المطلب الأول: حق المشاركة في الفقه الإسلامي وإرتباطها بالديمقراطية ١٢
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة ١٤
المبحث الثاني : التوجهات النظرية والتشريعية للمشاركة السياسية للمرأة في عُمان ١٨
المطلب الأول: أشكال وأساليب المشاركة السياسية للمرأة وأساليبها: ١٨
المطلب الثاني: وسائل المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي: ٢٠
المبحث الثالث : تمكين المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سلطنة عمان ٢٤
المطلب الأول: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في سلطنة عُمان ٢٥
المطلب الثاني : السياسات والآليات المعتمدة للنهوض بالمرأة العمانية وتفعيل دورها في التنمية: ٣١
الفصل الثاني : واقع المشاركة السياسية للمرأة العمانية ٣٤
تمهيد: ٣٤
المبحث الأول : المواطنة والحقوق السياسية للمرأة العُمانية ٣٥
المطلب الأول : المشاركة السيايسة وتطور مجلس الشورى في سلطنة عُمان ٣٦
المطلب الثاني : مكانة المرأة في القانون العماني ٤٠
المبحث الثاني : دور المرأة العمانية في العملية السياسي ٤٥
المطلب الأول : المرأة العمانية في مجلس الدولة ٤٥
المطلب الثاني: أهمية تمثيل المرأة في مجلس الشورى: ٤٦
المبحث الثالث : تجربة المرأة في مجلس الترشيح لمجلس الشورى في السلطنة ٤٨
المطلب الأول: أبعاد ترشح المرأة العمانية لمجلس الشورى ٥٠
المطلب الثاني: أهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية ودورها في التنمية السياسية ٥٩
الفصل الثالث : عرض نتائج الدراسة الميدانية ٦٣
المبحث الأول : واقع العمل التطوعي النسائي في سلطنة عُمان ٦٣
المطلب الأول: نشأة العمل التطوعي النسائي في السلطنة ٦٧
المطلب الثاني: أهم مجالات العمل التطوعي التي تنشط بها المرأة العمانية ٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أهم الجمعيات التطوعية العمانية: ٧٤
المبحث الثاني : الطريقة والإجراءات..... ٧٩
مجتمع الدراسة:..... ٧٩
عينة الدراسة: ٧٩
خصائص عينة الدراسة..... ٨٠
متغيرات الدراسة: ٨٤
المعالجة الإحصائية: ٨٦
المبحث الثالث : عرض النتائج ومناقشتها..... ٨٧
المبحث الرابع : مناقشة النتائج والتوصيات..... ٩٧
الخاتمة..... ١٠٢
النتائج..... ١٠٥
التوصيات..... ١٠٨
قائمة المصادر والمراجع..... ١١٠
أولاً: المراجع العربية..... ١١٠
ثانيا ـ المواقع الالكترونية : ١١٥
الملاحق ١١٦
ABSTRACT ١٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١.	أعداد الناخبين (ذكورا وإناثا) في الانتخابات من الفترة الثالثة حتى الفترة السادسة	٥٠
٢.	المترشحين من الذكور والإناث لعضوية مجلس الشورى خلال الفترات من الثانية حتى السادسة	٥٠
٣.	أنواع المؤسسات التطوعية التي تشارك فيها المرأة وطريقة تمويلها	٧١
٤.	توزيع المؤسسات التطوعية في محافظة السلطنة ومناطقها	٧٢
٥.	إدارة المؤسسات التطوعية في سلطنة عُمان ونسبة التمثيل النسائي فيها	٧٣
٦.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير العمر	٨١
٧.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	٨٢
٨.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	٨٣
٩.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة	٨٤
١٠.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب انتماء المبحوثات للأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والمشاركة في العمل السياسي	٨٥
١١.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة ومدى تأثير المرأة فيها	٨٨
١٢.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب دور الإعلام في إعطاء صورة إيجابية لمشاركة المرأة السياسية والرضا عن الجو الديمقراطي	٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات	٩٠
١٤.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات	٩١
١٥.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس اتجاهات المبحوثات نحو نظرة المجتمع العُماني نحو المرأة والحياة السياسية	٩٣
١٦.	التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على مقياس معوقات المشاركة السياسية للمرأة	٩٥
١٧.	التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على أهمية أشكال المشاركة السياسية للمرأة	٩٦
١٨.	نتائج تحليل الإنحدار البسيط	٩٨
١٩.	نتائج تحليل الإنحدار البسيط	٩٩
٢٠.	نتائج تحليل الإنحدار البسيط	١٠٠
٢١.	نتائج تحليل الإنحدار البسيط	١٠١
٢٢.	نتائج تحليل الإنحدار البسيط	١٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية

دراسة ميدانية على الجمعيات النسائية العمانية

(١٩٩٥-٢٠١٠)

اشراف الدكتور

هاني أخو إرشيدة

إعداد

نايف هلال الشامسي

هدفت الدراسة إلى قياس أثر العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى مشاركة المرأة السياسية في سلطنة عمان وتحديد ما هي أكثر العوامل السياسية والإجتماعية والثقافية والقانونية المؤثرة على مشاركتها للمرأة العُمانية، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠، تتمثل أهمية الدراسة في محاولتها تحليل اتجاهات المرأة العمانية نحو واقع مشاركتها في العمل السياسي، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تزايدت فيها نسب المشاركة السياسية للمرأة نتيجة تزايد مستويات التعليم والنمو الإقتصادي الذي شهدته السلطنة، حيث حاولت الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيسية: ما هي العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية من جهة نظر أعضاء الجمعيات النسائية العمانية؟

وقد انطلقت من الفرضية هناك علاقة إرتباطية بين العوامل الإجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية، وقد إعتمدت الدراسة على إستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة في هذه الدراسة حيث تم تصميم إستبيان لتحقيق أهداف الدراسة، ويحتوي على مجموعة أسئلة تغطي متغيرات الدراسة، وتم إختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من أعضاء الجمعيات النسائية العمانية من (١٥٠) من القيادات النسائية في هذه الجمعيات وكان عدد الاستمارات التي تم جمعها وتحليلها وقبولها إحصائياً (١٢٠) إستمارة.

وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة إرتباطيه بين العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية، وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية، وهي علاقة إيجابية قوية ، وتوصي الدراسة بضرورة الاعتماد على إستراتيجية مستدامة ومتكاملة تساهم في تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة محوراً أساسياً في العملية الديمقراطية لأي دولة وأحد المؤشرات التي تعكس التقدم الذي أحرزته العملية السياسية. كما أنها تعتبر شرطاً من شروط المواطنة النسائية الفعلية وترسيخاً لحقوقها ودورها في الحياة العامة. ومن هنا جاء التركيز على المستوى المحلي والدولي لتفعيل مشاركتها في العمل السياسي بما يعكس واقع المرأة ودورها في عملية الإصلاح والتنمية السياسية، وخصوصاً في دول المنطقة العربية التي بدأت تتجه نحو الاهتمام بتحسين أوضاع المرأة ومشاركتها في العمل السياسي.

يعتبر موضوع المشاركة السياسية للمرأة من المواضيع الهامة التي تستحق البحث والمناقشة والتحليل، وذلك لكونه يلقى اهتمام المشتغلين في السياسة والقائمين على التخطيط في المجتمع، ويعود الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة إلى أسباب عدة من أهمها الدور المتنامي الذي بدأت المرأة تمارسه في مختلف ميادين الحياة السياسية والاجتماعية، إن هذا الدور بدأ بالتنامي بعد خروج المرأة من المنزل لطلب العلم أو للعمل، وبالتالي ازدادت أهمية دورها على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، ومن ثم إنخرطت المرأة في نشاطات متعددة من ضمنها النشاط السياسي، حيث طرقت المرأة باب السياسة واستطاعت أن تثبت وجودها على الصعيد السياسي في العديد من الدول، وذلك من خلال مشاركتها السياسية المتنامية، سواء كان ذلك من خلال تقلد منصب سياسي، أو العضوية بحزب، أو بالإنخراط بأشكال المشاركة السياسية الأخرى، وقبل الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة العمانية بشكل خاص سيتم تناول مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها ومدلولاتها.

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة العمانية في العملية السياسية ، وتحليل العوامل التي تؤثر على مستوى هذه المشاركة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار العام

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير بعض العوامل والمتغيرات على مستوى مشاركة المرأة السياسية في سلطنة عمان من وجهة نظر القيادات النسائية في الجمعيات الخيرية في سلطنة عُمان، ويتفرع من هذا الهدف الاهداف الفرعية التالية :

- تحديد أكثر العوامل الإجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية تأثيراً على المشاركة السياسية للمرأة العُمانية.
- قياس إتجاهات المرأة العُمانية عن واقع مشاركتها في العمل السياسي في سلطنة عُمان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠).

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولتها تحليل اتجاهات المرأة العمانية نحو واقع مشاركتها في العمل السياسي، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تزايدت فيها نسب المشاركة السياسية للمرأة نتيجة تزايد مستويات التعليم والنمو الإقتصادي الذي شهدته السلطنة، وكذلك اختيارها لمجتمع دراسة لم تتناوله كثير من الدراسات والأبحاث في سلطنة عمان، من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين:

أ- الأهمية العلمية للدراسة وتتمثل في:

١. التعرف على واقع مشاركة المرأة العمانية في الحياة السياسية في سلطنة عمان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠).

٢. محاولتها تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية سواء كانت بالإتجاه السلبي أو الإيجابي من وجهة نظر المرأة نفسها كونها تدرك أكثر من غيرها هذه العوامل بما يساعد على وضع إستراتيجيات وبرامج عمل ترفع من مستوى مشاركتها.

٣. إثراء الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة العمانية والعوامل التي تؤثر على مشاركتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- أما الأهمية العملية فتكمن في:

١. تحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية بما ينعكس بشكل إيجابي على العملية السياسية في سلطنة عُمان.

٢. تقديم دراسة علمية منهجية يمكن أن تساهم في توفير معلومات وبيانات دقيقة عن المشاركة السياسية للمرأة في سلطنة عمان والمتغيرات المؤثرة على نسب المشاركة السياسية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في السلوك السياسي للمرأة العمانية والذي تحدده مجموعة من المتغيرات المرتبة بشخصية المرأة والثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي تدفع باتجاه التأثير على مشاركتها السياسية ، وبذلك فإن الدراسة تستند على تساؤل محوري هو: **ما هي العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية من وجهة نظر أعضاء الجمعيات النسائية العمانية؟**

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي كالآتي:

١- ما هي أهم أشكال المشاركة السياسة للمرأة والحقوق السياسية التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية والوطنية؟

٢- ما هي العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟

٣- ما هي أكثر العوامل تأثيراً على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة:

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فإن هذه الدراسة تقوم على فرضية رئيسية واحدة ويتفرع عنها أربعة فروض فرعية، وهي كالتالي:

هناك علاقة إرتباطية بين العوامل الإجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١- هناك علاقة إرتباطية بين العوامل الإجتماعية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

٢- هناك علاقة إرتباطية بين العوامل السياسية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

٣- هناك علاقة إرتباطية بين العوامل القانونية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

٤- هناك علاقة إرتباطية بين العوامل الثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

منهجية الدراسة:

تم إستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة في هذه الدراسة كون هذا المنهج لا يقف عند حدود جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة المراد دراستها، إنما يحاول تحليل هذه البيانات وتفسيرها عن طريق إستخدام الإستبيانات والمقابلات الشخصية المعمقة، كما أن هذا المنهج يحقق جمع أكبر حجم من البيانات بأسرع وقت وأقل جهد وكلفة ممكنة.

ولأغراض إجراء الدراسة ميدانياً، تم تصميم إستبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة، ومن ثم يتم عرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين لإبداء آرائهم حول تصميمها، وذلك بهدف معرفة مدى صحة وشمولية الأسئلة، للخروج بنتائج تخدم أهداف الدراسة، وستعتمد الدراسة على المنهج الكمي، حيث سيتم إستخدام الإحصاء الوصفي من خلال إستخراج التكرارات والنسب المئوية، وإختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الدراسة:

الحدود الزمانية : اقتصرت هذه الدراسة على تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة العمانية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٠)، وقد تم إختيار هذه الفترة لتزايد الإهتمام الدولي والعربي بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة على مستوى العالم والمنطقة العربية، ومن الدول التي شهدت إهتماماً متزايداً بقضايا المرأة سلطنة عُمان، حيث شهدت هذه الفترة بداية مرحلة جديدة بالنسبة للمرأة العمانية.

الحدود المكانية : الجمعيات النسائية في سلطنة عمان.

مفاهيم الدراسة:

يمكن التمييز بين نوعين من التعريفات التي يمكن من خلالها تعريف مفاهيم الدراسة وهما التعريف الإسمي والتعريف الإجرائي.

أ- التعريف الإسمي (الاصطلاحي):

- **تعني المشاركة السياسية للمرأة:** "إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه بالحياة في ظله"(١).

- ولغايات هذه الدراسة تعرف المشاركة السياسية للمرأة على أنها واقع مشاركة المرأة في العملية السياسية كحق طبيعي لها ضمنه الدستور لما لها من دور في التنمية الشاملة، وتعرف إجرائياً هنا على أنها واقع المشاركة السياسية للمرأة العُمانية في العمل السياسي سواء بإكتساب حقوقها السياسية أو ممارستها لهذه الحقوق(٢).

ب- التعريف الإجرائي:

وبقصد به الأعمال التي يقوم بها المواطن للمساهمة في عملية صنع القرار السياسي، وذلك من خلال ما يلي:

---

(١) سعد إبراهيم، جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع،١٩٨٤، ص ٣١.

(٢) مهدي حسانين، **المرأة العمانية**، مقال بعنوان: "**مسيرة إنجازات تستحق الوقوف عندها**، ٢٠٠٨ نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.c-we.org**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تولي مناصب عامة داخل مؤسسات الدولة.

٢- التعددية السياسية.

٣- المشاركة السياسية.

٤- مؤسسات المجتمع المدني.

٥- حرية الرأي والتعبير.

٦- الإنضمام للجمعيات والأحزاب.

- **أساليب المشاركة السياسية:** هناك مجموعة من صور المشاركة السياسية كالتصويت والترشيح والمشاركة في إتخاذ القرار وتقلد المناصب العامة وغيرها، ومن أهم أساليب المشاركة السياسية:

أ- **الترشيح:** ويعني منح المواطنين فرص متساوية للمشاركة السياسية في الإنتخابات العامة سواء البلدية أو البرلمانية أو الجمعيات وتوفير الضمانات القانونية لهذا الحق.

- مجالس الطلبة.
- المجالس النيابية.
- مجالس البلديات.

ب- **الإنتخابات:** وتعني منح المواطنين حق المشاركة بالعملية السياسية في الإنتخاب وقيام الدولة بضمان نزاهة وحيادية عملية الإنتخاب بكافة مراحلها.

- إنتخابات الطلبة النيابية.
- إنتخابات الجمعيات النسائية العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة :

قليلة هي الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة العمانية أو الخليجية نتيجة لحداثة المشاركة السياسية لها في ميدان العمل السياسي في هذه الدول ومن أهم الدراسات ما يلي:

- **دراسة العريمي (٢٠٠٢)**، "تطور نظام الشورى في سلطنة عمان – من عام (١٩٨١-٢٠٠٠)"، وقد تضمنت حدود التجربة العمانية في الحكم تأصيلاً تاريخياً ونظرياً وتحليلياً حيث تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في البلاد عام ١٩٧٠ حتى إبتدأت فترة حكمه بالتوجه الجاد والمدروس نحو ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية في سلطنة عمان وتحديثها، حيث بدأت رحلة إنتقال تدريجية في بناء مؤسسات الشورى مع الإنفتاح الواعي والمدروس على تجارب الدول الأخرى، على اعتبار أن الثقافات الإنسانية هي رافد مهم يؤخذ به من دون الإنقطاع عن الأصول والموروث والأسس والثوابت. ([1])

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من بينها، رسوخ مفهوم الشورى في المجتمع العماني ووضوح أسلوب وآليات ممارسته في مختلف المجالات، واستغلال البناء المؤسسي للشورى من خلال مجلس الشورى وإتخاذه كمنهج في السياسات والخطط التي تنتهجها الحكومة، إيماناً بأهمية إشراك الموطنين (ذكوراً واناثاً) في العملية التنموية والسياسية بالبلاد، إضافةً إلى إبراز مستجدات الفكر السياسي الحديث في السلطنة.

- **دراسة اللمكي (٢٠٠٨)**، "دراسة ميدانية حول "رؤية المواطنين تجاه تجربة الشورى في سلطنة عمان"، هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء الموطنين حول تجربة الشورى من حيث مبدأ الشورى بين النموذج والواقع الفعلي والكشف عن رؤية المواطنين حول أدوار أعضاء الشورى في خدمة المجتمع. ([2])

وخلصت الدراسة إلى التعرف على كيفية مواجهة الصعوبات من خلال آليات التغطية الإعلامية الموضوعية لفعاليات ووقائع مجلس الشورى وإعطاء مرونة في تحقيق مطالب بعض أعضاء المجلس بالعودة إلى وظائفهم بعد إنتهاء فترة عضويتهم، ولمحت ضمن بحثها إلى ضرورة توعية المواطنين بأهمية المشاركة النسائية من خلال مؤسسات المجتمع.

([1]) محمد بني مبارك العريمي، **تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان** ،من ١٩٨١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير في العلوم السياسية الجامعة الاردنية ، ص ٣٠.

([2]) سيف بن سالم بن ناصر اللمكي، **رؤية المواطنين تجاه تجربة الشورى في سلطنة عُمان**، رسالة ماجستير،٢٠٠٨ ، ص ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقامت وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل (٢٠٠٢) آنذاك بتقييم اللقاءات التعريفية بمناسبة بداية فترة الترشيح لعضوية مجلس الشورى بمحافظة مسقط– الفترة الرابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٣). وكان الهدف من البرنامج هو توعية المرأة بالجوانب المتعلقة بشروط الإنتخاب والإجراءات المتبعة بشأنها وتشجيع المرأة على الترشيح لعضوية المجلس وتأكيد حق المشاركة في الإنتخاب والتصويت[١].

دراسة القاسمي (٢٠٠٦)[٢]، "مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الإجتماعية في مملكة البحرين"، تناولت هذه الدراسة معرفة مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الإجتماعية في مملكة البحرين، وطبقت على عينة من الإناث العاملات في المجال التعليمي بلغت (١٧٠) معلمة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على شكل إستبانة تم تطويرها لتحقيق أهداف الدراسة.

دراسة العجمي (٢٠٠٠)[٣]، "المرأة الكويتية والمشاركة السياسية"، تناول الباحث مسألة المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والإنقسام الحاصل حيال هذه المسألة حيث يوجد إتجاهان داخل الأوساط الإسلامية وهما:

- إتجاه مؤيد للمشاركة السياسية للمرأة.
- إتجاه مقيد ومعارض للمشاركة السياسية للمرأة.

كما تضمنت الدراسة موضوع مشاركة المرأة الكويتية في العملية السياسية والعوامل المعوقة لتلك المشاركة وإستخدم الباحث إستبانة في إعداد البحث وقام بتوزيعها على عينة عددها(١٠٠) طالب وطالبة من طلاب جامعة الكويت.

---

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – **تقييم اللقاءات التعريفية بمناسبة بداية فترة الترشيح لعضوية مجلس الشورى** – الفترة الرابعة (٢٠٠١-٢٠٠٣م) ،٢٠٠٢، ص ٤٠.

(٢) أحلام القاسمي، **مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان٢ ، ٢٠٠٦، ص ٣٣.

(٣) محمد العجمي، **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها من أولى الدراسات التي تتناول بالتحليل النظري والعملي لموضوع المشاركة السياسية للمرأة العمانية وصور المشاركة السياسية للمرأة بصورة تقليدية وغير تقليدية، والمعوقات الفعلية التي تحد من مشاركتها السياسية، وكذلك قياسها لوجهات نظر المرأة نفسها عن واقع للمشاركة السياسية والعوامل والمتغيرات التي أثرت على مستوى مشاركة المرأة في العمل السياسي في السلطنة، حيث تتميز هذه الدراسة بتناولها موضوع الدراسة في الجانب النظري وإستكمالها في الجانب العملي لتغطية الموضوع من كافة جوانبه، لإعطاء صورة واقعية عن المشاركة السياسية للمرأة العمانية لتكون مرجعاً واقعياً للدارسين والباحثين في مجال مشاركة المرأة العُمانية في العمل السياسي، وقياس تأثير بعض العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : المشاركة السياسية وأساليبها ونظرياتها والتمكين السياسي للمرأة

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بالحياة الديمقراطية للدولة، وبخاصة النظم الديمقراطية البرلمانية، بإعتبارها عاملاً مهماً لتحقيق الديمقراطية، إذ أن الحقوق الإنسانية للمواطن كحق المواطن في التصويت وتولي الوظائف العامة والمشاركة في عملية صنع القرار في مراحله المختلفة، تؤثر في مستوى المشاركة السياسية.

تمثل المشاركة السياسية الطموح من أجل الحصول على الحرية، وهي "عبارة عن مساهمة أو مشاركة المواطنين في عملية إتخاذ القرارات في إطار النظام السياسي المحيط، لذا فإن الديمقراطية تشكل الوعاء الذي تتفاعل فيه كل الممارسات التي تتخذ صوراً وأشكالاً تظهر فيها من خلال درجات ومستويات مختلفة"[*]. مما يجعلها تختلف من فرد إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى متأثرة بعوامل عدة مثل مستوى الدخل والتعليم والمهنة والمكانة الإجتماعية، هذا ويحدد شكل المشاركة عادة من خلال الصور التي تظهر من خلال مستويات أو درجات المشاركة لدى الأفراد، مما يجعلها تختلف بإختلاف الأفراد وثقافاتهم ومستوى دخلهم، ومهنة كل منهم، ومكانته الإجتماعية.[١]

(*) حول مفهوم المشاركة السياسية (السياسة ، التمكين السياسي) انظر: (باحثات) كتاب متخصص يصدر عن تجمع الباحثات اللبنانيات) العدد الرابع ٩٨/٩٧ وخصوصا ورقة ايليا حريق (ملاحظة حول ماهية السياسة) ص ص ١٠-٢٠.

(١) فراس الشرعة، **المشاركة السياسية في الريف العماني دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد** ، رسالة ماجستير جامعة آل البيت المفرق، ١٩٩٩، ص٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : مفهوم المشاركة السياسية

يكتسب الإنسان مُكنة المشاركة السياسية التي تعتبر سلوك، متعلم، في حياته من خلال الأسرة والمجتمع والمدرسة والعمل، وتتضمن مختلف النشاطات الإدارية التي يسهم فيها الأفراد في تحديد السياسة العامة للدولة ، لذا فهي ممارسة وليست إعتقاد فقط، فشعور الفرد وقناعته بأن المشاركة في الإنتخابات هو واجب وطني دون أن يجسد ذلك بالمشاركة في عملية الإقتراع لا تعد مشاركة في الحياة السياسية[١].

كما أن المشاركة السياسية مرتبطة بقناعة الفرد وإيمانه، إذ يعكسان سلوكاً معيناً يمارس في المجتمع كالجمعيات والنوادي والأحزاب أو التصويت والتظاهر. والمشاركة السياسية تأخذ أنماطاً مختلفة منها المشاركة التقليدية كالتصويت، والمناقشة السياسية والقيام بحملات إنتخابية أو الإتصال بشخصيات وقيادات سياسية وإدارية، ومنها المشاركة غير التقليدية، مثل التقدم بشكاوى ضد النظام السياسي، أو العصيان المدني أو المظاهرات أو الاجتماعات أو الاعتصامات ، وكذلك مختلف أعمال الشغب والعنف كالانقلابات العسكرية وحرب العصابات[٢].

المشاركة السياسية عبارة عن سلوك اختياري إرادي متعلم يقوم به الأفراد، غايته الأساسية التأثير على السياسة العامة أو إختيار الحاكم، ومما يذكر أن بعض أنماط المشاركة قد يغيب في بعض النظم، كما تتفاوت أهمية نفس نمط المشاركة من بلد إلى آخر، بل حتى في نفس البلد من فترة إلى أخرى[٣].

وتؤدي المشاركة السياسية إلى تحسين العمل السياسي وذلك بزيادة قنوات الإتصال بين المواطنين والحكام، مما يزيد في ارتباط الفرد بالدولة وأنظمتها وأهدافها، ويرفع من وتيرة الولاء والشعور بالمسؤولية ويحسن الأداء، ويحقق التجانس الإجتماعي، والقضاء على صور التفاوت بين الأفراد عن طريق المساواة بينهم ، فهي تشكل الشرط الأساسي لتنمية المجتمع.

وتساهم المشاركة السياسية في نشر الوعي وتنبه كلاً من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته وحقوقه ، وبفضلها يصبح الحكام أكثر تجاوباً وأشد حساسية لإحتياجات ومصالح المحكومين، ويتوزع القيم السلطوية بصورة أكثر عدالة، وتؤثر مجموعة من العوامل السياسية

---

(١) إبراهيم أبرش، **علم الاجتماع السياسي**، ط١، دار الشروق، عمان ،١٩٩٨، ص ٢٤٨

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥١

(٣) طارق عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية**، ط١، القاهرة، دار الغريب،١٩٩٩، ص٢٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقانونية والاجتماعية والدينية في معرفة دوافع إنخراط المواطن في العملية السياسية. وتتأثر المشاركة السياسية للأفراد في الحياة العامة بمتغيرات كثيرة، بعضها كمية وبعضها الآخر نوعية تتعلق بالمتغيرات السياسية التي يتعرض لها الفرد، وخصائص خلفيته الاجتماعية من حيث الطبقة والدخل والتعليم والمهنة والجنس والديانة ومحل الإقامة، ثم مدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير عن آرائه والعمل السياسي[١]

إن تعرض المواطن للمتغيرات السياسية يؤدي إلى زيادة احتمالات المشاركة السياسية، ويؤدي هذا التعرض إلى تزويد المواطن بالمعارف السياسية وينمي إهتماماته العامة[٢]. وهكذا فعملية المشاركة السياسية تتأثر بعوامل عدة ومتنوعة منها ما هو سياسي وثقافي واقتصادي ونفسي أيضاً، إلا أن التفاوت بين المجتمعات ثقافياً وإجتماعياً يعكس نفسه بتفاوت في طبيعة المشاركة السياسية ودرجتها وقنواتها، ورغم ذلك فقد أجمعت الدراسات والبحوث المعنية بالمشاركة السياسية على أن العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المتغيرات تؤثر بشكل أو بآخر على اتجاهات الأفراد وسلوكهم نحو المشاركة السياسية.

ويمكن إعتبار المشاركة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية، إذ يتوقف تطور الديمقراطية على مستوى إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعْلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها، وتحويلها إلى ممارسة يومية عند أفراد الشعب، وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والاستبداد[٣].

---

(١) بارعة النقشبندي ، وذياب مخادمة ، **المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الاردنية دراسة ميدانية لطلبة العلوم السياسية في الجامعة الاردنية وجامعة العلوم التطبيقية** ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية مجلد ٢٩ العدد ١ ص٤٦.

(٢) أحمد صدقي الدجاني، **التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي** ، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩، ص٢٤

(٣) فراس الشرعة، **المشاركة السياسية في الريف العماني دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد** ، رسالة ماجستير جامعة آل البيت المفرق، ١٩٩٩، ص ص ٢٥-٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: حق المشاركة في الفقه الإسلامي وإرتباطها بالديمقراطية

قرر الإسلام حق المشاركة في الحياة السياسية لكل فرد من أفراد الأمّة الإسلامية، فمن حق كل فرد أن يعلم بما يجري في حياة الأمّة من شؤون تتصل بالمصلحة العامة للجماعة، وعليه أن يُسهم فيها بقدر ما تتيح له قدراته ومواهبه[١].

ويتبين موقف الإسلام من المشاركة، وحرصه عليها، حين نجده يرسي دعائم الحكم على أساسٍ من الشورى والحرية السياسية لجميع المسلمين في قوله تعالى: "وشاورهمْ في الأمر"[٢]. ويقول ابن عباس لما نزل قوله تعالى: "وشاورهمْ في الأمر" ومن المأثور عن عمر : ((من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يبايع ولا الذى بايعه تغرة أن يقتلا)) "[٣].

وقد جعل الإسلام الإهتمام بالشؤون العامة، والإنشغال بقضايا الأمة، والتدخل بالقول والفعل لتقويم شؤون المجتمع وتغييرها "فرض كفاية" وهو واجب جماعي وإجتماعي تأثم الأمّة كلها بتركه. وصاغ الإسلام هذه الفريضة الإجتماعية تحت عنوان "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وأشار إليها القرآن الكريم كواجب كفائي على الأمّة وليس مجرد حق يمكن لصاحبه أن يتنازل عن ممارسته[٤]، فقال تعالى مخاطباً الأمّة بصيغة أمر الوجوب: "ولتكنْ منكمْ أمّةً يدعونَ إلى الخير ويأمرونَ بالمعروفِ وينهوْنَ عن المُنكر"[٥]، ويرى الشيخ محمد عبده أنّ قوله تعالى: "ولتكنْ منكمْ أمّةً يدعونَ إلى الخير ويأمرونَ بالمعروفِ وينهوْنَ عن المُنكر" أكثر في دلالته على حق المشاركة في الحياة السياسية[٦] من قوله تعالى: "وأمرُهمْ شورى بينهم"[٧] لأن هذا وصف جدّي لحال طائفة مخصوصة، أكثر مما يدل على أن هذا الشيء ممدوح في ذاته ومحمود عند الله تعالى. كما أنه أكثر من دلالة قوله تعالى: "وشاورهمْ في الأمْر"[٨]. فإنّ أمر الرئيس بالمشاورة يقتضي وجوبها عليه،

---

[١] محمد الغزالي، **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة**، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ص٢٤٣ .

[٢] سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

[٣] البخارى – ك الحدود رقم ٦٨٣٠ – أحمد ٥٦/١– عبد الرزاق ج٥ ص٤٤٥ ح٩٧٥٩ .

[٤] محمد عمارة، **الإسلام وحقوق الإنسان، ضرورات .. لا حقوق**، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص ٨٢ .

[٥] سورة آل عمران، آية ١٠٤ .

[٦] كمال صلاح رحيم، **السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي**، رسالة دكتوراه قدّمت لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، رسالة منشورة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٦٠٩.

[٧] سورة **الشورى**: آية ٣٨

[٨] آل عمران، آية (١٥٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن إذا لم يكن هناك مناص يضمن إمتثاله فماذا يكون إذا هو تركه؟[١] وأما هذه الآية فإنها تفرض أن يكون في الناس جماعة متّحدون أقوياء يتولون الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٢]، وهو عام في الحكّام والمحكومين ولا معروف أعرف من العدل ولا منكر أنكر من الظلم[٣]. ومثال على ذلك قيام الرسول صلى الله علية وسلم بالتشاور مع المسلمين في كثير من القضايا المرتبطة باحوال المسلمين كما في معركة بدر، سقيفة بني ساعده، حفر الخندق حول المدينة وغيرها .

ترتكز الديمقراطية على ثلاث مقوّمات رئيسية هي: السيادة الشعبية والحرية والمشاركة، ولا مجال للحديث تفصيلاً عن السيادة الشعبية والحرية، وإنما سيتحدث – بإيجاز – عن المشاركة باعتبارها ركيزة أساسية للديمقراطية، تتيح لأوسع الجماهير فرص المشاركة الفعلية في حكم نفسها بنفسها، وتسيير أمورها في شتّى المجالات[٤]، ونعني بها إشتراك المواطنين في ممارسة السلطة في المجالات المختلفة، أي أنها تتطلب الأخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة بإعتبار أن اشتراك المواطنين في ممارسة السلطة يعدّ أحد المتطلبات الجوهرية لتحقيق المعنى الديمقراطي، حكم الشعب بالشعب[٥].

إن تباين التقسيمات الفقهية للحقوق والحريات العامة يعد مسألة شكلية إلى حد كبير، لأن هذا الاختلاف لا يؤثر في قيمة أو مضمون الحقوق والحريات الداخلة في إطاره، وليس المقام هنا مقام التصنيف التفصيلي للحريات والحقوق، وإنما غاية ما نهدف إليه هو إبراز الفكرة التي قال بها الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب من تفضيل إصطلاح الحقوق والحريات الفردية بدلاً من الحقوق والحريات العامة. وذلك هو التعبير الأدق عن مضمونها بإعتبارها حقوقاً وحريات للفرد، لكل فرد من أفراد الشعب، وعلى قدم المساواة وإبراز صفتها الفردية يتناسب مع نشأتها في الديمقراطية الحرة منذ

---

(١) كريم يوسف كشاكش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، رسالة دكتوراه قدّمت لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، رسالة منشورة، منشأة المعارف، ١٩٨٧، ص ٢٦٩.

(٢) رشيد رضا، **تفسير المنار**، الطبعة الثالثة، ج٤، ص ٤٥ .

(٣) عبد الحميد حشيش، **بحث بعنوان "دروس سياسية من الإسلام"**، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد الثاني والثلاثون، نوفمبر ١٩٦٣، ص٧٧ .

(٤) سعد حماد، **نريدها ديمقراطية فعلية للمشاركة وليس للمشاهدة**، مقال منشور في كتاب الديمقراطية هي الحل، دار المصري الجديد للنشر، القاهرة، المكتبة السياسية، ١٩٨٦، ص٦٨.

(٥) أنور رسلان، **الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، منشورة، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ٧٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرن الثامن عشر كما نشير من جهة أخرى إلى أن غالبية التحليل الذي تناول هذا التقسيم سار على نهج واحد في الإشارة إلى تقسيم هوريو وديجي ثم تصنيفها إلى حريات تقليدية، وحريات إجتماعية، بينما قام الدكتور محمد رفعت – ومعه بعض الفقهاء بتقسيم الحقوق والحريات الفردية إلى ما يلي[١]:

١ – **الحريات والحقوق الشخصية:** مثل حق الأمن، وحرية التنقل، وحرمة المسكن، وإحترام كرامة الإنسان، وسرية المراسلات.

٢ – **الحريات الذهنية:** وتشمل حرية العقيدة وحرية الرأي وحرية التعبير والصحافة والتعليم.

٣ – **حرية التجمع:** وتشمل حرية عقد الإجتماعات، وحرية التجمّع بما فيها حرية تكوين الأحزاب السياسية والإنضمام إليها.

٤ – **الحريات الاقتصادية:** مثل حرية التملك، والتبادل التجاري.

٥ – **الحريات والحقوق السياسية:** وتلك هي بيت القصيد، وتشمل من ناحية أولى، الحقوق التي تسمح للأفراد بالمشاركة في الحياة السياسية، وفي التعبير عن السيادة الشعبية وممارستها، وتتضمن حق الإنتخاب وفقاً لنظام الإقتراع العام، الذي يوسع من نطاق هيئة المشاركة في الحياة السياسية[٢].

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة

تتأثر المشاركة السياسية باختلاف أشكالها بعوامل مختلفة، إذ تساهم بعض العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر في كثير من الأحيان نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، التقاليد والأعراف والمعتقدات إلا أنه يمكن القول إن أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام هي:

---

[١] صلاح الدين فوزي، **الأنظمة السياسية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار وهدان للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٧٠ .

[٢] جورج شفيق ساري، **الأسس والمبادئ العامة للنظم السياسية**، الكتاب الأول، أركان التنظيم السياسي، مكتبة العالمية بالمنصورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٤٤٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: التنمية الإقتصادية:

يعتبر عامل التنمية الإقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى المعيشة في مختلف جوانبها، وهي في دول العالم الثالث عبارة عن عملية الإنتقال من نمط الاقتصاد الزراعي أو شبه الزراعي إلى الاقتصاد الحديث (الصناعة، والتجارة، والخدمات)، ولذلك ترتبط التنمية الاقتصادية إرتباطاً مباشراً بتوسع الفرص التعليمية والحراك الاجتماعي، وتدعم تجارب الدول التنموية فرضية توسع الفرص لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة مثل العمل خارج البيت، والتعليم، وهذا يعني أنه من المفترض أن التنمية تقلل من الفجوة تدريجياً بين الرجال والنساء.

كما تعتبر التنمية محفزاً للقيم المرتبطة بالمساواة بين المرأة والرجل، والتركيز على أهمية تكافؤ الفرص بين الجنسين، وبالرغم من أهمية التنمية الاقتصادية في تغيير مكانة المرأة في المجتمع، وأنها قد تكون قوة دفع محررة للمرأة، إلا أن التنمية الاقتصادية الرأسمالية، وبخاصة في العالم الثالث قد تؤدي إلى تدني مكانة المرأة، وذلك لأنها تعيد تقسيم العمل على أساس الجنس بين الرجل والمرأة، وتبدأ بتحديد العمل في البيت بأنه عمل المرأة، والعمل بأجر خارج البيت، بأنه عمل الرجل، مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة عمل المرأة في البيت، وحصول المرأة على أجر متدني خارج البيت قد يكون دليلاً على ذلك. [١].

ثانياً: الحكومة:

إن توجهات الدولة والسياسات الحكومية يصبحن من العوامل المهمة والمؤثرة على موقع المرأة السياسي وبخاصة في الدول النامية، إذ تعتبر الدول هي المنظم الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما زال دور الدولة هو الأساس والمؤثر الأكبر في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والقانونية بشكل عام، وهكذا تزداد أهمية الدولة إذا نظرنا إلى عدم المساواة بين الجنسين. [٢]

إن إتجاه الدولة من خلال مؤسساتها السياسية والقانونية والسياسات الحكومية المتعلقة بالفروقات السياسية بين الجنسين، قد يؤدي دوراً إيجابياً، وبالتالي يصبح وسيلةً للتغيير، أو دوراً سلبياً من خلال عدم إهتمامها أو عدم إلتزامها بالمساواة بين الجنسين، مع الأخذ بعين الإعتبار

---

[١] ماجد الحلو، **القانون الدستوري**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٣٨٥ وما بعدها.

[٢] مصطفي حجازي، **التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الاعلام الحديثة ودور الأسرة**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، بدول مجلس التعأون–البحرين ١٩٩٤،ص٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتاريخ الطويل لعدم المساواة بين الجنسين في دول العالم الثالث بعامة والدول العربية والخليجية بخاصة .

ثالثاً: التنشئة الإجتماعية:

إن التنشئة الإجتماعية هي العملية التي تنقل من خلالها مجموعة القيم والمعتقدات والمعايير والعادات والقوانين من جيل إلى آخر، ويتعلم من خلالها الأطفال السلوك المناسب من خلال الثقافة التي ينتمون إليها، وتتعزز عملية التنشئة وتنغرس بالمعايشة والممارسة اليومية بحيث لا يمكن تغييرها بسهولة، وإن تم هذا التغيير، فإنه لن يكون بالتأكيد عبر جيل واحد[١].

يعتبر موضوع التنشئة الاجتماعية موضوعاً مهماً وحساساً في نظرة المجتمع لموقع المرأة من حيث القوة السياسية التي تكمن في القدرة على صنع القرار والتأثير على الآخرين، ولذلك فالتوقعات والسلوكيات المتعلقة بالقوة، ومحاولة الحصول عليها وممارستها، والتي كانت مرتبطة بالرجل ، وهي مرتبطة بمجموعة من الإتجاهات المجتمعية التي من أهمها ما يلي:

١- الاتجاهات السلبية نحو القوة وحساسية المجتمع لهذا المفهوم، وبخاصة عند ربطه بالمرأة، فأية سلوكيات لها علاقة بالحصول على المكانة أو ممارستها تعتبر خارجة عن الإطار الأنثوي، فالنظرة العامة كما أشار"ستام ورايف" في عام ١٩٨٤ للمرأة هي كتابعة للرجل، ومكانتها الاجتماعية في جميع الثقافات تعتبر متدنية بالنسبة لمكانة الرجل مع تفاوت في مستوى هذه المكانة من ثقافة إلى أخرى، وإن السلوكيات المتعلقة بالقوة تعتبر من مظاهر الرجولة، وأية محاولات من المرأة لممارسة القوة تعد تمرداً على التوقعات الاجتماعية التي ترى أنه من غير اللائق القيام بمثل هذه السلوكيات، مما يضعها في موضع النقد والرفض من المجتمع، ويؤدي ذلك إلى الحد من محاولاتها للقيام بهذه السلوكيات. [٢]

وتكمن أهمية الاتجاهات والاعتقادات السائدة نحو القوة في قدرتهما على تحديد نوعية السلوك الذي يمكن أن ينشأ عنهما، فبالاتجاهات الإيجابية يزداد إحتمال ظهور هذه السلوكيات وتقلل منها، فالاتجاهات هي الطريقة التي ينظر الشخص بها إلى القوة، ومدى الفائدة المرتجاة من توافر هذه القوة واستخدامها.

---

(١) المرجع نفسه ، ص٤٨.

(٢) مرعي جمال، **السباب والمشاركة السياسية في المجتمع العماني** – الجامعة الأردنية-عمان،١٩٩٦، ص٨-١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- عدم التوازن في توزيع القوة لدى الجنسين راجع للنظرة السلبية للمرأة تجاه قدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالقوة، مما يحد من محاولاتها للحصول على القوة أو ممارستها، ويعود ذلك إلى الأدوار الاجتماعية التي حددت لها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، تلك الأدوار التي تتصف بإنكار الذات، وتلقي القرارات، بينما تنشئة الرجل تؤهله للقيادة، وإتخاذ القرارات مما يجعل من الصعب على المرأة الإيمان بقدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالخصائص المناطة بدور الرجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : التوجهات النظرية والتشريعية للمشاركة السياسية للمرأة في عُمان

تعتبر مشاركة المرأة في مجلس الشورى العُماني ووصولها إلى مواقع صنع القرار ضرورياً لكونها شريكاً أساسياً في التنمية، ودورها مهم في مناقشة قضايا التنمية المختلفة، كما أن عضويتها في مجلس الشورى ستتيح لها فرصة التعبير عن قضاياها، وتطوير القوانين والتشريعات التي تعالج أوضاعها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه يساهم في توسيع قاعدة المشاركة في مجلس الشورى وتمثيلها للمجتمع.

المطلب الأول: أشكال وأساليب المشاركة السياسية للمرأة وأساليبها:

أشكال المشاركة السياسية للمرأة[١]:

هناك العديد من أشكال المشاركة السياسية للمرأة التي تنحصر بما يلي:

١- محاولة الحصول أو تقلد منصب سياسي أو إداري.

٢- العضوية النشطة في المنظمات السياسية.

٣- العضوية النشطة في المنظمات شبه السياسية.

٤- المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات والاحتجاجات.

٥- مؤازرة منظمة سياسية (عضوية غير نشطة).

٦- مؤازرة منظمة شبه سياسية (عضوية غير نشطة).

٧- المشاركة في النقاشات السياسية العامة.

٨- الاهتمام بالسياسة.

٩- التصويت.

---

[١] فيليب برو، (د.ت). **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص ٣٣٥- ٣٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يميز بعض العلماء المختصين بالشؤون السياسية بين شكلين من أشكال المشاركة السياسية:

الشكل الأول: والذي يشمل النشاطات المنظمة وهي:[١]

- التسجيل في القوائم الانتخابية.
- التصويت.
- منظمات المجتمع المدني.
- الانتساب إلى الأحزاب.
- الانتساب إلى جماعات الضغط.
- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.
- المشاركة المنظمة في الحملات الانتخابية.

الشكل الثاني: ويشمل النشاطات المؤقتة التي تعبر عن موقف من قضية أو حدث وتتجسد بالأعمال الاحتجاجية كالاعتصامات والمظاهرات وأعمال العنف، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأشكال غير قانونية، بل قد يكون منها ما هو شرعي وقانوني كالتظاهر السلمي مثلاً.

والحقيقة أن هذا الشكل من أشكال المشاركة هو بمثابة التعبير عن السخط والإستياء من قبل فئة من الناس حيال سياسة معينة تنتهجها الحكومة، فإذا قام الأفراد بالإنخراط بعملية المشاركة من خلال النشاطات الثقافية دون أن يحققوا رغباتهم فإن البديل الوحيد المتبقي أمامهم هو هذا النوع من المشاركة، حيث تكون أمام هؤلاء الأفراد مجموعة من الخيارات والتكتيكات الممكنة والمتاحة للتأثير على الحكومة.

ومن الممكن أن تتدرج المشاركة المؤقتة وتأخذ شكل المشاركة المنظمة حين يقوم الناخب بالتصويت للمرشحين الأكثر تطرفاً والأكثر عنفاً[٢].

---

[١] المرجع نفسه، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

[٢] المرجع نفسه، ص ص ١٧٦–١٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد المظاهرات من أكثر النشاطات شيوعاً ضمن هذه الطائفة من أشكال المشاركة السياسية، وتوجد لها أنواع متعددة ومتنوعة هي[١]:

١- **المظاهرات المحركة:** وظيفة هذا النوع من المظاهرات هي إبراز قضية وفرضها احتجاجاً على إخفاء المؤسسات السياسية لها عن المسرح السياسي، ومن أمثلة هذا النوع من المظاهرات تلك التي يقوم بها أنصار المرأة.

٢- **المظاهرات الروتينية:** وهي تهيئ للمنظمات فرصة للتعبير عن قدرتها على التعبئة إزاء قضايا اللحظة الراهنة، ومن أمثلتها المظاهرات النقابية لتحصيل حقوق العمال.

٣- **المظاهرات المقترنة بالأزمات السياسية الشاملة:** وتنحصر مطالب هذه المظاهرات بالمحافظة على السلطات العامة أو إسقاطها.

يعد إستخدام العنف المشروع أحد الأساليب المهمة التي يلجأ إليها الأفراد للضغط على الدولة، وعلى الرغم من أن البعض يستثني العنف من أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه فعلاً أو عملاً لا يتمتع بالصفة القانونية، إلا أنهم يرون ضرورة تضمين العنف ضمن أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه يتفق مع الفلسفة التي تقوم عليها المشاركة السياسية، فهو نشاط يلجأ إليه الأفراد للتأثير على سياسة الحكومة حيال قضية معينة. كما أن الإعتبارات العملية والمتمثلة في إستجابة صانعي القرار لمطالب مثيري العنف بإعتبار العنف شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وقد سبق أن إنتهجت بعض الحكومات سياسة مغايرة حيال قضايا معينة، وذلك بعد الإحتجاج العنيف الذي تقوم به بعض الجماعات داخل الدولة والتي تمثل ردود فعل من الشعب اتجاه بعض السياسات الحكومية

المطلب الثاني: وسائل المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي:

تتعدد وسائل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويذكر أساتذة علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية ومن أبرزهم فيليب برو مستويات متباينة للمشاركة تتفاوت في ترتيبها حسب آراء كل منهم، ولكن يلاحظ بصفة عامة أن أهم وسائل المشاركة السياسية هي:

أولاً- التصويت: يمكن إعتبار التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة، والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة، ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم. وقد إنتقد البعض إهتمام علم الاجتماع السياسي

---

[١] المرجع نفسه، ص ٣٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتبار أنه ليس دليلاً على إيجابية الفرد في الحياة السياسية، فكم من مسؤول سياسي تقلد منصباً رسمياً ولم يزد دوره عن دور الموظف العام التقليدي. ويغالي عدد من السياسيين في إهدار قيمة حق التصويت كأهم وسائل المشاركة السياسية للمرأة، حيث يرى طه بدوي "أن إدلاء المواطن بصوته في الانتخاب لا يمثل البتة أسلوباً من أساليب المشاركة"[١]، ويعلل ذلك بأن الناخب عند إدلائه بصوته فإنه بذلك يؤدي عملاً متصلاً بالسلطة الرسمية، من خلال اختياره لممثليه في السلطة التشريعية وتشكيل القوى الشعبية التي تؤثر في العملية السياسية.

أما إذا ارتبط التصويت بمفهوم الحياة السياسية فإنه يسهم في خلق طاقات القوى الشعبية التي تسعى إلى تشكيل السلطات، ولا يكون ذلك إلا بالمنافسة فيما بينها من أجل كسب أصوات الناخبين من خلال التصويت الذي يعد أساس النظام الديمقراطي من الوجوه المختلفة كافة التي تشمل: تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويربط الكثيرون بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لإسناد السلطة، ويقولون: إنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن التصويت هو وسيلة إختيار الحكام وأساس عملهم، حيث يعد هو الوسيلة الأساسية الأولية التي يتم بها التعبير عن علو إرادة الشعب، وضرورة إحترام حقوقه وحرياته[٢].

ويلي حق التصويت وسائل أخرى من وسائل المشاركة مثل عضوية الأحزاب السياسية، والنقابات ونشاط الجمعيات الأهلية، وإسهام الصحافة في توجيه الرأي العام وتكوين الوعي السياسي.

ثانياً– الانتماء للأحزاب السياسية: يعتبر هذا النوع من الإنتماء وعاء للمشاركة المستمرة تعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، كما تعد بمثابة حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين[٣]، ومن خلالها تتم الممارسة العادية اليومية لحرية الرأي، وبدون الأحزاب لا يمكن لرغبات الجماهير أن تصل إلى السلطات الحاكمة، ولا يستطيع المواطن أن يؤثر في الحياة السياسية معزولاً عن أقرانه، فالعمل الفردي لا يؤدي إلاّ إلى ضياع الجهود وتشتيت القوى[٤].

---

(١) طه بدوي، **الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية**، القاهرة: المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٢٨ ، ١٩٦٣، ص ٣١٣.

(٢)هاني أحمد الدرديري، **نظام الشورى الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص ص ٤٢٧ – ٤٢٨.

(٣)عبد الحليم كامل نبيله، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٠، ص٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا تظهر أهمية الحزب حيث يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، ويقوم بدور التثقيف السياسي الذي يمكنها من المشاركة[١]، باعتبارها تعبيراً عن الرأي العام. فالرأي العام والنظام الانتخابي، ونظام الأحزاب تشكل جميعها ثلاثة أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فكل طارئ على النظام الانتخابي يؤدي إلى إحداث تغيير مقابل في نظام الأحزاب، وبدوره ينعكس هذا التغيير في نظام الأحزاب مباشرة على التعبير عن الرأي العام[٢].

ثالثاً– العضوية في النقابات: تعد النقابات إحدى قوى الديمقراطية في معظم المجتمعات تؤثر فيها وتتأثر بها، وبحلول القرن العشرين تقرر حق الاقتراع العام للعاملين بالنسبة لتشكيل نقاباتهم باعتبار أن هذا الحق يعتبر وسيلة هامة لتدعيم الديمقراطية، واستغلت النقابات العمل السياسي لتحقيق أهدافها المهمة باعتبارها وسيلة لا غاية[٣].

تعد النقابات من أبرز قنوات المشاركة في العملية السياسية، حيث تقوم بدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يفعِّل دورها عينياً بالنسبة للاحتياجات اليومية لأعضائها، الأمر الذي يوفر لها قاعدة حقيقية تسمح لها بلعب دور في الحياة العامة.

الجمعيات الأهلية وبالأخص الجمعيات التي تعكس فعلياً مصالح قوى بذاتها حيث تقوم هذه الجمعيات بلعب دور أساسي في الحياة العامة، وإشتغالها بالعمل السياسي ليس جديداً أو مستحدثاً، فالجامعات في كل بقاع الأرض تتشارك في صنع الحياة السياسية، فلم تعُد السياسة ترسم داخل دائرة مغلقة كما كان الحال في النظام البرلماني وإنما أصبحت السياسة ترسم على أرض واسعة تساهم فيها قوى عديدة، فإلى جانب الأحزاب والبرلمانات وجدت هذه الجمعيات لترسم البرامج السياسية[٤].

أن التطبيق العملي لعملية التصويت في الأنظمة السياسية ظهر منه عيب في الديمقراطية النيابية يتمثل في إمكانية ابتعاد البرلمان تماماً عن الشعب والناخبين بعد انتخابه، ولذا ظهرت الديمقراطية شبه المباشرة كتطور للنظام النيابي، يتيح لجمهور الناخبين حق مشاركة النواب في مهمتهم الموضوعية بوسائل تختلف في ثقلها وقوتها[٥]، وتتباين في مظاهرها، ويبقى الإستفتاء الشعبي أهم مظهر من هذه المظاهر السياسية للمرأة.

---

(١) نعمان أحمد الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٣) جمال البنا، **الحرية النقابية**، ج٢، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف، ١٩٨٨، ص ١٢٥.

(٤) سعاد الشرقأوي،**علم الاجتماع السياسي**، ط١، مصر: دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١١٢.

(٥)المرجع السابق ، ص٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الديمقراطية ليست مجرد كفالة للحريات الفردية، إنما هي جوهر أسلوب للتنظيم السياسي، يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه والحريات الفردية وضماناتها وتمثل مناخاً يكفل للتنظيم الديمقراطي فاعليته، وهي حق لكل فرد يجب أن يحرص على ممارستها كونها أحد شروط البناء السياسي وليست البناء فقط فضمانها معلق ومرتبط وجوداً وعدماً بقيام هذا البناء[1].

(1) طارق البشري، **دراسات في الديمقراطية المصرية**، ط١، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧، ص ١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : تمكين المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سلطنة عمان

لم يقتصر عمل المرأة العمانية في الجهات الحكومية الرسمية بل تعداه إلى مشاركة النساء في التنمية الاقتصادية عن طريق العمل في القطاعات الأهلية وشركات القطاع الخاص، وذلك بسبب إهتمام الدولة بها خصوصاً على المستوى التعليمي، الذي أوصلها لمرحلة التمكين والإبداع في المجالات كافة ومنها المجال الاقتصادي، وقد ساعد المرأة العمانية في تعليمها وتوفير فرص التدريب والتأهيل لها من قبل الدولة في لعب دور بارز من قبلها في العملية التنموية في البلاد حتى باتت مشاركة النساء في العمل التجاري خطوة كبيرة وملحوظة في سلطنة عمان[١] .

لقد أنجزت سلطنة عمان الكثير في اتجاه توفير التعليم للأولاد والبنات ليرتفع عدد المدارس من ثلاث مدارس ٢٠٠٠ إلى (١٠٢٠) مدرسة حكومية و(١٣٤) مدرسة خاصة إلى فترتنا الحالية تقدم خدماتها لـ (٦٠١,٤٦١) طالب وطالبة نصفهم تقريباً من الإناث[٢]. هذا وقد أظهرت الإحصائيات أن الإناث في السلطنة يشكلن (٤٩%) من إجمالي عدد السكان وأن نسبتهم في التعليم بمختلف مستوياته كانت على الشكل التالي:(٤٩%) تعليم أساسي،(٤٨%) تعليم عام (٢٦%) كلية الحقوق،(٦١%) كليات التربية،(٥٠%) الدارسون في الدرجة الجامعية الأولى "بكالريوس"(٥٥%) برامج شهادات الدبلوم ، الدراسات فوق الجامعية[٣] .

وبالنسبة لإهتمام الدولة بعمل المرأة العمانية في الأجهزة الرسمية الحكومية فقد ضمن لها حقها في تشريع قانون الخدمة المدنية الذي ينظم وظائف شؤون الموظفين بالجهاز الإداري في الدولة. وقد وردت أحكام هذا القانون عامة ومجردة تخاطب الموظف دون تمييز بين الرجل والمرأة، وقد أقر القانون المبدأ الذي أوردته المادة(١٢) من النظام الأساسي للدولة وهو المساواة بين الموظفين في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون، وقد تضمن هذا القانون بعض الأحكام التي خص بها المرأة بما يتفق مع طبيعتها ويمكنها أداء رسالتها الاجتماعية وهي كالآتي:[٤]

---

(١) **وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان، www.omanet.om**

(٢) المرأة العمانية – اصدار بمناسبة يوم المرأة العالمي ٢٠٠٩.

(٣) أحمد بن سالم الفلاحي، **المرأة العمانية تكسب رهانات المسيرة التنموية**، صحيفة عمان الإلكترونية (http://main.omandaily.om)، ٢٠١٠

(٤) أحمد بن سالم الفلاحي، **المرأة العمانية تكسب رهانات المسيرة التنموية**، صحيفة عمان الإلكترونية (http://main.omandaily.om)، ٢٠١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تولت المرأة العمانية مراكز قيادية عليا في الدولة، إذ في حكومة السلطنة ثلاث وزيرات عام ٢٠١٠ ، وزيرة للتعليم العالي، ووزيرة السياحة، ووزيرة التنمية الاجتماعية، ورئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير. وقد تقلدت المرأة العمانية منصب وكيل وزارة ومنصب سفيرة لبلادها ومنصب وكيلة للإدعاء العام بالإضافة إلى عضويتها في بعض مجالس رجال الأعمال ومشاركتها في غرفة تجارة وصناعة عمان . وحظيت المرأة العمانية بحق الانتخاب والترشح منذ العام ١٩٩٤ في انتخاب أعضاء مجلس الشورى للدولة وكانت تجربتها من أوائل التجارب في منطقة الخليج. كما تحتل في اتخابات عام ٢٠٠٤ مقعدين من أصل ٨٢ مقعداً. أما في مجلس الدولة فتحتل ما نسبته ١٢% من إجمالي عدد المقاعد[١].

المطلب الأول: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في سلطنة عُمان

تشكل مشاركة النساء في التنمية الاقتصادية المقياس الحقيقي لمدى تمتع النساء بالصلاحيات المطلوبة ويلعب التعليم والتدريب دوراً رئيساً في تحسين وضع المرأة [٢].

وفي بلد مثل سلطنة عمان لم يكن تعليم المرأة متوفراً حتى عام ١٩٧٠ ولم يكن عدد المدارس يزيد عن ثلاث مدارس ابتدائية يتم فيها تعليم(٩٠٠) طالب، ولم يكن هناك تعليم للنساء مطلقاً. وبعد تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم في سلطنة عمان في ١٩٧٠/٧/٢٣، أصبح التعليم متوفراً لجميع المواطنين وبغض النظر عن الجنس. وجاء افتتاح جامعة السلطان قابوس في عام ١٩٨٦ ليشكل معلماً بارزاً ضمن الجهود المبذولة لتمكين المرأة في سلطنة عمان. ومنذ العام ١٩٧٠ أنجزت سلطنة عمان الكثير في إتجاه توفير التعليم للأولاد والبنات، ليرتفع عدد المدارس من ثلاث قدمت خدماتها التعليمية لـ ٩٠٠ طالب إلى ١٠٢٠ مدرسة حكومية و ١٣٤ مدرسة خاصة تقدم خدماتها لـ(٦٠١,٤٦١) طالب نصفهم تقريباً من الإناث[٣].

ظلت الفتيات يتبوأن قوائم الناجحين في المداس الثانوية لأكثر من عقد وأمتد تفوقهن إلى جامعة السلطان قابوس. وتمنح السياسات الحكومية المعلنة النساء حقوقاً مساوية لتلك التي يتمتع بها الرجال سواء في التعليم أو التوظيف وفقاً لما جاء في النظام الأساسي للدولة. واليوم تلعب النساء

---

(١) **اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، التقرير الوطني لسلطنة عمان، ٢٠٠٩، ص١٥.

(٢) المراة العمانية – اصدار بمناسبة يوم المراة العالمي ٢٠٠٩.

(٣) وزارة الاقتصاد الوطني كتاب(**المراة والرجل في سلطنة عمان**) صوره احصائية –مسقط : الوزارة– ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوراً هاماً في مجلس الشورى والدولة، علاوة على ذلك فقد تم تعيين خمس نساء في منصب مدعي عام [١].

في عام ١٩٧٠ أنشأت جمعية المرأة العمانية كمنظمة طوعية وقد كان لها دور بارز في تنمية النساء بالسلطنة حيث ساعدت الكثيرات في الاستعداد لتولي الوظائف أو تأسيس أعمالهن الخاصة. وكانت جمعية المرأة هي أول جمعية نسائية تنشأ في السلطنة بهدف تزويد النساء بالتعليم والتدريب لزيادة معرفتهن لكي يتأهلن لتولي الوظائف الجديدة. كما تقوم جمعية المرأة العمانية بالترويج وترقية العادات والتقاليد العمانية لكي تتم المحافظة على تراث وثقافتها عمان[٢]. وتعمل الجمعية على تشجيع أعضائها بالمشاركة النشطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما توجد في السلطنة أربعة مراكز تدريب حكومية وستة مراكز غير حكومية تعمل على زيادة وعي النساء بالقضايا الثقافية والصحية والاجتماعية، وتعمل على تطوير مهاراتهن لكي يتمكنّ من استثمار أوقات فراغهن. وقد كان لجمعيات المرأة العمانية دور هام وملحوظ في تشجيع النساء على القيام بالعديد من الأنشطة بمفردهن وعززت لديهن الثقة بالنفس والكفاءة التي تمكنهن من مواجهة المصاعب الحياتية المختلفة[٣] .

وفي عام ١٩٨٥ تم إنشاء الإدارة العامة لشؤون المرأة والطفل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقامت الإدارة المذكورة بتأسيس مراكز لتنمية المرأة والطفل بشتى أنحاء السلطنة. وقد أُنشئت هذه الإدارة بهدف وضع برامج اجتماعية تعنى بالأمهات والأطفال وتعمل على استئصال الأمية ودعم التعليم وتطوير الحرف التقليدية والحديثة وغيرها من البرامج التي تهدف لتطوير مقدرات النساء وعقلياتها لكي يتحملن مسؤوليتهن بنجاح ويلعبن الدور المطلوب منهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وكانت تلك الجهود بمثابة تحرك جاد وهام من الحكومة لتعزيز دور النساء ووضعهن في المجتمع العماني.

هناك دور كبير للنساء العمانيات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام ١٩٩٣ شكلت النساء(٩%) من إجمالي القوة العاملة في البلاد وتولت أعداد كبيرة منهن وظائف حكومية (ثلاث أرباع العدد الإجمالي). أما اليوم فقد زادت نسبة مشاركة النساء في القطاعين العام والخاص

---

(١) بيانات وارده من اعضاء لجنة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة ٢٠٠٩.

(٢) سبيكة محمد النجار، **مقال بعنوان الحركة النسائية في الخليج، موقع بوابة المرأة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني:/**www.womengateway.com**

(٣) الموقع الرسمي لجمعية المرأة العمانية، نقلاً من الرابط الإلكتروني: :**www.jaalan.net**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بصورة كبيرة. ففي السنوات الأخيرة طرأت زيادة ملحوظة على أعداد النساء العاملات. وحالياً تشكل النساء نسبة(٣٦%) من إجمالي موظفي القطاع الحكومي العماني، والأهم من ذلك أنهن أصبحن يشاركن في إتخاذ القرار بعد أن تولين وظائف مرموقة في الدولة[١]. ومع تطور فرص التعليم للنساء وتزايدها وتوليهن للوظائف المختلفة وتبوئهن مراكز اتخاذ القرار كان لابد أن تكون النتيجة تمكين النساء العمانيات لتضع عمان بذلك نموذجاً تحتذي به بقية الدول[٢] .

تمكين المرأة في السياق التنموي العماني:

لقد تعددت الانجازات التي تتناول وضع المرأة في السياق التنموي، وذلك منذ السبعينيات من القرن الماضي على وجه الخصوص، فكان هناك مدخل المرأة العمانية في التنمية الذي ينطلق من فرضية أن المرأة غائبة عن العملية التنموية، ومدخل المرأة العمانية والتنمية الذي يتجه إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة العمانية، وتطوير مهاراتها في كل المجالات، ثم مدخل النوع الاجتماعي والتنمية والذي يركز على أهمية إدراج مفهوم المسأواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، وكان ظهور هذا المفهوم للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة العمانية بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وتقسيم العمل التقليدي. إلا أنه ومع تطور الأدبيات التنموية في تعاملها مع قضايا المرأة، تبين أن هذه المداخل تشوبها سلبيات أو قصور، وقد كان مفهوم التمكين رغم حداثته، الذي ظهر في التسعينيات من القرن العشرين، نتاجاً لتراكم الاهتمام بقضايا المرأة والمحاولات المستمرة للنهوض بأوضاعها. يظهر ذلك الاهتمام على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، يظهر جليًا في الوثائق والمؤتمرات المتتالية التي أصبحت تولي قضايا المرأة أهمية كبيرة تعكس إعادة النظر في أوضاعها وشئونها ومن ثم إعادة النظر في العلاقة التي ينبغي أن تكون عليها بالمجتمع وبإسهامها في التنمية[٣] .

يتضمن مفهوم تمكين المرأة العمانية توسيع نطاق فرص الاختيار والبدائل أمامها ويجعل التنمية أكثر تشاركية. فامتلاك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية إنما يعني التمكين من التأثير بفعالية في العملية التنموية وفي ممارسة حق الاختيار والمشاركة في اتخاذ

---

(١) اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، **التقرير الوطني لسلطنة عمان**، ٢٠٠٩، ص١٥.

(٢) المراة العمانية – اصدار بمناسبة يوم المراة العالمي ٢٠٠٩، ص١٤.

(٣) مهدي حسانين، **المرأة العمانية**، مقال بعنوان: "مسيرة إنجازات تستحق الوقوف عندها، ٢٠٠٨ نقلاً من الرابط الإلكتروني:
www.c-we.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات، وهو ما يترتب عليه التعامل مع المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في التنمية ومشاركاً أصيلاً في قضايا المجتمع وهو ما ينتج عنه إخراجها من وضع التهميش والاستبعاد[١] .

يستند مفهوم التمكين بالأساس على فكرة القوة، وهذه القوة تتحقق من خلال ثلاثة عوامل، أولها امتلاك المعرفة للذات، ثانيها امتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز، ثالثها أن يكون الفرد جزءًا من جماعة، أو مجتمعاً يشعر فيه بالمواطنة، وللوصول إلى تحقيق التمكين الشامل للمرأة العمانية، فإنه لابد من توافر آليات تتضمن بناء الوعي وإتاحة المعرفة، وبناء القدرات وتغيير الاتجاهات. إن توافر تلك الآليات هو الذي يسمح بتمكين حقيقي ومؤثر للمرأة العُمانية،[٢] حيث ركزت إستراتيجية تحقيق التوازن الاقتصادي والنمو المستدام في إطار تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات العمانيين ومهاراتهم في زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.([٣])

تطورت برامج النهوض بالمرأة في سلطنة عمان مع تطور العمل التنموي وممارسات تخطيط التنمية وبالتوازي استفادت الوزارات والهيئات المسؤولة عن برامج النهوض بالمرأة من جهود المنظمات الدولية مثل: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الشبه الإقليمي للسكان (UNFPA). إلى ذلك كان لتوجهات التحديث والتطوير التي عبرت عنها إستراتيجية التنمية ونفذتها الخطط الخمسية المتعاقبة مما كان له أثر ملحوظ على تحسن وضع المرأة العمانية الذي يتضح في : [٤]

- إن عدد العمانيات (٩٥٢.٢٠٨) امرأة أي بنسبة ٤٩.٥% من إجمالي السكان العمانيين، نسبة الإناث (١٥– ٤٩) سنة ٢٨.١٠%من إجمالي السكان.
- ارتفاع نسبة الفتيات من جملة الطلاب والطالبات المسجلين بالتعليم الأساسي والعام فقد إزدادت نسبة الفتيات في التعليم الابتدائي من (٤٧.٦ %) عام ١٩٩٣ إلى (٤٨.٣%) عام ١٩٩٦ .وفي عام ٢٠٠٨ إزدادت النسبة إلى (٥٠%) وفي التعليم الثانوي من (٥١.١ %) عام ١٩٩٣ إلى (٥٢،٤ %) عام ١٩٩٦ على التوالي. وازدادت نسبة الإناث المتعلمات من (٤٧،٢ %) عام١٩٩٣ إلى (٤٨%) عام ٢٠٠٨، وزادت نسبة الفتيات في الجامعة من

([١]) مهدي حسانين، **المرأة العمانية**، مقال بعنوان: "مسيرة إنجازات تستحق الوقوف عندها، ٢٠٠٨ نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.c-we.org**.

([٢]) الموقع الرسمي لجمعية المرأة العمانية، نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.jaalan.net**:

([٣]) قاسم العمري، **صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب**، سلطنة عُمان.

([٤]) عُمان، وزارة الاعلام ، ٢٠٠٦، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي عدد الطلاب من (٤٩.٦ %) عام ١٩٩٢م إلى (٥٣%) عام ٢٠١٠ .

- دخلت المرأة العمانية ميادين جديدة شملت المستويات العليا من متخذي القرار من خلال التوسع في إقرار حق المرأة في الانتخابات ابتداءً من العام ١٩٩٤م والترشيح إلى انتخابات مجلس الشورى. حيث أن مجموع المقاعد في مجلس الشورى ١٥٦ مقعداً ، فقد تم تعيين عدد (١٤) إمرأة من (٤١) عضواً في مجلس الدولة عام ٢٠١٠م .
- وصلت المرأة العمانية لمنصب وزيرة (٣ وزيرات وحقيبة وزارية) وكيلة وزارة ، كما احتلت عدد (١٥) من النساء العمانيات منصب مستشار وعدد (١٣) في منصب مدير عام وعدد (٢) سفيرة وعدد(٥) في وظيفة وكيل ادعاء عام ثان خلال عام ٢٠١٠م.
- ارتفعت نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي إلى(٢٦%) في عام ١٩٩٨ حيث ازدادت النسبة إلى (٣٤،٣ %) عام ٢٠٠٧م في حين مازالت نسبة مشاركتها في القطاع الخاص لا يتجاوز(١٦،٧%) في نفس العام وفي عام ٢٠١٠ ازدادت النسبة في القطاع الخاص إلى(١٧.٩%).

زيادة نسبة عمالة المرأة في الأنشطة الاقتصادية في قطاع الزراعة (١.٣٢%) وفي قطاع الصناعة (٨.٥٦%) وفي قطاع الخدمات (١٠.٨٩%) خلال الأعوام من ٢٠٠٣-٢٠١٠. ([1])

حققت سلطنة عمان معدلات عالية في مجال الخدمات الصحية الأولية وخدمات صحة الأمومة كما تظهرها المؤشرات المختلفة مثل: (زيادة عدد المراكز الصحية والأسرة والأطباء والممرضات بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان)، زيادة نسبة التغطية بالرعاية الصحية للحوامل لتصل نسبة من يلدن في المستشفيات (٩٣،٤%) وانخفاض معدل الإجهاض من النساء اللاتي واجهن مشكلات خلال الحمل، وزيادة نسبة السيدات اللاتي يباعدن بين ولاداتهن لأكثر من سنتين.([2])

- كما تم تطوير القوى العاملة العمانية (ذكور وإناث) وتنميتها وتدريبها في كل مجالات الخدمات الصحية، هذا بالإضافة إلى أنه تم التنسيق بين وزارة الصحة وزارة التربية والتعليم لتقديم برنامج متكامل للتوعية والتثقيف الصحي" الصحة المدرسية" الذي يقدمه أطباء الصحة المدرسية لطلاب الصف الثاني الثانوي بشقيه العلمي والأدبي على مستوى السلطنة، يشارك بعدها الطلاب وبإشراف من مدرسيهم، بوضع بحوث تغطى إحدى مواد كتاب حقائق الحياة.

([1]) وزارة القوى العاملة ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م.

([2])أمة اللطيف، **دور المرأة العاملة في التنمية الإدارية ،سلطنة عُمان:** معهد الإدارة العامة، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة عدد الأطفال الإناث والذكور من سن ٦ شهور إلى ثلاث سنوات ونصف الملتحقين بدور الحضانات التي انتشرت في جميع مناطق السلطنة .
- التوقيع على الاتفاقية الدولية لإنهاء أشكال التمييز كافة ضد المرأة عام ٢٠٠٥م والمصادقة عليها.
- انخفضت معدلات الأمية بين السكان من ١٥ سنة فأكثر من (٣٤%) عام ٢٠٠٠ إلى(٢٩،٤%) عام ٢٠١٠م .([١])

تحظى المرأة العُمانية بعناية وإهتمام فتح أمامها فرص التعليم واسعة بكل مراحله ومستوياته، كما أتاح لها فرص العمل في مختلف المجالات، والمشاركة الفاعلة في بناء السلطنة، ولم يميز النظام الأساسي للدولة بين الرجل والمرأة فيما يختص بالحقوق والواجبات وتولي الوظائف العامة. وقد نص صراحة في المادة السابعة عشرة منه على مساواة جميع المواطنين أمام القانون، وعلى أنهم سواسية في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي في مختلف الميادين والمواقع والوظائف بعد أن حصلت على حقها في التعليم حتى أعلى مستوياته، وأثبتت كفاءتها وجدارتها، وبذلك فقد أسهمت المرأة العمانية في إثبات وتأكيد أن الاستثمار البشري والنهوض بقدرات المواطن وتعليمه وتدريبه، هو السبيل الأمثل لتحقيق تقدم الوطن.[٢]

وأن من أهم ضمانات مواصلة المرأة لتقدمها وإستمرارية عطائها في مسيرة التنمية في بلادها، هو مشاركتها الفاعلة في صنع القرار، وتوليها لمواقع القيادة في مجتمعها أسوة بالرجل بالإشارة إلى أن المرأة العمانية قد كانت أول إمرأة عربية تتخرط بجدية ونجاح في سلك الشرطة والأمن منذ عام ١٩٧٢،بحيث تشغل ما يقارب (١٢%) من الوظائف العليا في الدولة، وتبلغ نسبتها في قطاع الخدمة المدنية حوالي (٣١%)، وتشغل ما يقارب (١٩%) من وظائف الهيئات والمؤسسات العامة خارج نطاق نظام الخدمة المدنية، كما تبلغ نسبة عدد العاملات في القطاع الخاص المسجلات في الهيئة العامة للتأمينات حوالي (١٨%).[٣]

([١]) وزارة الإعلام ، **www.omannet.com**

[٢]Ruddick, S. (١٩٨٩). **Maternal thinkig: Toward a politics ofpeace Boston**, MA: Boton press

[٣] **المرأة العمانيه في ارقام**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني **www.jalaan.com**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم مما حققته المرأة العمانية من إنجازات، وما تحقق لها من مكاسب يجوز لها أن تحتفي بها، فإن الطريق كما ذكرت سابقاً ما زال طويلاً لتحقيق كل الطموحات والآمال. أن غياب المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في سلطنة عمان ليس ناتجاً من تمييز في النظام الأساسي للدولة وتشريعاتها، بقدر ما هو ناتج من إتجاهات وأعراف وممارسات لم تعد تناسب روح العصر، وهي اتجاهات وممارسات لا يتبناها بعض الرجال فقط، بل تتبناها نسبة غير قليلة من النساء، ويحتم ذلك جميعاً العمل الجاد لتغيير وتعديل هذه الاتجاهات والممارسات على كل المستويات المحلية والدولية إن شئنا للمرأة أن تواصل تقدمها، فالقوانين وحدها ليست كافية، وانما تحتاج إلى ما يساند تطبيقها من اتجاهات إيجابية نحو تمكين المرأة وتعزيز تقدمها[١].

وفي ضوء ما تحقق فقد حرصت السلطنة على أن تحتل مشاركة المرأة موقعاً هاماً في عملية التنمية وأن تشكل المساواة بين المرأة والرجل إحدى الركائز الأساسية في التنمية البشرية العمانية بل وشرطاً هاماً من شروط نجاحها واستدامتها[٢].

حرصت القيادة العمانية على إبراز الدور الفاعل للمرأة في التنمية في ظل تزايد حجم الإنجازات التنموية وللاستفادة من تراكم الخبرات ولتعظيم إنجازات المستقبل والدعوة لتوفير كل الإمكانيات التي تكفل إدماجاً للمرأة في الجهود الإنمائية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، وإيماناً بدور المرأة العمانية في عملية التنمية الاجتماعية من قبل الحكومة تم إنشاء مديرية خاصة بالمرأة والطفل وذلك بمرسوم سلطاني رقم (٢٠٠٢) لنهوض بقطاع المرأة والطفل و تم أنشاء دائرتين تختص بشؤون المرأة هي دائرة الجمعيات النسائية الثقافية و دائرة المرأة وفي عام ٢٠٠٢م تم دمج الدائرتين وأصبح المسمي الحالي (دائرة شؤون المرأة) [٣].

المطلب الثاني : السياسات والآليات المعتمدة للنهوض بالمرأة العمانية وتفعيل دورها في التنمية:

ركزت خطة السلطنة الخمسية السابعة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) على الاستجابة للتحديات التي تواجه المرأة العمانية في المجالات التالية:

---

(١) عاصم رشوان، **أوضاع المرأة العمانية بين الإنجازات والمعوقات والموحات**، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، مسقط، عمان، ٢٠٠٨، ص٤١.

(٢) مسيرة الخير، **كتاب صادر عن وزارة الإعلام** ، ص ١٠.

(٣) نقلاً من الرابط الرسمي لوزارة **التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان:** www.mosd.gov.om/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركيز على سياسة السلطنة لما فيها اهمية في إدراك مكانة المرأة في المجتمع ومساهمتها في التنمية الشاملة الدور الكبير في تحديث نظرة المجتمع لهذا الدور، وقد جاء في النظام الأساسي للدولة مادة (١٧) التأكيد بأن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، متساوين في الحقوق والواجبات العامة. ([1])

بدأ الإعلام العماني بمختلف أجهزته في التأكيد على دور المرأة الفعال في كافة المهن والوظائف والتوعية المجتمعية كافة بضرورة عدم حصر المرأة في وظائف نمطية معينة، وقد تزامن ذلك مع إزالة كل تكريس للأدوار النمطية للجنسين في المناهج التعليمية العُمانية. ([2])

كما أن بعض المؤسسات قامت التي تختص بشؤون المرأة بالتعاون قامت مع مختلف مؤسسات الدولة في تغيير النظرة النمطية للمرأة في المجتمع عن طريق إقامة العديد من الدورات التدريبية واللقاءات والمحاضرات حول مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) ومحو أمية المرأة الأبجدية والقانونية. كما تضافرت جهود الجمعيات الأهلية في مجال تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية السلبية.

- التغلب على إنتشار الفقر بين النساء من الأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك بتحسين دخلهن من خلال مساعدتهن على تنفيذ مشروعات إنتاجية بحيث تكون بديلاً عن اعتمادها الكلي على معاش الضمان الاجتماعي، وقد تمت دراسة إحتياجات سوق العمل للتعرف على الفرص لإدماج المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تناسب قدراتها ومن ثم توجيهها إلى ما هو متاح.([3])
- توفير التسهيلات والخدمات التي تمكن المرأة من الخروج إلى العمل وزيادة مشاركتها والجمع بين مسؤوليتها الأسرية وواجباتها الوظيفية وذلك بالتوسع في إنشاء لحضانات ورياض الأطفال وسواها من الخدمات الداعمة.
- إستحداث مكاتب للاستشارات الأسرية لمساعدة الأسر في حل مشكلاتها والعمل على دعم إستقرارها.
- زيادة نسبة عدد النساء في الترشيح والاختيار لعضوية مجلسي الشورى والدولة.
- التوسيع في إشهار الجمعيات الأهلية النسائية.

([1]) الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، النشرة الشهرية ، ٢٠٠٩.

([2]) وزارة الإعلام ، **www.omannet.com**

([3]) المصدر نفسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحديات التي تواجه المرأة العمانية

١- قلة وعي المرأة بحقوقها القانونية

تواجه المرأة العُمانية انخفاضاً في مستوى الوعي فيما يتصل بحقوقها التي كفلتها الشريعة الإسلامية السمحاء، وقوانين الدولة.

٢- قلة الخدمات المساعدة التي تمكن المرأة من الحصول على فرص العمل:

هناك حاجة إلى تكثيف العمل على توفير الخدمات المساعدة التي تمكن المرأة من الحصول على فرص العمل وزيادة مشاركتها وإسهامها في عملية التنمية وتوفير دخل ومستوى أفضل لها ولأسرتها مثل مراكز التدريب المهني، وكيفية الحصول على القروض التنموية [١].

٣- تحدى الأمية الوظيفية والمعلوماتية:

تعوق الأمية تواصل المرأة مع وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة – وتبثها من خلال مؤسساتها التعليمية والصحية والأسرية والبيئية (البرامج المختلفة لمحو الأمية وتعليم الكبار) ولا ينصرف مفهوم الأمية إلى مفهوم الأمية الأبجدية فقط، وإنما يتعداها إلى ما تعنيه الأمية الوظيفية لمعرفة المرأة وتعليمها وتزويدها بالمهارات التي تمكنها من أداء وظائفها وزيادة دخلها لرفع مستوى معيشتها ومعيشة أسرتها والأمية التكنولوجية.([٢])

---

[١] اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني لسلطنة عمان، ٢٠٠٩، ص١٥.

([٢]) أمة اللطيف، مرجع سابق، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : واقع المشاركة السياسية للمرأة العمانية

تمهيد:

ساهمت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في سلطنة عمان في إتاحة فرص كاملة بكل مراحلها ومستوياتها للمرأة العمانية، والعمل في مختلف المجالات والمشاركة في مسيرة البناء الوطني، ومن خلال الرؤية الحضارية لعُمان الحديثة التي ترتكز على الثقة الكاملة في قدرات المواطن العماني من ناحية والعمل على الاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة في الدولة[١].

استطاعت المرأة العمانية المشاركة في بناء مجتمعها وتنميته، وممارسة الحقوق التي منحت لها وترجمتها من خلال تحويلها من مجرد نصوص قانونية إلى واقع ملموس. وبينما يواصل المجتمع العماني تشجيعه للمرأة حتى ترسخ وجودها إجتماعياً وثقافياً وسياسياً، إجتهدت المرأة العمانية في الإستفادة من هذه الفرصة فبدأت تخرج للحياة العامة وفتحت أمامها أبواب التعليم والعمل مستفيدة من ثقة القيادة والمجتمع بأكمله بها. فاختلفت صورة المرأة اليوم عنها بالأمس، إذ نجدها اليوم في كل المواقع بعد أن حصلت على حقها في التعليم حتى المراحل العليا وحصلت على الوظائف بمختلف مستوياتها وبنسبة متكافئة مع الرجل، وذلك انطلاقاً من أن الإستثمار البشري والنهوض بقدرات المواطن العماني وتعليمه وتدريبه هو السبيل الأمثل لتحقيق الرخاء والتقدم في مسيرة النهضة [٢].

---

(١) أحمد محمد الحبيشي، **المرأة العمانية ومشاركتها في بناء الدولة**، مجلة اكتوبر السياسية، عدن، الجمهورية اليمنية، العدد رقم ١٣٧٩٠، الأحد، ١٧ يونيو، ٢٠٠٧

(٢) بسمة بنت مطر كامونا، **مقدمة عن المرأة العمانية**، شبكة عمان الإلكترونية، نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.omanet.om**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : المواطنة والحقوق السياسية للمرأة العُمانية

عند الحديث عن أوضاع المرأة في التشريعات السارية بسلطنة عُمان، لا بد أولاً إلقاء نظرة متفحصة على طبيعة تلك القوانين ومصادرها وإلزاميتها وكيفية أو آليات تطبيقها.

لقد ظلّت الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع في سلطنة عُمان إذ يمكن ملاحظة بصماتها الواضحة على جميع التشريعات التي صدرت والقواعد التي تم تقنينها. فقد صدر النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) والذي يعتبر شاملاً لكل الأحكام الدستورية التي تتبناها دولة عصرية، وقد نصت المادة (٢) منه على أن الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع. وقبل صدور النظام الأساسي للدولة كان المرجع التشريعي بشأن تنظيم الجهاز الإداري بسلطنة عُمان هو قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٧٥/٢٦) حيث نصت المادة (٢) من هذا القانون على أن جلالة السلطان هو الذي يصدر القوانين التي تشكل قانون البلاد وأنه يجب نشر هذه القوانين في الجريدة الرسمية للدولة وأنها تكون سارية من تاريخ نشرها أو تاريخ لاحق محدد فيها.[١] ،وإن القوانين التي تصدر بمراسيم سلطانية تعطي في أغلبها للوزراء المعنيين تفويضاً في إصدار تشريعات كل في مجال اختصاصه ولذلك فإن التشريع يشكل أيضاً القرارات الوزارية التي تصدر بناءً على مراسيم سلطانية تنفيذاً لنصوص الشريعة الإسلامية.[٢]

وبالنظر لمجمل الأحكام والمبادئ التي اشتملت عليها التشريعات وجميع القوانين النافذة في سلطنة عُمان، فإن القاعدة العامة هي المساواة بين الرجل والمرأة في شتى مناحي الحياة مع مراعاة ما تفرضه طبيعة الوظائف الحياتية في المجتمع ومراحل تطوره. وقد كانت مبادئ المساواة هذه عرفاً سائداً يتبعه القائمون على تنظيم شؤون الحياة العامة في الدولة وذلك بناءً على توجيهات السلطان قابوس بن سعيد، فقد علم الناس من أقواله المأثورة على هذا الصعيد "منذ مدة طويلة وأنا أعتقد أن إبعاد المرأة عن لعب دور حيوي في حياة البلاد يعني إبعاد ٥٠% من إمكانياته وطاقاته" ومن أقوال جلالته في عام ١٩٧٢م: "فالمهم هو تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع"، لقد ظلّت هذه القواعد والمبادئ والتوجيهات معمولاً بها حتى الوقت الحاضر وتعتبر من الأولويات التي تسعى الحكومات العمانية المتعاقبة على تنفيذها وتطويرها.[٣]

---

(١) مجلس الشورى ، **مضابط جلسات المجلس خلال دور انعقاد السنوي**، مسقط، سلطنة عُمان ، ٢٠٠٤ .

(٢)وزارة الإعلام ، **www.omannet.com**.

(٣) مجلس الشورى ، **مضابط جلسات المجلس خلال دور انعقاد السنوي**، مسقط، سلطنة عُمان٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : المشاركة السياسية وتطور مجلس الشورى في سلطنة عُمان

أولاً: مكانة مبدأ الشورى في النظام الأساسي للدولة

تتجسد معالم فلسفة الحكم في السلطنة ومكانة مبدأ الشورى فيها بصورة جلية في النظم الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٠١/١٩٩٦)، والمتأمل في نصوص هذا النظام يجد أنه تحكمه مجموعة متكاملة من المبادئ الجامعة التي توجه السياسات العامة وسن التشريعات والقوانين الصادرة بالسلطنة في مختلف المجالات، وتتصدر هذه المبادئ الشورى ومشاركة المواطن في الشؤون العامة، والعدالة وسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية وكفالة حق التقاضي وتيسيره، والمساواة، الحرية، والوحدة الوطنية، والأمن والسلام.

ولقد وردت الأحكام المتعلقة بالشورى وإطارها المؤسسي في المواد التاسعة، والعاشرة، والرابعة والثلاثين، والثامنة والخمسين من النظام الأساسي ويستخلص منها عدة دلالات هامة منها:

١. أن الشورى ركن من أركان نظام الحكم في السلطنة، إذ تقضي المادة (٩) بأن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمسأواة، وأن للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً لأحكام النظام الأساسي للدولة وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

٢. كفالة حق المواطن في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبه من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة وذلك بالكيفية والشروط التي يعينها القانون حسبما تقضي المادة (٣٤) من النظام الأساسي للدولة.

٣. يعتبر النظام الأساسي يعتبر الشورى من أهم المبادئ السياسية الموجهة للدولة، وينص على إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، ومعتزةً بتاريخه آخذةً بالمفيد من أساليب العصر وأدواته (المادة ١٠). [١]

(١)مجلس الشورى ، **مضابط جلسات المجلس خلال دور انعقاد السنوي**، مسقط، سلطنة عُمان ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أساليب المشاركة وممارسة الشورى في السلطنة

تجمع السلطنة في الوقت الحاضر بين نمطين من أنماط المشاركة كممارسة سياسية: أولهما الأسلوب المباشر الذي يتمثل في الجولات السنوية التي يقوم بها السلطان قابوس بن سعيد في البلاد، يلتقي خلالها القائد والمواطن مباشرة دون حواجز أو موانع، يتلمس القائد على الطبيعة هموم شعبه واحتياجاته ويعرّفه بالسياسات والخطط التي تعدها الحكومة، ويناقش مع المواطنين هذه السياسات وتلك الخطط مؤكداً أن غاية الحكم هي إسعاد المواطن أينما كان، وتعرف هذه الجولات السنوية ببرلمان عُمان المفتوح(١).

أما النمط الآخر من أنماط المشاركة كممارسة سياسية فهو إقامة مؤسسات على المستوى الوطني تتولى مهام المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، ويعتمد نهج الشورى العُماني في تطوره على مبدأ التدرج والتواصل، والارتباط بخصوصية المجتمع العُماني وتقاليده الأصيلة من ناحية، والاستجابة لمتطلبات التطور والتحديث التي حققتها وتحققها مسيرة النهضة العُمانية الحديثة من ناحية ثانية، كما يعبر في المقام الأول على نحو واضح وعميق عن الرؤية الشاملة والبعيدة النظر لجلالة السلطان ورعاية جلالته لدعم الشورى العُمانية وثقته المطلقة في قدرات المواطن العُماني.

ثالثاً: مشاركة المرأة العُمانية في ترشيح أعضاء المجلس واختيارهم

شهدت الفترة الممتدة من (٢٠٠٧-٢٠١٠) زيادة كبيرة في مشاركة المرأة السياسية، وصلت إلى نسبة (٣٣,٧%) من مجموع المشاركين في الترشيح واختيار ممثلي الولايات. مما يؤكد اهتمام القيادة السياسية وحرصها على إشراك المرأة العمانية في عضوية هذه المؤسسات الرفيعة وذلك للمشاركة في المسؤوليات الوطنية خاصة بعد أن أثبتت قدرتها في عضوية مجلس الشورى خلال فتراته السابقة، وهذا ما إرتآه لها السلطان قابوس بن سعيد، حيث قال: "إنني بالتأكيد أرتئي زيادة في مشاركة المرأة في حكومة السلطنة. وأثبتت المرأة بعد انتخابها في المجلس نجاحاً منقطع النظير. وليس هذا فحسب فقد أثبتت المرأة التي دخلت مجال الأعمال والخدمة في الحكومة ومجموعة واسعة من المؤسسات التقنية الحيوية، أنها قادرة على تحقيق تقدم مشجع والإسهام القيم في حياة السلطنة".(٢)

---

(١)مجلس الشورى ، مضابط جلسات المجلس خلال دور انعقاد السنوي، مسقط، سلطنة عُمان٢٠٠٦.

(٢) مجلس الشورى ، اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى ، سلطنة عُمان٢٠٠٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكّلت مشاركة المرأة نسبة عالية حيث وصلت إلى (٣٣,٧%) مع الأخذ بعين الإعتبار حداثة تجربة مشاركة المرأة العمانية في اختيار أعضاء مجلس الشورى ومنحها الحق العام لترشيح نفسها واختيار من يمثلها في عضويته مما يدل على نجاح هذه الخطوة في صالح المرأة العُمانية، وهذه الخطوة التي تعتبر الأولى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أعطتها بلادها هذا الحق. وقد بدأت هذه التجربة – لأول مرة – في انتخابات الفترة الثانية عام ١٩٩٤م واقتصرت على محافظة مسقط وحدها، بحيث جرى تعميم هذه المشاركة النوعية في انتخابات عام ١٩٩٧م لتشمل كل مناطق السلطنة ومحافظاتها. وبعبارة أخرى فإنه في خلال مدة وجيزة مُنحت المرأة العمانية الحق العام للمشاركة في انتخابات مجلس الشورى: ناخبة، ومنتخبة، وباتت تتنافس مع الرجل، على قدم المساواة، لشغل المقاعد المخصصة لعضوية المجلس في مختلف الولايات. وأصبح الفيصل في الاختيار والترشيح هو صناديق الإقتراع وثقة المواطن فيمن يختاره لتمثيله في عضوية المجلس سواء أكان رجلاً أم امرأة. ولا شك أن حصول امرأتين على أعلى الأصوات في ولايتيهما – رغم غلبة الرجال في هيئة الناخبين – إنما يؤكد أن ثمة قبولاً عاماً وتسامحاً وعدم تمييز قائم على أساس نوعي في اختيار المواطن العُماني لمن يمثله في عضوية المجلس. فقد كان يتعذر أن تفوز أية امرأة في هذه الانتخابات دون مساندة الرجال لتلك المرأة ومنحها أصواتهم. وتلك مسألة يجب أن تستوعب دلالاتها ومفاهيمها في المجتمع العُماني المحافظ، وهي تعطي انطباعاً عاماً بأنه مع مرور الوقت ونضج التجربة، وما تسفر عنه من نتائج في الممارسة، وبروز دور المرأة كعضو في مجلس الشورى ومساهمتها بإيجابية في أعماله، سوف تتطور التجربة ذاتها وسيواكبها في المستقبل المنظور نمو وتزايد متوقع في تمثيل المرأة بعضوية المجلس.

وفي ضوء ما تقدم، فقد تميزت المرأة العمانية عن نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي بأنها أول إمرأة تُمنح حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس الوطنية واختيار ممثليها في تلك المجالس.[١]

(١) مجلس وزارة الداخلية ، **بيانات انتخابات مجلس الشورى** ٢٠٠٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحل تطور مجلس الشورى في سلطنة عمان

مرّ نموذج الشورى في سلطنة عمان بمراحل حتى وصل إلى الصورة الحالية وهذه المراحل هي: [١]

المرحلة الأولى : تطوير إبداء الرأي والمشورة في تجربة المجلس الاستشاري

امتدت هذه المرحلة طوال عقد الثمانينات من القرن العشرين ويمكن تسميتها مرحلة الجهد المشترك بين القطاعين الحكومي والأهلي في عملية التشاور وإبداء الرأي. وقد باشر هذا المجلس مهامه وصلاحياته وفق مرسوم إنشائه ولائحته الداخلية وتعديلاتهما، وحددت أهدافه في المشاركة بالرأي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وما تعرضه عليه الحكومة من سياسة عامة في مجال التنمية. وقد روعي في تشكيله أن يضم (٤٥) عضواً من القطاعين الحكومي بواقع (١٧) عضواً والأهلي بواقع (٢٨) عضواً، فالتمثيل الغالب للقطاع الأهلي بما فيه ممثلو المناطق وزاد هذا التشكيل إلى (٥٥) عضواً في فترته الثانية يُختارون بالتعيين إما بصفاتهم الشخصية أو بصفتهم وكلاء وزارات الخدمات أو لتمثيل القطاع الخاص أو لتمثيل مناطق السلطنة المختلفة، ودام هذا المجلس خمس فترات متتالية. [٢]

المرحلة الثانية: نقل عضوية الشورى كاملة للمواطنين (إنشاء مجلس الشورى دون تمثيل حكومي)

تبعت تجربة المجلس الاستشاري مرحلة مجلس الشورى منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، الذي ظل معبراً وحده عن مؤسسة الشورى اعتباراً من عام ١٩٩١م، انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، وتأكيداً للنهج الإسلامي في الشورى، واستمراراً للسياسة العمانية في إعداد المواطنين للمشاركة فيما تبذله الحكومة من جهد في سبيل التنمية الشاملة في البلاد، ورغبةً في توسيع قاعدة الاختيار بحيث تشمل تمثيل مختلف ولايات السلطنة وبما يحقق المشاركة الفعلية للمواطنين في خدمة وطنهم ومجتمعاتهم المحلية[٣].

---

(١)**المرأة والمشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص ١١.

(٢)مجلس الشورى ، سلطنة عُمان ، تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية في فترته الخامسة ، ٢٠٠٧ .

(٣)**المرأة والمشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة: مرحلة الأخذ بنظام المجلسين (مجلس الشورى ومجلس الدولة)

خلال سنوات النهضة التي شهدتها سلطنة عمان في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين سارت الشورى العمانية خطوات عديدة ومتتابعة حتى إصدار النظام الأساسي للدولة في عام ١٩٩٦م وإصدار التشريعات المنظمة لمجلس عُمان في عام ١٩٩٧م، التي بمقتضاها أصبحت السلطنة تأخذ بنظام المجلسين، إذ يتألف مجلس عُمان من: مجلس الشورى يختار أعضاؤه من قبل المواطنين الذين ينتخبون ممثلي ولاياتهم في المجلس دون أي تدخل من الحكومة، ومجلس الدولة الذي يضم نخبة من أبناء الوطن يختارون بالتعيين ويضم في فترته الحالية (٥٩) عضواً منهم تسع من النساء، ويمثل هذا المجلس رافداً حيوياً للمشاركة الوطنية والإسهام في دراسة مختلف القضايا بموضوعية وإعداد دراسات تُسهم في تنفيذ خطط التنمية الوطنية وتساعد في إيجاد حلول مناسبة للقضايا المطروحة.([1])

المطلب الثاني : مكانة المرأة في القانون العماني

صدرت في سلطنة عُمان عدة قوانين سواء التي صدرت بمرسوم سلطاني أو تلك التي تصدر بموجب تفويض لجهة مهنية بإصدارها، نجد بشكل واضح أن القاعدة العامة التي تجمع بين تلك القوانين هي المساواة بين الرجل والمرأة.

فقد أكد قانون التفسيرات والنصوص العامة لعام ١٩٧٣م الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٩٧٣/٣م) صراحةً على أن الكلمات التي تدل أو تشير إلى المذكر تشمل المؤنث وأن ضمير المذكر الظاهر أو المستتر يشمل المؤنث وهي قاعدة عامة تؤكد أن كل ما يرد في صيغة المذكر في جميع القوانين فإنه بالضرورة يشمل المؤنث. وقد كفلت القوانين العمانية للمرأة كرامتها وإنسانيتها، فهي لا تجيز إيذاءها أو الاعتداء بأي شكل من الأشكال، ومن حقها في حالة أن ألحق الضرر بها أن تلجأ للجهات القضائية بموجب قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني (٧٤/٧).([2])

وأخذت جميع القوانين الأخرى بنفس النهج من حيث التساوي بين الجنسين وقد أفردت بعض النصوص تلك القوانين الخاصة بالمرأة ليس من باب التمييز وإنما بسبب طبيعتها الخاصة حمايةً لها وحفاظاً على حقوقها، إضافةً إلى الأنساق الثقافية الاجتماعية السائدة وخصوصية المرأة ذاتها.

([1])مجدي العفيفي ، **الشورى العُمانية (الرؤية والإرادة)** ، مسقط ، مزون للطباعة والنشر والإعلام، ٢٠٠٧.

([2]) الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية ، **www.AWAPP.ORG**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون الخدمة المدنية:

أ- حق المرأة في التوظيف:

تقضي المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٤/١٢٠) بأنه ما عدا بعض الوظائف التي تشغل بالترقية عن الوظائف الشاغرة المعتمدة في موازنة الوحدة والمطلوب شغلها. واستناداً إلى المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة (٩٦/١٠١) فإن المواطنين متساوون في تولي الوظائف العامة دون تمييز وفقاً للشروط التي يقررها القانون، ويكون التعيين في الوظائف وفقاً لأحكام المادة (١٥) من القانون على أساس الجدارة، ولكن توضح التطبيقات العملية للتوظيف أن بعض الوحدات تفرد للذكور فقط دون الإناث حق التعيين على بعض الوظائف، بالرغم من أن هذه الوظائف المعلن عنها يمكن شغلها من كلا الجنسين ولا تعتبر من الوظائف ذات الطبيعة الخاصة والتي قد لا تتناسب وطبيعة المرأة. ([1])

ب- حق المرأة في إجازة العدة:

العدة: "هي مدة تُلزم فيها المرأة حتى تقضيها وجوباً إثر الفرقة دون زواج"، وذلك حسب تعريفها الوارد بنص المادة (١١٩ (أ)) من قانون الأحوال الشخصية، والعدة على هذا النحو تعتبر واجباً دينياً على المرأة المسلمة إثر فراق زوجها لها في حالة الطلاق أو الوفاة، ولهذا جاء قانون الخدمة المدنية في المادة (٧٩) باستحقاق الموظفة التي يتوفي زوجها إجازة خاصة للعدة المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية براتب كامل لمدة أربعة أشهر و ١٠ أيام من تاريخ الوفاة. ([2])

***قانون العمل:**

تطبق على العاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز في العمل الواحد استناداً إلى أحكام المادة (٨٠) من قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٣/٣٥) بل تقديراً لطبيعتها الفسيولوجية الخاصة أفرد القانون في الفصل الثاني من الباب: ([3])

١. حق المرأة في عدم المساس بوظيفتها الاجتماعية:

تنص المادة رقم (٨١) من قانون العمل على أنه: "لا يجوز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر بتحديدها

([1])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ،المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية ٢٠٠٤/١٢٠.

([2])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ،المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية ٢٠٠٤/١٢٠.

([3])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ، المادة رقم (٨٢) من قانون العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار من الوزير وبموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٠٥/١٨٢) فقد تم تحديد الأعمال التي يمكن تشغيل النساء فيها، كما اشترط بأن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات الحماية والرعاية والانتقال والأمن للنساء العاملات.

٢. حق المرأة في عدم تعريضها للأعمال الضارة صحياً:

تنص المادة رقم (٨٢) من قانون العمل على أنه: "لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً وكذلك في الأعمال الشاقة أو غيرها من الأعمال التي تحدد بقرار من الوزير" والواضح أن هذه المادة أخذت في اعتبارها الطبيعة والتكوين البيولوجي للمرأة وإمكانية إصابتها بأمراض عند مزاولتها لأنواع معينة تعتبر شاقة وضارة صحياً بالنسبة لها دون أن يكون لهذه الأعمال نفس التأثير على الرجل.

٣. حق المرأة في إجازة الولادة والأمومة:

منح قانون العمل للمرأة إجازة وضع وفقاً للمادة (٨٣) منه لمدة لا تزيد في مجموعها على ستة أسابيع تسبق فترة الوضع والتي تليها،([١]) كما لا يجوز لصاحب العمل أن يفصل العاملة لغيابها بسبب مرض يثبت بشهادة طبية نتيجة الحمل أو الوضع، ويمكنها العودة لعملها بشرط ألا تتجاوز مدة الغياب في المجموع ستة أشهر وفقاً لنص المادة (٨٤). ([٢]) ولوعي المرأة بحقوقها الناجمة عن العمل فإن المادة (٨٥) أوجبت على صاحب العمل في تشغيل عاملة أو أكثر أن يضع في مكان العمل نسخة من نظام تشغيل النساء الوارد في الفصل الثاني من قانون العمل. ([٣])

قوانين ما بعد الخدمة، وهما اثنان هما :

١. قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين:

صدر هذا القانون بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٦/٢٦) وقد شمل جميع الموظفين العمانيين العاملين بالجهاز الإداري للدولة من الجنسين والذين يشغلون وظائف دائمة، وممن لا تسري بشأن معاشاتهم ومكافآتهم قوانين أو مراسيم خاصة، وقد سأوى هذا القانون بين الرجل والمرأة

([١])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (٨٣) من قانون العمل .

([٢])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (٨٣) من قانون العمل

([٣])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (٨٤) من قانون العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحالات التي يمكن أن يستحق فيها كل منهم المعاش، إلا أنه قد أفرد للمرأة بعض الشروط لاستحقاق المعاش والتي تتجلى في المادة (٢٨) منه ويتمثل ذلك في الآتي: ([1])

أ- **الأرملة:** اشترط عدم الزواج، ويسقط حقها في المعاش إذا تزوجت ثم يعود لها الحق فيه إذا تطلقت أو ترملت مرة أخرى.

ب- **الزوج:** اشترط على الزوج لكي يستفيد من معاش زوجته أن يكون مصاباً بعجز منعه من العمل أو الكسب بتقرير صادر من السلطة الطبية المختصة، وهذا ما لا يشترط للزوجة عند حصولها على معاش زوجها.

جـ- **الأولاد:** اشترط على الذكر أن يكون غير متجاوز الثانية والعشرين من العمر، أما بالنسبة للأنثى فإنه لم يحدد سناً معينة وإنما اشترط أن تكون غير متزوجة ويسقط حقها إذا تزوجت ويعود لها إذا طلقت أو ترملت بحسبان أنها لو تزوجت يكون زوجها مسؤول عن النفقة عليها وكذلك الحال بالنسبة للأخ والأخت، إضافةً إلى أنه اشترط أن يكونا معتمدين في معيشتهما على صاحب المعاش بموجب شهادة تصدر من وزارة التنمية الاجتماعية.

ونصت المادة الرابعة من القانون على عدم جواز الجمع بين الراتب والمعاش وعدم صرف أكثر من معاش واحد من الخزانة العامة سواء كان المعاش مستحق طبقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر، وفي حالة استحقاق أكثر من معاش يصرف الأكبر. وذلك على الرغم من أن صاحب المعاش المتوفى كان يستقطع من راتبه مبلغاً شهرياً كاشتراك في صندوق التقاعد مما يعني إثراء الخزانة العامة بلا سبب، الأمر الذي يحمل تأثيراً سلبياً على المرأة المتزوجة إذا كانت موظفة في الحكومة حيث أنه سيسقط حقها في الحصول على نصيبها من معاش زوجها المتوفى وكذلك الحال بالنسبة للإبنة والأخت.

ولما كان مناط استحقاق الراتب هو العمل أثناء الخدمة ومناط استحقاق المعاش هو الاشتراك المدفوع والمستقطع من راتب الموظف المتوفى، فلا مبرر إلى حظر الجمع بين الراتب والمعاش أو بين المعاشين، لا سيما وأن كثيراً من التشريعات التأمينية المقارنة قد أخذت بفكرة الجمع بين الراتب والمعاش تأسيساً على قاعدة الاستحقاق بين الراتب والمعاش، بل إن بعض التشريعات في دول الخليج منحت الحق للمرأة أن تجمع بين راتبها ومعاش زوجها.

([1])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، رقم (٨٦/٢٦)، قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا قد يؤثر على وضع الأسرة الاجتماعي خاصةً إذا كانت الأسرة تعتمد في معيشتها على كلا الراتبين، والحال ذاته يسري على البنت، كما أن هذه النصوص في قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة يحمل تناقضاً غريباً في التشريع حيث نجد أن المشرع بموجب قانون الأحوال الشخصية أوجب على الرجل نفقة زوجته وابنته ولو كانت موسرة بينما حرمها من حقها من المعاش التقاعدي لزوجها أو أبيها لكونها تعمل وتقبض راتباً شهرياً. ويمكن القول هنا أن الراتبين هما ناشئان عن سببين مختلفين، فلا يجوز حرمانها منهما، فالراتب الذي تأخذه بسبب العمل استحقاق وظيفي كان بسبب اقتطاع الحكومة من راتبها بينما المورث فإنه ينتقل إليها بحكم الإرث. ([1])

٢. قانون التأمينات الاجتماعي:

أما بالنسبة للمرأة العاملة في القطاع الخاص فإن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بموجب المرسوم السلطاني (٩١/٧٢) قد ساوى بين المرأة والرجل العاملين فيما يتعلق بالحقوق التأمينية سواء أكانت استحقاقات معاش الشيخوخة أو العجز أو الوفيات أو استحقاقات إصابات العمل والأمراض المهنية، باستثناء بعض المزايا التي خص بها هذا القانون المرأة دون الرجل لاعتبارات اجتماعية راعاها المشرع ومن بينها: ([2])

١- **المادة (٥٥):** من قانون التأمينات الاجتماعية والتي تنص على حق المرأة أرملة المؤمن عليه أو أرامة صاحب المعاش أن تحصل عند وفاته على منحة تعادل أجر ثلاثة أشهر على أساس الأجر الخاضع للاشتراك إذا كان في الخدمة وتعادل معاش ثلاثة أشهر إذا كان صاحب معاش. ([3])

٢- **المادة (٥٦):** التي تعطي البنت المستفيدة من المعاش منحة زواج لمرة واحدة تساوي ١٥ ضعفا من قيمة المعاش الذي تستحقه. ([4])

٣- **المادة (٥٧):** حيث نصت على منح أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منحة ثلاثة أشهر على أن لا تتجاوز ألف ريال لمواجهة مصاريف الجنازة والعزاء.

"وفي جميع تلك الحالات لا يستفيد الرجل من نفس المزايا في المقابل".

([1])مجدي العفيفي ، **الشورى العُمانية (الرؤية والإرادة)** ، مسقط ، مزون للطباعة والنشر والإعلام، ٢٠٠٧.

([2])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (٩١/٧٢) – قانون التأمينات الاجتماعي.

([3])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (٥٥) من قانون التأمينات الاجتماعية.

([4])القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (٥٦) قانون التأمينات الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : دور المرأة العمانية في العملية السياسي

حرصاً على ترسيخ القواعد الأساسية للدولة ولخدمة المواطن العماني، ومن منطلق أن مسيرة التنمية الشاملة لا تكتمل إلا بالتكاتف والتعاضد والتعاون والتساند بين الحكومة والمواطنين، لذلك جاء إنشاء مجلسي الدولة والشورى اللذان يعدان الأركان التي تدعم الدولة في مجال التنمية. وتأكيداً على أهمية المرأة في مجتمعها ولأهمية مشاركتها الفاعلة في هذا الجانب فقد حظيت بشرف عضويتها في مجلسي الدولة والشورى وبقدراتها وإمكانياتها في المساهمة في عملية التنمية. [١]

تتمتع المرأة في سلطنة عمان بحق الترشح والتصويت في الانتخابات على قدم المساواة مع الرجل دون تمييز منذ عام ١٩٩٦م.

وحق الترشح لعضوية مجلس الشورى متاح للنساء والرجال على حد سواء، حيث أن المادة (٢٢) من قانون مجلس عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٧/٨٦) وتعديلاته، لا تميز بين الذكر والأنثى، وتنص على إن شروط العضوية تنحصر في بلوغ المرشح سن الثلاثين عاماً والتمتع بسمعة حسنة ومكانة اجتماعية وخبرة عملية مناسبة، إلا أنه يتضح من الواقع الفعلي أن البنية الاجتماعية كالقبيلة والأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة والصور النمطية اتجاه المرأة لا تزال ترجح ترشيح الرجل وإعطائه الأفضلية ليكون هو المنتخب مقارنة بالمرأة.

المطلب الأول : المرأة العمانية في مجلس الدولة

شهد مجلس الدولة عند إنشائه تعيين (٥) نساء في عضويته من بين(٥٥) عضواً هم إجمالي عدد الأعضاء، هذا ما يؤكد على ثقة الدولة في قدرات المرأة العمانية وكفاءتها للاضطلاع بمسؤوليات المشاركة الوطنية على هذا المستوى الرفيع خاصةً بعد أن أثبتت قدرتها في عضوية مجلس الشورى في الفترة الممتدة من (٢٠٠١-٢٠٠٣م).

وبالرغم من غياب المرأة العمانية عن المشاركة في عضوية مجلس الشورى للفترة السادسة(٢٠٠٨-٢٠١١م) فقد تم منح عضوية مجلس الدولة لـ(١٤) امرأة عمانية ، بهدف تبادل الأفكار والآراء وتقديم المشورة فيما يخص الوطن.

---

(١) أحمد محمد الحبيشي، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاركة المرأة العمانية في الترشيح والترشح:

تميزت الفترة الثانية (١٩٩٥-١٩٩٧م) من تجربة مجلس الشورى بنقلة نوعية هامة في مسيرة الشورى، فمشاركة المرأة هي المتغير الأهم ليس فقط لأنها الخطوة الفريدة من نوعها في دول مجلس التعاون الخليجي وإنما باعتبارها بياناً عملياً لنهج التدرج الذي يطبع حركة التطوير على المسار العماني باتجاه المشاركة الفعلية من جميع فئات المجتمع. حيث أن المرأة شغلت العديد من المناصب في مؤسسات العمل وحققت نجاحات جعلتها تؤهلها عن جدارة لتولي مناصب قيادية في قطاعات توجيه الرأي[١].

في تلك الفترة شاركت المرأة في الترشيح والترشح على مستوى ولايات محافظة مسقط ففازت امرأتان عن ولايتي السيب ومسقط، وفي الفترة الثالثة (١٩٩٨-٢٠٠٠م) وبسبب مشاركة المرأة في الترشيح والترشح حيث ترشحت (٢٧) امرأة لعضوية المجلس بين (٧٣٦) مرشحاً تم خلالها إعادة ترشيح مرشحتي ولايتي مسقط والسيب وفي الفترة الرابعة من (٢٠٠٠-٢٠٠٣م) تقدمت (٢١) امرأة للترشيح فازت منهم امرأتان عن ولايتي مسقط وبوشر، أما في الفترة الخامسة من(٢٠٠٤-٢٠٠٧م) فقد اقتصر الأمر على فوز مرشحتين عن ولايتي مسقط وبوشر من بين (١٥) إمراة متقدمة للترشيح[٢].

أما في الفترة السادسة من(٢٠٠٨-٢٠١١م) وللمرة الأولى منذ منحها حق الترشح فقد كان إقبال المرأة على عملية التصويت، حيث تواجدت بكثافة في المراكز الانتخابية، إلا أنها لم تحظ بالتمثيل في انتخابات هذه الفترة.

المطلب الثاني: أهمية تمثيل المرأة في مجلس الشورى:

إن تمثيل المرأة في مجلس الشورى يعزز مكانتها في المجتمع ويطور مهاراتها، ويعمق مفاهيم الانتماء الوطني لديها، وفي سبيل تحقيق أهداف النظام الانتخابي للتنمية الشاملة في المجتمع يمكن أن نذكر بعض الايجابيات التي يتركها وجود تمثيل نسائي في المجلس:

١. يعتبر صورة إيجابية للتجربة الانتخابية في السلطنة، وتجربتها الديمقراطية من خلال تمكين المرأة في المشاركة السياسية واتخاذ القرار.

---

(١) مهدي حسانين، **مقال بعنوان المرأة العمانية والمجتمع المدني**، ٢٠٠٨، نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.c-we.org**

(٢) سعيدة بنت خاطر الفارسية ، **تقييم العملية الانتخابية المرأة العمانية في مجلس الشورى** ، ندوة المرأة العمانية وزارة التنمية لاجتماعية،٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. إن التطور العلمي الكبير الذي تحقق للمجتمع أعطى المرأة فرصة أفضل للتنافس مع الرجل، وبالتالي حسن من فرص وصولها إلى مجلس الشورى وفي هذا ميزة للعمل الانتخابي لما لدى بعض النساء المؤهلات من خبرات ومهارات للمشاركة في معالجة القضايا المجتمعية بما فيها قضايا المرأة، وهذا بدوره يساعد في تأمين المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة للنساء والرجال على حد سواء.

٣. إحداث تغيير تدريجي في نظرة المجتمع لدور المرأة في الحياة العامة من خلال التمثيل النسائي، حيث أن مشاركة المرأة في مجلس الشورى سوف تتيح لها التعامل مع أصحاب القرار، مما يهيئ جواً من التقبل لتلك المشاركة، وإذا ما تحققت تلك المشاركة النسائية، فإنها ستزيد من مستوى التحفيز والاهتمام لدى المرأة.

٤. مشاركة المرأة في مجلس الشورى سيحفز من مشاركتها التنموية في المجتمع[١].

(١) شرف العجرمي، (ب ت) – المرأة والانتخابات – موقع مركز "أمان" العماني – أرقام وإحصائيات حول المناصب القيادية للمرأة في مجالي السياسة والاقتصاد. (WWW.AMANJORDAN.ORG)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : تجربة المرأة في مجلس الترشيح لمجلس الشورى في السلطنة

شهد العام (١٩٩٦) صدور النظام الأساسي للدولة والذي هدف إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، واعتبر بمثابة أول دستور للبلاد أرسى مبدأ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وأعطى للمرأة حق التصويت والترشيح لعضوية مجلس الشورى في ست ولايات من ولايات السلطنة بعد أن كانت مقصورة على ولايتين من محافظة مسقط فقط.

وقد ضم مجلس الشورى خلال فترته الثانية (١٩٩٥-١٩٩٧)- وهي الفترة الأولى التي شهدت مشاركة المرأة في المجلس – امرأتين ضمن أعضاء المجلس في ولايات محافظة مسقط وهما نفس المرأتين اللتين فازتا بانتخابات المجلس خلال الفترة الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٠).

وفي الفترة الرابعة للمجلس (٢٠٠١-٢٠٠٣) أقرت الدولة قوانين انتخابية جديدة سمحت بمشاركة أكبر للمرأة في عملية التصويت، بلغت بموجبها نسبة مشاركتها حوالي ثلاثة أمثال المعدل في انتخابات الفترة الثالثة، فقد أصبحت نسبتها (٣٠%) من إجمالي تعداد المواطنين المدعوين للتصويت، بينما لم تتجاوز النسبة (١٠%) من عدد الناخبين خلال انتخابات ١٩٩٨، وهو إلى حد ما يعتبر تمثيلاً عددياً لا يتوافق مع حجم المرأة في التركيبة السكانية والذي تصل نسبته إلى أكثر من (٤٩%) من إجمالي عدد السكان المواطنين في السلطنة، مما استدعى تدخل الدولة بتوسيع قاعدة مشاركة المرأة العمانية في العملية الانتخابية[١]. والجدول (١) يوضح أعداد الناخبين في الانتخابات من الفترة الثالثة حتى الفترة السادسة.

(١)مجدي العفيفي، **الشورى العمانية (الرؤية والإرادة)**، مزون للطباعة والنشر والإعلام، مسقط – سلطنة عمان ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (١)

أعداد الناخبين (ذكورا وإناثا) في الانتخابات من الفترة الثالثة حتى الفترة السادسة

عدد الناخبين مع واقع السجل الانتخابي	الذكور	الإناث	الإجمالي	نسبة الإناث
الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٠)	٤٤٢٦٧	٥٥٠٩	٤٩٧٧٦	%١١.٠٧
الرابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٣)	٨٤١٦١	٣٠٤٠٦	١١٤٥٦٧	%٢٦.٥
الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)	١٦٥٦٢٥	٩٥٥٠٨	٢٦١١٣٣	%٣٧
السادسة (٢٠٠٧-٢٠١١)	٢٣٣٦٤٢	١٥٥٠٤١	٣٨٨٦٨٣	%٤٠[١]

وكان من الطبيعي أن تكون دلالة هذا هي إفساح المجال لمزيد من التمثيل النسائي داخل مجلس الشورى، كما كان لفوز المرأة أيضاً في انتخابات الفترة الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) انعكاسات للنهج الديمقراطي وفق الخصوصية العمانية[٢]. والجدول رقم (٢) يوضح المترشحين من الذكور والإناث لعضوية مجلس الشورى خلال الفترات من الثانية إلى السادسة.

الجدول (٢)

المترشحين من الذكور والإناث لعضوية مجلس الشورى خلال الفترات من الثانية حتى السادسة

البيان الفترات	الذكور	الإناث	الإجمالي	عدد المقاعد	الملاحظات
الثانية (١٩٩٤-١٩٩٧)	-	-	-	٨٠	ترشحت امرأتان لعضوية المجلس
الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٠)	٧٠٩	٢٧	٧٣٦	٨٢	ترشحت امرأتان لعضوية المجلس
الرابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٣)	٥١٩	٢١	٥٤٠	٨٣	ترشحت امرأتان لعضوية المجلس
الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)	٤٩١	١٥	٥٠٦	٨٣	ترشحت امرأتان لعضوية المجلس
السادسة (٢٠٠٧-٢٠١١)	٦١١	٢١	٦٣٢	٨٣	لم تفز أي امرأة

يظهر من الجدول رقم (٢) أن عدد المرشحات للمجالس في جميع الفترات المنتخبة ضعيف، حيث وصل عدد المرشحات في انتخابات مجلس الشورى (٢٠٠٠-٢٠٠٣) إلى (٢١) امرأة، مقابل

---

(١) وزارة الداخلية – بيان انتخابات مجلس الشورى،٢٠٠٨

(٢) العفيفي، مرجع سابق، ص ١٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥١٩) مرشحاً، أي ما يقارب نسبة ٤% في مقابل ٩٦% للرجال المرشحين.وفي انتخابات (٢٠٠٧-٢٠١٠) وصل عدد المرشحات إلى (١٥) مرشحة مقابل (٥٠٦) بنسبة (٢.٩٦) مقابل (٩٧.٠٣%) للرجال المرشحين أي أن هناك تناقصا في عدد المرشحان، ويشير هذا إلى طبيعة التحدي المطروح على حركة المرأة، حيث لا يتعلق الأمر فقط بزيادة عدد المرشحات حتى يتسنى رفع نسبة تمثيلهن بالمجلس، بل يختص كذلك بضرورة تجديد النخبة النسائية وبناء كوادر جديدة.

إن ترشح المرأة في الانتخابات يتأثر بعدة أبعاد قد تكون لصالحها، أو تقف عائقاً دون ترشيحها لمجلس الشورى، ومن هذه الأبعاد: البعد الثقافي والاجتماعي والقيمي، والبعد القانوني والتنظيمي، والبعد الإعلامي، والبعد الذاتي والتفاعلي، وسيتم الحديث عن هذه الأبعاد في المطلب الأول. [١]

المطلب الأول: أبعاد ترشح المرأة العمانية لمجلس الشورى

أولاً: البعد الثقافي والاجتماعي والقيمي:

إن منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية التي تتلاقى مع خصائص الثقافة الانتخابية في المجتمعات العربية عامةً، والمجتمع العماني خاصةً، تلعب دوراً مهماً ومؤثراً على مدى قبول المجتمع لمشاركة المرأة، فهذه القيم والتقاليد التي تتلاقى وتفسيرات وتأويلات معينة يرجعها البعض لأحكام الشريعة الإسلامية وهي لا تمت للإسلام بصلة، إذ إن الإسلام قد أنصف المرأة ورفع عنها الظلم وما عانته من تمييز في العصور السابقة، وكان من أثر ذلك، الاعتراف بحقها في المشاركة في تدبير شؤون المجتمع كافة، وأصبح لها شأن في المجال الانتخابي، حيث لم يثبت ورود نص قرآني، أو سنة نبوية أو إجماع صحيح أو تصريح أو قياس يحرم حق الانتخاب والترشيح للمرأة[٢].

إلا أن بعض الأعراف والتقاليد بتشكيل رؤية معينة للمرأة ودورها في المجتمع، وهي رؤية تركز على الجانب الأنثوي الفسيولوجي لها، وما يترتب على ذلك من تحديد لدورها بما يتلائم وطبيعتها كزوجة وأم مكانها الطبيعي هو البيت، وامتد هذا التصور ليشكل ضغطاً اجتماعياً على أفراد المجتمع، ومدى القبول بدور المرأة في نطاق الحياة البرلمانية، وهذا يرتبط بما قاله عالم الاجتماع (دوركايم) "إن المجتمع باني للأفراد"[٣]. أي أن هناك علاقة سلبية بين ثقافة المجتمع ومشاركة المرأة

---

(١) موقع وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان، نقلاً من الرابط الإلكتروني: /www.omanet.om

(٢) المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٥، ص٦.

(٣) الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية. (WWW.AWAPP.ORG)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الانتخابات، فالبعد الاجتماعي للثقافة يؤثر أو يبدو أكثر وضوحاً في ثقافة المرأة الانتخابية منه لدى الرجل، ويرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن الأنشطة الانتخابية تعيق المرأة من أداء وظيفتها الاجتماعية والتربوية، وما يساند ذلك السلوك التنافسي على المكانة والقوة، الذي هو أكبر لدى الرجل منه لدى المرأة التي تميل إلى الهدوء، وقد يساهم ذلك في عرقلة سعي المرأة للوصول إلى التمثيل في المجالس.

إن من أسباب فشل المرأة في الوصول للبرلمان ما يُعزى إلى سيطرة الثقافة الذكورية في المجتمع الخليجي عامة، وافتقارها إلى الدعم، كما يعتقد البعض بأن البعد الديني يحث على تنظيم صفوف المرأة للعمل من أجل المرشحين الذكور، دون ترشيح الإناث، وكذلك سيطرة القيم الاجتماعية والقبلية على نمط تفكير الناس بعدم أحقيتها في الترشيح.

وبما أن المرأة تشكل نسبة عددية تكاد تصل إلى النصف في المجتمع العماني فإن مشاركتها في الحراك الاجتماعي، يمكن لها أن تكون المعيار أو المقياس لتقدم هذا المجتمع وهذا يعود إلى الأسباب التالية: [1]

١. ضعف في مستوى الوعي المجتمعي بشأن مشاركة المرأة، وهو ناجم عن عدة أسباب كالمناهج المدرسية، وغياب دور المؤسسات المجتمعية المعنية بالمرأة ضمن المجتمع، وانحصار دورها على المرأة ذاتها وبمعزل عن دور المشاركة والتفاعل مع باقي مؤسسات المجتمع الأساسية.

٢. المفاهيم الخاطئة سواء المتعلقة بالعزوف عن المشاركة في العمل الانتخابي والاجتماعي، أم المتعلقة بالنظرة نحو المرأة عامة، والدور المناط بها، سواء من خلال العادات والتقاليد أم من جراء سيطرة مفاهيم دينية خاطئة.

٣. التباين ما بين المدن والقرى في عمليات الحراك الاجتماعي وانتشار الوعي الثقافي بالرغم من وجود بعض القرى ذات حالات ثقافية متميزة، لها دور بارز في التأثير على انتخاب المرأة.

---

(١) سماء سليمان، **المشاركة السياسية للمرأة الخليجية** – البحرين – مجلة شؤون خليجية عدد (٣٣) ،٢٠٠٢،ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: البعد القانوني والتنظيمي:

يستند الإطار التشريعي والقانوني والتنظيمي إلى ما تضمنته العقيدة وأكد عليه الفكر الحكومي العماني بشأن مكانة المرأة في المجتمع، حيث جاءت معظم التشريعات العمانية متوجهة بخطابها إلى المواطن بصرف النظر عن جنسه، فمنحه جملة من الحقوق دون تمييز بين الرجل والمرأة على اعتبار أن هذه الحقوق أساسية ومهمة بالنسبة للإنسان أياً كان ذكراً أم أنثى، وهذا ما تضمنه النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) ووفق ما تضمنته مبادؤه المعلنة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية للدولة والتعامل بأحكامه تعاملاً واحداً. [١]

إن المرأة المرشحة تحتاج إلى الضمانات القانونية والتشريعية في ظل الثقافة الحالية لحماية حقوقها، ولكن المنظومة القانونية للسلطنة قد أقرت للجميع هذا الحق، للمرأة ما للرجل وعليها ما عليه وهذا أمر طبيعي في نظام ينشد المساواة والعدالة.

لا تحل المساواة القانونية كل إشكاليات المرأة أو تلغي التمييز ضدها، لذلك فإن افتراض تساوي الفرص ضمن القانون هو افتراض قد لا يطبق على أرض الواقع بالنسبة للمرأة، وليس الأمر متعلق بالقانون ذاته، وإنما بالظروف المحيطة بالمرأة ذاتها، ولوجود الكثير من المعوقات، منها: أن المرأة لا يتوفر لها نفس الفرص (بما يخص الانتخابات) في الحركة أو التحكم في الوقت ضمن الأعباء والقيم الاجتماعية المتزايدة كما يتوفر للرجل، حيث هناك محدودية الظروف المشجعة، إضافةً إلى مراعاة الطبيعة والتكوين البيولوجي للمرأة.

تتضمن اللائحة المنظمة للعملية الانتخابية الآليات الخاصة بهذه العملية مثل الصيغة الانتخابية، بمعنى هل تعتمد صيغ الأغلبية أم صيغ التمثيل النسبي، والصيغة الحسابية المستخدمة لحساب المقاعد، وتقسيم المكاتب الانتخابية، وحجمها، وطريقة تسجيل الناخبين والقائمين على إدارة الانتخابات، وشكل بطاقة الاقتراع وطريقة التصويت والفوز. [٢]

إن ممارسة المواطنين لحقوقهم الانتخابية تختلف من بلد لآخر، ومن عصر لآخر وأنظمة الانتخابات تتطور باستمرار لكي تزداد ممارسة الحقوق، ولكي يكون التمثيل حقيقياً، حيث يوجد في

---

(١) المركز الاقليمي للأمن النسائي ، **ورشة العمل الإقليمية حول "النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"**، عمان، الأردن ٢٠٠٢، ص٦.

(٢) موقع وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان، نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.omanet.om/**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم أكثر من (٢١١) نظاماً انتخابياً، ولكل نظام مزاياه وعيوبه. وهناك العديد من الأسس التي يتم بموجبها اختيار نظام انتخابي معين دون غيره، منها: [١]

١. ثقافة المجتمع في الممارسة الانتخابية، إذ يتم اختيار أبسط الطرق الانتخابية وأسهلها عندما يكون العهد بالممارسة الانتخابية حديثاً.

٢. نظام التمثيل للمواطنين في المجالس، ومدى توافق التركيبة المجتمعية وتناسبها.

٣. مستوى التعليم للمجتمع، حيث يتوقف اختيار النظم الانتخابية أيضاً على مستوى التعليم، ومدى انتشاره في المجتمع.

وضع مشروع قانون الانتخابات في سلطنة عمان وأنظمتها آليات تحول أصوات الناخبين أو تترجمها إلى مقاعد يفوز بها المرشحون، أو هي بمفهوم آخر وضع الآليات الرئيسية التي تضمن لجميع الموطنين الناخبين التصويت لمن يختارون بصورة حرة، وبذلك فإن هذه الأنظمة كفلت إتاحة الفرصة للجميع، مما جعل المرأة –كمواطنة– تمارس دورها الكامل كناخبة ومرشحة، وهذا واضح فيالنظام الانتخابي المعتمد في السلطنة، الذي اعتمد أسلوب الانتخابات العامة المباشرة عن طريق الاقتراع السري، لما لانتخابات مجلس الشورى من ملامح جوهرية، حيث جرى التطابق بين التقسيم الإداري حسب الولايات والدوائر الانتخابية التي تعتبر سمات من حيث الشكل والمضمون والأسلوب والأدوات.

كما اعتمد نظام الانتخاب الفردي، الذي يقوم فيه الناخب باختيار فرد واحد من بين المرشحين في ولايته ضمن المراكز الانتخابية، ويعتبر المرشح ناجحاً عند حصوله على أكبر عدد من الأصوات، ويرتبط هذا النظام بتقسيم السلطنة إلى مراكز انتخابية متعددة، ويعتبر أكثر يسرا عن باقي الأنظمة الانتخابية الأخرى، والمعايير التي تحكم توزيع المراكز الانتخابية التي بلغت داخل السلطنة (١٠٢) مركزاً موزعة على (٦١) ولاية. إضافةً إلى المراكز الانتخابية في الخارج التي بلغ عددها (١١) مركزاً في سفارات السلطنة بدول الخليج والدول العربية والإسلامية، ولكل ولاية دائرة انتخابية تمثل في عضوية المجلس حسب تعدادها السكاني مع مراعاة أن يكون لكل ولاية عضواً واحداً يمثلها

(١) موقع وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان، نقلاً من الرابط الإلكتروني: /www.omanet.om، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجلس إذا كان عدد سكانها يقل عن (٣٠) ألف نسمة، اما إذا كان عدد السكان يزيد عن هذا العدد فإن الولاية يمثلها عضوان في المجلس[١].

ملامح نجاح النظام الانتخابي:

١. تمكين أفراد المجتمع من تمثيلهم تمثيلاً حقيقياً وواقيعاً وعادلاً.

٢. الحرص على عدم حرمان أي شريحة من المجتمع مهما كانت قليلة العدد.

٣. مراعاة الخصوصية التي يتمتع بها المجتمع.

٤. اعتماد معايير الموطن الانتخابي – مسقط رأس الناخب – إقامة عائلته – سكنه– إقامته الدائمة.

والعامل المشترك في تحديد هذه المعايير وما هدفت إليه الدولة هو إيجاد المحيط الذي تتكون فيه العلاقة التي تربط الناخبين بعضهم ببعض، وتربط الناخبين بمرشحيهم بحرية التصويت وعدالة الترشيح. وكل ذلك حددته ضمناً اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى الصادرة بقرار معالي وزير الداخلية رقم (٢٠٠٣/٢٦) وتعديلاته بالقرار رقم (٢٠٠٣/١٢١).

أن القوانين واللوائح المنظمة للانتخابات في السلطنة قد أعطت ما يلزم لممارسة المرأة حقها في المشاركة دون تقييد بنسبة معينة (تصويتاً وترشيحاً) تقديراً لدورها الأساسي والبارز في النهوض بالمجتمع في جوانبه المختلفة وفي المقابل، لا يعكس تدني مستوى أو انعدام تمثيل المرأة في مجلس الشورى بالضرورة تمييزاً ضد المرأة، أو يمثل انعكاساً لوضعها على الصعيد الاجتماعي، وإنما يعود ذلك إلى عدة أسباب بعضها قد يتطلب تغييراً في الثقافات والمفاهيم الاجتماعية التي تحكم نظرة المجتمع للمرأة، وهذه عملية طويلة ومعقدة، تبدأ بالتنشئة الاجتماعية، وتحتاج إلى وقت وصبر للوصول إلى النتيجة المرغوبة.

إن ضعف تمثيل المرأة في مجلس الشورى قد لا يكون أمراً مستغرباً فالإحصاءات التي نشرها مركز "أمان" في الفترة الأخيرة تشير إلى أن تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة لا يتعدى نسبة (١٣%) من أعضاء المجالس في العالم. [٢]

---

(١) سيف بن سالم بن ناصر اللمكي، **رؤية المواطنين تجاه تجربة الشورى في سلطنة عمان** – رسالة ماجستير – دراسة ميدانية، ٢٠٠٨، ص١٠٨-١٢٨.

(٢) وزارة الخدمة المدنية ، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن اهم القوانين والتشريعات– على المستوى الوطني في سلطنة عمان : [1]

١. النظام الأساسي للدولة رقم (١٩٩٦/١٠١) المادة الثانية عشرة منه والتي نصت على: "أن العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين، دعامات للمجتمع تكفلها الدولة". والمادة السابعة عشرة منه والتي نصت على: "أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة...".

٢. المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٧/٨٦) في شأن مجلس عمان وتعديلاته.

٣. المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٧/٨٨) بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الشورى وتعديلات.

٤. قرار وزير الداخلية رقم (٢٠٠٣/٢٦) وتعديلاته بالقرار رقم (٢٠٠٣/١٢١) بشأن اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى.

ثالثاً: البعد الذاتي والتفاعلي للمرأة المرشحة:

إن استخدام المراة حقها في المشاركة في الانتخابات – المنصوص عليه في القوانين والتشريعات التي أصدرتها سلطنة عمان– يتطلب منها أن تتمتع بمزايا خاصة، من قوة الشخصية، والجرأة، والثقة بالنفس، والقناعة الراسخة بدورها، كما يتطلب منها ثقافة وسعة اطلاع في الأمور الانتخابية والاجتماعية وأن تكون مهيأة علمياً ومهنياً وثقافياً، ولديها دراية ميدانية وخبرة لتبوء التمثيل في مجلس الشورى، وتلعب التنشئة الاجتماعية دوراً مهماً في نظرة المرأة إلى ذاتها، ودورها في المجتمع، بما يتلاءم وخصائص الثقافة والمشاركة. ([2])

أن معظم الناخبات يسترشدن بخبرة الناخبين الذكور من عائلاتهن أو بالآخرين، وغالباً ما يتم توجيه الناخبة وفقاً للثقافة الذكورية للتصويت للمرشحين دون المرشحات، خصوصاً وأن غالبية المرشحات لم يكن لديهن حضور انتخابي أو مشاركات اجتماعية سابقة.

إن وعي المرأة لذاتها ولقضيتها، ما زال ضعيفاً إلى حد كبير، فالثقة بقدرة المرأة على القيام بأدوار قيادية ما زالت محدودة فلذلك فإن أصوات الناخبين تذهب إلى مرشحين وليس إلى مرشحات في الغالب الأعم، وتقبل المرأة بالشأن العام مازال في مراحله الأولى حتى عند النساء أنفسهن، كما

([1]) موقع وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان، نقلاً من الرابط الإلكتروني: /**www.omanet.om**، مرجع سابق.

([2]) القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ،(٩٧/٢٣)، قانون الأحوال الشخصية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن النظرة السلبية للمرأة المرشحة ليست حكراً على الرجال الناخبين بل هي بشكل أكبر بين النساء الناخبات ويرجع ذلك لأسباب عدة منها:

- تدني مستوى الوعي بأهمية دور المرأة في صنع القرار.
- ضعف اقتناع المرأة بمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة.
- النظر إلى العضوية في المجلس بأنها مجال للرجال فقط.
- حداثة التجربة لدى بعض النساء[١].

وفي دراسة أجريت في مجتمع مقارب للمجتمع العماني (المجتمع القطري) تبين أن إحدى المرشحات حصلت على (٢٨٠) صوتاً منها (٢٥٠) من الرجال و(٣٠) من النساء، مما يدل بوضوح على امتناع المرأة القطرية عن التصويت لصالح المرأة، وقد يرجع ذلك للأسباب المذكورة سابقاً. [٢]

تلعب المكانة الاقتصادية أو القدرة المالية للمرأة دوراً بارزاً في عملية الترشيح حيث تضعها في موقع تنافسي غير ملائم على الإطلاق خصوصاً مع ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية. كما أن ارتباط المرشح بالناخب مباشرةً يشكل نوعاً من العلاقة القائمة على المصالح الفردية التي لا تستطيع المرأة أن تلبيها في مجتمع مثل المجتمع العماني.

رابعاً: البعد الإعلامي

تبرز أهمية البعد الإعلامي في تمكين المرأة، وفي رفع وعيها البرلماني كناخبة ومرشحة، حيث أن هناك رابطاً بين الإعلام والدعاية وبين القدرة المالية للمرشح لإظهاره وتسليط الضوء عليه، مما ساعد على ترجيح كفة على الأخرى حسب ظهور المرشح المستمر عبر وسائل الدعاية المختلفة لطرح رسالة برنامجه الانتخابي، خصوصاً في الظروف التي يصعب فيها التواصل بين المرشحين والناخبين من الجنسين. [٣]

تلعب وسائل الإعلام والتثقيف دوراً بالغ الأهمية في إعطاء الصورة الحقيقية للواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة، ولهذا كان لابد من الاهتمام والتطوير المستمر للبرامج والمواد الإعلامية والثقافية،

---

(١) التقرير الأول للتنمية البشرية، ٢٠٠٣، ص١٦٣.

(٢)المبارك، معصومة،(٢٠٠٢) المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون (الواقع والإستشراف المستقبلي، ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية " – الدوحة – قطر "، ص١٢.

(٣) سيف بن سالم بن ناصر اللمكي، مرجع سابق، ص ١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنها مسؤولة مسؤولية مباشرة في هذا المجال للقيام بمهام التحفيز وإعداد المجتمع لإبراز أهمية المرأة ودورها في المجلس، من خلال رفع هذا الدور وتكوين صورة عنها تكفل تقدمها كما ينبغي، ويتحقق ذلك من خلال اتصال الإعلام بالجمهور عن طريق الصحف المكتوبة والمقروءة واللافتات والملصقات، فضلاً عن الوسائل الأخرى، ويرتبط نجاح التأثير الذي تتركه وسيلة ما دون سواها بمقدار ما تشيعه هذه الوسيلة من اهتمامات ورغبات وقناعات لدى الفرد المصوت جراء تعرضه لها، وهذه مسؤولية صناعة الإعلام.

ويشكل الإعلام في المرحلة الانتخابية أهم الوسائل التي تساهم في تشكيل ثقافة المجتمع لتقبل فكرة تمثيل المرأة في مجلس الشورى، بحيث يكون هدف الإعلام (الدعاية الانتخابية) زيادة مشاركة المرأة في الحياة الانتخابية بمختلف مستوياتها، وأن يكون للمرأة دور في عملية صناعة القرار، ويعمل على إبراز النماذج الايجابية لصورة المرأة في شتى ميادين العمل.

تؤثر وسائل الإعلام في تغيير الانتباه، والمعلومات والمهارات، والصور الذهنية والسلوك، وتؤكد النظريات في هذا المجال أنه يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً كبيراً في ترتيب الأجندة للناس وتقودهم للتفكير والتصرف على ضوئها في مجال انتخاب المرأة المرشحة. [١]

خامساً: دور المؤسسات المجتمعية في تفعيل دور المرأة العمانية المترشحة ودعمها:

يكتسب موضوع تطوير المجتمع المدني عامة وتفعيله في المجالات المتعلقة بإنتخاب المرأة خاصة، وتعزيز ترشيحها، وبما يتطلب ذلك من حملات مكثفة لا تقوم على القرارات الحكومية بل على جهد دؤوب وصادق من قبل المؤسسات الأهلية وتلك المعنية بالمرأة على حد سواء ، أهمية على المستوى السياسي او الاجتماعي .

إن ما يؤكد ضعف دور المؤسسات والجمعيات هو أن الطابع المؤسسي للأنشطة التي تتبناها أو تقوم بها هذه المؤسسات والجمعيات المعنية أو المهتمة بحقوق المرأة وقضاياها هو الغالب على عملها، لا سيما ما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات التي عادةً ما تكون غائبة عن أجندة هذه المؤسسات حتى قبل إجراء الانتخابات بفترة قصيرة.[٢]

تبدأ المؤسسات بممارسة بعض الأنشطة في هذا المجال، كما أنها تقتصر على الجوانب النظرية وضعف أو إغفال الاهتمام بالجوانب العملية، كالتأهيل والتدريب، حيث يمثل ذلك أحد

---

(١)مجلس الشورى ، سلطنة عُمان ، تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية في فترته الخامسة ، ٢٠٠٧ .

(٢) سيف بن سالم بن ناصر اللمكي، مرجع سابق، ص ١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسباب التي تؤدي إلى ضعف دورها في تشجيع مشاركة المرأة ودعمها في الانتخابات، إلى جانب صعوبات أخرى تتعلق بالطبيعة البنيوية لهذه الجمعيات وغيرها من التنظيمات المدنية، سواء ما يتعلق بطبيعة عملها، والأنشطة التي تقوم بممارستها، وعلاقتها مع الدولة أو علاقتها البينية بغيرها من المؤسسات. كما أن مشكلة التمويل تسهم في تخلي مثل هذه المؤسسات أو عدم قيام الموجود منها بالدور المطلوب.

لعبت هذه المؤسسات – كجمعيات المرأة العمانية –دوراً مهماً، في المساهمة في الدفع بقضايا المرأة إلى قائمة اهتمامات أصحاب القرار، بشأن التصديق على الاتفاقيات الدولية بالمرأة مثلاً، أو تنظيم فعاليات تأهيلية وتدريبية فيما يخص تمكين المرأة، إضافةً إلى طرحها عبر بعض أدبياتها – المستمدة من المرجعية الوطنية أو الدولية – مجموعة من الخطابات الثقافية التي تدعو إلى دعم المرأة داخل المجتمع، وكذلك من خلال أنشطتها الإعلامية المتنوعة.

اضافة إلى القيام بحملات توعوية للنساء على ضرورة المساهمة والمشاركة الفعلية في العمل الانتخابي، خصوصاً في ممارسة حق التصويت والترشيح ويتم ذلك ليس قبل الحملة الانتخابية، بل يكون وفق برمجة وسياسة هذه المؤسسات وخططها السنوية كهدف تسعى لتحقيقه، لا سيما أن جمعيات المرأة العمانية تغطي أنحاء السلطنة كافة، حيث بلغ عددها (٥١) جمعية، وبالتأكيد إن ذلك يشكل ثقلاً كبيراً في ميزات المجتمع لصالح المرأة ذاتها[١].

إضافة إلى العمل المؤسسي وهو إدارة دفة العمل المشترك مع الجهات الحكومية والأهلية كافة لحل المشكلة الفعلية التي تكمن في المجتمع نفسه، وفي نمط تفكيره وقيمه التقليدية، وفي ثقافته الذكورية، حيث السلطة بالأولوية للرجال، وعلى الأصعدة كافة، لما تعتقد كافة النساء بدور هذه المؤسسات المجتمعية الهام في ذلك، وفي تغير نظرة المرأة للمرأة لاعتبارات نفسية واجتماعية لا سيما وأن المرأة العمانية كسبت حقيقة أساسية وهي أن لها دوراً مساوياً لدور الرجل العماني بفعالية في عضوية مجلس الشورى، وفي عملية المشاركة السياسية عموماً، وأن مشاركتها أصبحت حقيقة في مجتمع محافظ، ومن الطبيعي أن تكون هناك أصوات مؤيدة وأخرى معارضة.

إن هذه المؤسسات يمكنها أن تهيئ نساء قادرات إلى الوصول إلى مراكز القرار ذوات إيمان بالمواطنة والكفاءة والعلم والانتماء الوطني والرغبة في المشاركة في صنع القرار وانعكاس ذلك كله في قوة الشخصية لكسب الأصوات بقناعة وايمان.

---

(١) وزارة التنمية الاجتماعية، **بيان دائرة الجمعيات وأندية الجاليات**، ٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية ودورها في التنمية السياسية

استطاعت المرأة العمانية خلال المسيرة التنموية القصيرة أن تحقق قفزات في الحياة النيابية ومواقف اتخاذ القرار. حيث أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، تعتبر أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية، حيث أن حق المرأة في المساواة في كل المجالات هو حق طبيعي بحكم وجودها كإنسان فاعل ومؤثر في الحياة[١].

أولاً : المرأة العمانية والمشاركة في مجلس الشورى

دخلت المرأة العمانية مجال الشورى الحديث منذ الفترة الثانية للمجلس (١٩٩٤-١٩٩٧م) وكانت مشاركتها مقصورة على محافظة مسقط، ثم توسعت لتشمل باقي مناطق ومحافظات السلطنة ابتداء من الفترة الثالثة للمجلس (١٩٩٧-٢٠٠٠م). وبالرغم من إتاحة المجال للمرأة في المشاركة في العمل السياسي كناخبة ومترشحة في فترة وجيزة نسبياً، إلا أن نسبة التمثيل بالمجلس بقيت كما هي علية متواضعة نظراً للتقاليد والأعراف المحلية، إذ لم يتعد عدد العضوات امرأتين للفترات الأربع الماضية[٢].

وقد تميزت الفترة الثانية (١٩٩٥-١٩٩٧م) من تجربة مجلس الشورى بنقلة نوعية هامة في مسيرة الشورى، كما أن مشاركة المرأة هي المتغير الأهم ليس فقط لأنها في دول مجلس التعاون الخليجي وإنما باعتبارها بياناً عملياً لنهج التدرج الذي يطبع حركة التطوير على المسار العماني باتجاه المشاركة الفعلية من قبل جميع فئات المجتمع. حيث أن المرأة شغلت العديد من المناصب في مؤسسات العمل وحققت نجاحات جعلتها تؤهلها عن جدارة لتولي مناصب قيادية في قطاعات توجيه الرأي.

شاركت المرأة في تلك الفترة في الترشيح والترشح على مستوى ولايات محافظة مسقط ففازت امرأتان عن ولايتي السيب ومسقط وفي الفترة الثالثة وبسبب مشاركة المرأة في الترشيح والترشح حيث ترشحت (٢٧) إمرأة لعضوية المجلس بين (٧٣٦) مرشحاً تم خلالها إعادة ترشيح مرشحتي ولايتي

---

(١) ناجية البلوشية، **المرأة العمانية لبت نداء صاحب الجلالة لها وساهمت في التنمية**، صحيفة الرؤية العمانية، ٢٠١٠، ص١٤٢.

(٢) من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بمناسبة افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشوريوم الأثنين ٢٣من رجب ١٤١٥هـ-الموافق ٢٦من ديسمبر ١٩٩٤م، في قصر العلم العامر بمسقط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسقط والسيب وفي الفترة الرابعة من (٢٠٠١-٢٠٠٣) تقدمت (٢١) إمرأة للترشيح فازت منهم إمرأتان عن ولايتي مسقط وبوشر[١].

أما في الفترة الخامسة من (٢٠٠٤-٢٠٠٦) فقد اقتصر الأمر على فوز مرشحتين عن ولايتي مسقط وبوشر من بين ١٥ إمرأة متقدمة للترشيح.

ثانياً: المرأة العمانية والمشاركة في مجلس الدولة

وصلت المرأة العمانية لمنصب وزيرة (٣ وزيرات بالإضافة إلى وزيرة بدون حقيبة) ووكيلة وزارة، كما احتلت عدد(١٥) من النساء منصب مستشار وعدد (١٣) في منصب مدير عام وعدد (٢) سفيرة وعدد(٥) في وظيفة وكيل ادعاء عام ثان خلال عام ٢٠٠٨م. لقد كانت المرأة العمانية الأولى في المنطقة التي حظيت بحق الترشيح والانتخاب في مجلس الشورى، اضافة إلى وجود عدد غير قليل من الدبلوماسيات ما دون مرتبة سفير فقد سمح للمرأة العمانية الترشيح لعضوية مجلس الشورى لأول مرة عام ١٩٩٤م حيث تم اختيار عدد (٢) عضوة تمثلان محافظة مسقط لتشاركا بأفكارهما وتساهما في الشؤون الوطنية. وتوسيعاً لدور المرأة العمانية للمشاركة في رسم السياسات الوطنية والخطط والبرامج فقد تم تعيين عدد(١٤) نساء من (٤١) عضواً في مجلس الدولة عام ٢٠٠٩.

تتقلد العديد من النساء مراتب إدارية وإشرافية فنية عالية في مجال الرعاية الصحية كمديرة إدارة أو رئيسة مركز أو الطبيب المسئول عن وحدة صحية أو رئيسة لجنة مكونة من عدد من الأطباء والطبيبات، ولا يبدو أن الجنس يشكل عائقاً حقيقياً أمام المرأة في تولي هذه المناصب أو في الحصول على أعلى الدرجات العلمية [٢].

وحسب ما جاء في مؤشرات الإحصاء السنوي للموظفات العمانيات في قطاع الخدمة عام ٢٠٠٩م فإن إجمالي الموظفات العمانيات بوحدات الخدمة المدنية وصل في ٢٠٠٩ إلى(٤٢%) بواقع(٤٧٣٩٠) موظفة وبتقسيم ذلك العدد حسب الوحدات الحكومية فإن عدد العمانيات اللاتي يعملن في وزارة التربية والتعليم وصل في ٢٠٠٩ إلى (٣٣٣٠٥) موظفة وفي وزارة الصحة (١٠٦٨١) موظفة و(٤٨٥) موظفة في وزارة القوى العاملة و(٣٦٩) موظفة في وزارة التعليم العالي

(١) معصوبة المبارك، ورقة عمل – أستاذة العلاقات الدولية- جامعة الكويت " -**ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية** " – الدوحة – قطر " الفترة من ٢١ ٢٣ – أبريل ٢٠٠٢م

(٢) اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني لسلطنة عمان، ٢٠٠٩، ص١٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في وزارة التنمية الاجتماعية فقد وصل عدد الموظفات العمانيات إلى (٣٤٢) موظفة و(٢٧٣) موظفة في وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه، أما في بقية الوحدات الحكومية الأخرى فقد وصل مجموع الموظفات العمانيات إلى (١٩٣٥) موظفة [١].

وصلت المرأة العمانية إلى مستويات ومراحل متقدمة من التعليم ووفق ما جاء في مؤشرات الإحصاء السنوي للموظفات العمانيات في قطاع الخدمة عام ٢٠٠٩م فإن الموظفات العمانية حاملات شهادة الدكتوراة في عام ٢٠٠٩ وصل عددهن إلى (٣٤) موظفة أما الموظفات حاملات شهادة الماجستير فقد وصل عددهن إلى (٧٣٠) موظفة و(١٨٤٠) موظفة من حملة شهادة الدبلوم العالي أما الموظفات حاملات شهادة البكالوريوس وما يعادلها فقد وصل عددهن في ٢٠٠٩م إلى (٢٧٠٩٢) موظفة، و(١٣٢١٩) موظفة من حاملات الدبلوم بعد دبلوم التعليم العام أو الشهادة العامة.

تسعى المرأة العمانية بدون كلل أو ملل لإثبات جدارتها ومواصلة مشوارها العلمي وإن كانت موظفة بكل جهد وصبر فحسب ما ورد في مؤشرات الإحصاء السنوي للموظفات العمانيات في قطاع الخدمة عام ٢٠٠٩م في إحصائية الموظفات العمانيات الملتحقات بالدراسة في عام ٢٠٠٩م فإن الموظفات العمانيات اللاتي التحقن بدرجة البكالوريوس وصل عددهن إلى(١٣٩) طالبة، واللواتي التحقن بدرجة الماجستير وصل عددهن إلى (٢٠٦) طالبة، بينما التحقتإن مفهوم التربية كعملية لتنمية الشخصية البشرية جسدياً وعقلياً وانفعالياً وأخلاقياً إلى أقصى درجة تمكنها استعداداتها وفرادتها وفي إطار فلسفة المجتمع ومن أجل التكيف معه، جعل عملية تربية الصفية تتضمن تعدداً من الوظائف والفاعليات يفوق ما تتضمنه إدارة أو تشغيل وحدة إنتاجية أخرى.

وهذه الوظائف المتعددة والمتشابكة تحتاج إلى المعلم المؤهل بكفايات إدارية تجعله على علم بأهمية العلاقات الإنسانية والحوافز وتعديل السلوك الصفي وغير ذلك مما يساعد على تحقيق التربية الصفية للأهداف المنشودة.

فلسفة المجتمع لا بد أن توضح معنى القيم الديمقراطية من أذهان الطلبة، بحيث تسيطر هذه القيم على حياتهم المسلكية وعلى مختلف الطرق التي يتبعونها في التعليم. ومعنى ذلك أن يشجع الطلبة على احترام حرية الفكر وأن يزودوا بالاختبارات التي تعينهم على المناقشة الجماعية من المشاكل المشتركة، وأن يدربوا على تحكيم عقولهم في الأمور لكي تصدر أحكامهم عن روية

---

(١) الكتاب الإحصائي السنوي لسلطنة عمان لعام ٢٠٠٩، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفكير، كما يلزم أن تحملهم على الاعتقاد أن التعليم الصالح قوة للفرد وسلامة للمجتمع وازدهار للحضارة العالمية (٣٣) طالبة بدرجة الدكتوراة.([١])

وقد أثبتت المرأة العمانية جدارتها أينما ذهبت وفي مختلف المناطق والولايات، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما أثبتت جدارتها كموظفة خارج السلطنة، فوفق ما جاء في مؤشرات الإحصاء السنوي للموظفات العمانيات في قطاع الخدمة عام ٢٠٠٩م في تقسيم الموظفات العمانيات حسب مناطق العمل ففي محافظة مسقط تعمل (١١٥٦٦) موظفة وفي محافظة ظفار(٤٠٨٦) موظفة وفي محافظة البريمي كان عدد الموظفات في ٢٠٠٨م (٨٧٤) موظفة أما في ٢٠٠٩م فقد وصل إلى(١١٨٨)موظفة بمقدار تغيير نسبته(٣٥.٩%)، وقد وصل عدد الموظفات في محافظة مسندم إلى (٦٥٢) موظفة في ٢٠٠٩م بينما في منطقة الباطنه وصل عددهن إلى (١٢٨٤٤) موظفة وفي منطقة الظاهرة (٣٣٢٧) موظفة والمنطقة الداخلية (٦١١٨) موظفة و (٧١٩٠) موظفة في المنطقة الشرقية و(٤٠٨) موظفة في المنطقة الوسطى بينما تعمل خارج السلطنة (١١) موظفة [٢].

وقد وصل إجمالي تعيينات الموظفات العمانيات بالوظائف الدائمة بوحدات الخدمة المدنية في٢٠٠٩ إلى (٤٥٩٦) موظفة، بينما وصل إجمالي تعيينات الموظفين العمانيين إلى (٣٧٠٠) موظف، أي أن المرأة شكلت ما نسبته (٥٥.٤%) من إجمالي التعيينات.

([١]) وزارة الخدمة المدنية ، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨.

([٢]) الكتاب الإحصائي السنوي لسلطنة عمان لعام ٢٠٠٩، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : عرض نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول : واقع العمل التطوعي النسائي في سلطنة عُمان

يعد العمل التطوعي أحد أبرز الصفات النبيلة التي تتصف بها المجتمعات، فهو كمفهوم يمثل تجاوز الفرد لذاته وتقديمه لحاجة المجتمع على راحته الشخصية ومنفعته الذاتية، وهو يعد من أعلى معاني الإحساس بالمسؤولية، ومؤشرًا مهمًا على انتماء الفرد للجماعة، واستعداده للتضحية في سبيلها، وليس من شك في وجود علاقة طردية بين حجم التطوع في المجتمع وحيوية وديناميكية ذلك المجتمع، ومن هذا المنطلق تبنت سلطنة عمان فكرة تكوين الجمعيات التطوعية للمشاركة من قبل أبناء السلطنة في مسيرة النهضة الشاملة، فعملت على توفير كل السبل وتيسير كل الطرق سواء المجتمعية أو القانونية لإقامتها وتكوينها، لاسيما الجمعيات التطوعية النسائية التي وصلت إلى ذروتها في الكم والكيف[١].

كانت المرأة العمانية السباقة دائماً إلى مجالات العمل التطوعي، حيث بدء العمل الاجتماعي مع بدايات عام ١٩٧٢ عندما تم إشهار أول جمعية نسائية تحت إسم جمعية المرأة العمانية بمسقط، والتي نبعت فكرة إقامتها من قبل مجموعة من النساء المثقفات، سعين إلى أن يكون لهن دورًا في عملية النهضة الشاملة، بتنمية وتنشيط المجتمع في مختلف المجالات، وبدأن بعملية تعليم الفتيات وكبار السن، لاسيما وأن نسبة التعليم آنذاك كانت منخفضة إلى حد ما.([٢])

ثم توالت بعد ذلك الجمعيات الأهلية النسائية إلى أن وصلت لأكثر من (٥١) جمعية، تنتشر في مختلف محافظات السلطنة، بجانب وجود (٤) مراكز التنمية الريفية، و(١٠) مراكز التأهيل النسوي، بالإضافة إلى تواجد ما يقارب من (٣٠٠٠) متطوعة مع برامج منظمة (اليونيسيف) في المجالات الإرشادية، ومن أمثلة تلك الجمعيات، جمعية المرأة العمانية والتي تعد أول جمعية نسائية تم إنشاؤها عام ١٩٧٢ بهدف رفع مستوى كفاءة العضوات في المجالات الاجتماعية والثقافية ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي في المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية وسبل الحياة الصحيحة وتعليم المرأة بعض الصناعات ومساعدتها على زيادة دخل الأسرة اقتصاديا واجتماعيا، ويذكر أن جمعيات المرأة العمانية ضمت بداخلها ما يقرب من (٢٧٣٨)عضوة في نهاية عام ٢٠٠٣م[٣].

---

[١] مهدي حسانين، **حقوق المرأة ومسأواتها الكاملة في كافة المجالات**، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٣٢٥، ٢٧ حزيران، ٢٠٠٨،ص١٤.

[٢]وزارة التنمية العمانية ، ندوة المرأة العمانية كتاب توثيقي، ٢٠٠٩ .

[٣] مهدي حسانين، مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم الجمعيات تلك بمختلف الخدمات، التي تساعد على رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي للمرأة والطفل، وتسهم في النهضة الثقافية من خلال برامج ونشاطات متعددة من ضمنها إصدار مجلة ترعى شؤون المرأة والأسرة العمانية، إلى جانب توعية المرأة لحثها على التمسك بالتقاليد العريقة المنبثقة من الدين الحنيف، ونبذ العادات السيئة، ناهيك عن تقديم خدمات اجتماعية للتخفيف عن الأسر المحتاجة، والتعاون مع المنظمات النسائية خارج السلطنة للتعرف على أساليب عملها والاستفادة من تجاربها، والمشاركة في المناسبات الوطنية والدينية والعالمية، والمساهمة في تحقيق التفاعل الاجتماعي وبث روح الانتماء والتواصل لدى الموطن العماني لتحقيق فكرة المجتمع المتكامل، فضلاً عن دورها في محو أمية الكبار وتعليم الفتيات وتقديم الصناعات الحرفية اليدوية البسيطة التي تساعدهن في التغلب على ظروف المعيشة، بإقامة المعارض لعرض منتجاتهن لتسويقها، فضلاً عن الدور التوعوي الذي تقوم به هذه الجمعيات من كيفية التعامل مع متطلبات العصر الحديث، إضافة إلى توعية المرأة بمهمتها الأساسية في بناء الأسرة وغرس القيم الإنسانية مثل قيم الولاء والانتماء في نفوس الأجيال العمانية الصاعدة، ناهيك عن نشر الوعي الثقافي بين أهالي السلطنة من خلال تنمية العادات والتقاليد القائمة على الفضيلة والنابعة في الأساس من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف[١].

كما لعبت الجمعيات النسائية، الدور الأكبر في توعية المرأة العمانية بضرورة المشاركة السياسية، وهو ما أكدته مشاركتها الفعالة في الانتخابات التي أجريت في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣، ناهيك عن ما لعبته هذه الجمعيات من دور في وصول المرأة إلى أعلى المناصب القيادية في السلطنة [٢].

أن وصول المرأة العمانية إلى هذا النجاح الملموس في كيفية إدارة العمل التطوعي بجدارة واقتدار، ينبع في الأساس من عدة عوامل أساسية :

أولاً : الإيمان الكامل من قبل القيادة السياسية بأهمية العمل التطوعي لاسيما النسائي، فقد سعت القيادة منذ بداية المسيرة النهضوية إلى إعلاء شأن العمل التطوعي، فعملت على إصدار القوانين التي تنظم العمل الأهلي ومنها قانون عام ١٩٧٢ ثم قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠ والذي حمل في مضمونه كل العوامل التي تؤدي إلى الارتقاء بالعمل الأهلي وتطويره ليتماشى مع العصر الحالي، فضلاً عن تخصيصه مؤسسات حكومية بعينها تقوم بمتابعة عمل الجمعيات، مثل وزارة

---

[١] المراة العمانية – اصدار بمناسبة يوم المراة العالمي ٢٠٠٩.

[٢] مهدي حسانين، مرجع سابق، ٢٠٠٨،ص١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني، فضلاً عن المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل إلى جانب التفريعات التنظيمية التابعة للوزارة كالمديريات العامة، ودوائر شؤون المرأة والطفل التابعة لهذه المديريات كجزء من البناء التنظيمي لهذه المديريات. [١]

ثانياً : يسود المجتمع العماني ثقافة التعاون والتكاتف المتأصلة في نفوس أفراده ،فيذكر أنه كان يمارس أشكال العمل التطوعي منذ القدم من خلال القبيلة والعلاقات الأسرية البسيطة، مثل مساعدة الفقراء بتقديم الخدمات إليهم وتعليم أبنائهم القراءة والكتابة، وتوفير الخدمات الأساسية في القرية الواحدة، إلى أن تطور الأمر فيما بعد في شكل تجمعات تطوعية منظمة هدفها الأساسي خدمة المجتمع، ويبدو أن هذه الثقافة تنبع في الأساس من تقاليد الشعب العماني المستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، المجتمع العماني مجتمع متدين بطبعه، ويسعى إلى تطبيق مفاهيم الإسلام الصحيح. ولما كان في العمل التطوعي واحد من أبرز القيم الإسلامية الرفيعة، ألا وهي قيمة الإيثار ومساعدة الآخرين، فكان من الطبيعي أن يحتل العمل التطوعي مكانة عليا في فكر وعقول الشعب العماني، وبالتالي ساعدت هذه العقلية التعاونية المتدينة على تقبل فكرة دخول المرأة المجال الاجتماعي، بل ومساندتها والوقوف بجوارها في أداء هذا الدور للنهوض بالمجتمع في كافة القطاعات، وقد انعكس هذا بالإيجاب على مسيرة المرأة العمانية نحو العمل الاجتماعي. [٢]

ثالثاً : المرأة العمانية نفسها، التي وجدت في العمل التطوعي ملاذها في المشاركة للنهوض بالمجتمع العماني وأن يكون لها موطئ قدم في مسيرة النهضة الحديثة التي أطلقها السلطان عام ١٩٧٠ ، فمع بدء النهضة سعت المرأة إلى طرق أبواب التعليم، حيث حظيت المرأة العمانية بالتعليم، ومن منطلق إيمانها الكامل بأن التعليم هو مفتاح الصعود لأي مجتمع عملت على تكوين الجمعيات النسائية وفتحت من خلالها الفصول التعليمية لتعليم أبنائها القراءة والكتابة حتى تنهض بالمجتمع ويكون لها دور مماثل لدور الرجل، وبالفعل أثبتت نجاحها في هذا الدور وخير دليل على ذلك الزيادة العددية الكبيرة التي وصلت إليها الجمعيات النسائية مع التطوير الكبير في حجم أنشطتها لخدمة المرأة العمانية والمجتمع العماني بوجه عام[٣].

---

[١] مهدي حسانين، مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص ٨٦.

[٢]. المراة العمانية – اصدار بمناسبة يوم المراة العالمي ٢٠٠٩، مرجع سابق.

[٣] عاصم رشوان، **أوضاع المرأة العمانية بين الإنجازات والمعوقات والموجات**، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، مسقط، عمان، ٢٠٠٨، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر جمعيات المرأة العمانية من المؤسسات الاجتماعية التي تستقطب أعداداً كبيرة من النساء وهن يساهمن إسهاماً كبيراً في تفعيل دور العمل النسائي التطوعي من خلال المشاركة، والاستفادة من الفعاليات التي تنظم بهدف تنمية المجتمع المحلي بمقر وجود تلك الجمعيات.

بلغ عدد جمعيات المرأة العمانية (٥١) جمعية في مختلف أنحاء السلطنة بجانب وجود(٤) مراكز للتنمية الريفية، و(١٠) مراكز للتأهيل النسوي، بالإضافة إلى وجود ما يقارب من (٣٠٠٠) متطوعة مع برامج المنظمة العالمية للأمومة والطفولة (اليونسيف) في المجالات الإرشادية. [٢]

فالهدف من تأسيس الجمعيات بمختلف محافظات السلطنة ومناطقها إلى رفع مستوى كفاءة العضوات في المجالات الاجتماعية والثقافية ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي في المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية والتوعوية وسبل الحياة الصحيحة وتعليم المرأة بعض الصناعات ومساعدتها على زيادة دخل الأسرة اقتصاديا واجتماعيا.

كما تهدف إلى القيام بمشروعات خيرية يخصص دخلها للبرامج التي تديرها الجمعية واليوم تنتشر جمعيات المرأة العمانية في ولايات عديدة، تجاهد المنتميات إليها بشكل تطوعي لنشر الوعى وفتح المجالات المتنوعة لزيادة مهارات النساء، وإفساح المجال لهن للبحث عن فرص العمل، وذلك فضلاً عن زيادة وعيهن من خلال العديد من البرامج الصحية والثقافية والاجتماعية.

وفي إطار العناية بالأطفال تم إنشاء العديد من دور الحضانة الأطفال للعناية بالأطفال على أسس تربوية وصحية سليمة، كما تم الأخذ بنظام الأسر البديلة وهي الأسر التي تقبل إيواء الأيتام وفق شروط محددة يتم متابعتها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وهناك (١٦٦) طفلاً وطفلة تم استيعابهم وفق هذا النظام حتى نهاية عام ٢٠٠٢م .

ومن أجل العناية بالأسرة والتغلب على ما قد تواجهه من مشكلات تم استحداث دائرة متخصصة في الإرشاد والاستشارات الأسرية توفر الخدمات الإرشادية لكل أفراد الأسرة من خلال الدورات التخصصية التي تنظمها تقوم جمعيات المرأة العمانية بدور نشط لتعزيز الجهود التطوعية لخدمة المجتمع المحلي .

وإلى جانب إنشاء لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي لتنظيم أنشطة جمعيات المرأة العمانية في المجالات المختلفة وتنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بالمرأة في السلطنة والمنظمات العربية

---

[٢] المرأة والمشاركة السياسية، ورقة عمل معدّة من قبل الأمانة العامة لمجلس الشورى حول تجربة مشاركة المرأة العُمانية في المجال السياسي (تجربة مجلس الشورى)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني **www.shura.om**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإقليمية والدولية المعنية بأنشطة المرأة، سمح قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية بإشهار العديد من الجمعيات الأهلية والمهنية وجمعيات الصداقة والأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية في السلطنة.

تقوم جمعيات المرأة العُمانية بدور حيوي في دعم الدور التطوعي للمرأة العُمانية وتوسيعه، قامت وزيرة التنمية الاجتماعية بإصدار قرار وزاري في مايو ٢٠٠٥ بإعادة تشكيل لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي برئاسة سعادة المكرمة منى بنت محفوظ المنذري للقيام بدورها في تنشيط العمل النسائي والتعاون بين جمعيات المرأة العُمانية، كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية بإعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العُمانية بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والأكاديمية للعمل من أجل تقدم المرأة العمانية في مختلف المجالات خاصة وأن هناك أكثر من ثلاثة آلاف متطوعة يعملن في برامج الأمومة والطفولة وفي المجالات الإرشادية والمسحية في السلطنة.

سمح قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية بإشهار العديد من الجمعيات الأهلية والمهنية وجمعيات الصداقة والأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية في السلطنة، وتمثل هذه الجمعيات النمو المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني التي تشارك فيها المرأة العُمانية بدور ملموس في مختلف المجالات. ومما له دلالة أنه عقد في مسقط "الملتقى الأول للمرأة.. مشاركة وقيادة" الذي شاركت فيه نحو (١٢٠٠) إمرأة عُمانية وخليجية للعمل على تعزيز دور ومساهمة المرأة العُمانية على مستوى المجتمع، وقد عقد هذا الملتقى في ١٢ أبريل ٢٠٠٤م[١].

المطلب الأول: نشأة العمل التطوعي النسائي في السلطنة

رغم حداثة مفهوم المشاركة النسائية في سلطنة عُمان، باعتباره من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتباطه بالتطورات الحديثة في الحركة الاجتماعية بصورة عامة، والحركة النسائية بصفة خاصة، إلا أن ثمة أشكالاً من المشاركة التقليدية للمرأة كانت ولا زالت موجودة ومتجذرة في الثقافة العمانية. ولقد حمل عقد السبعينات، إعادة تشكيل المجتمع كنسق جديد يجمع بين الصالة والمعاصرة، وعلى ضوء الرؤية المستقبلية التي تجلّت في ثنايا كلمات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد وخطبه وأحاديثه. ومنها قول جلالته في عام ١٩٧٥م: "إننا عازمون على إتاحة الفرصة لأجيالنا الصاعدة، الشباب والشابات، لكي يعدوا أنفسهم في أن يقوموا بدورهم في مصير بلادنا الحبيبة". وعليه، فقد شهدت سنوات عصر النهضة في عُمان تقدماً كبيراً في النواحي

(١) جمعة بن حمد النصري، وكيل وزارة الخدمة المدنية، مرجع سابق، ص ٣٠-٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والاقتصادية للسكان مقارنة بالأوضاع التي كانت سائدة قبلها. ونالت المرأة العمانية نصيباً كبيراً من هذا التقدم، وحظيت باهتمام لم تعرفه من قبل، وشهدت أوضاعها تطوراً كبيراً نحو الأفضل من جراء هذا التحول.([1])

ففي عُمان تأخر التعليم كثيراً، إذ ترجع بدايات تطور التعليم النظامي إلى عام ١٩٧٠م، حيث كان عدد المدارس قبل هذا التاريخ ثلاث مدارس فقط، كلها للذكور، وبفضل جهود الحكومة في دفع مسيرة التعليم في البلاد، فقد قفزت نسبة تعليم البنات من ١٢.٧% في العام الدراسية ١٩٧١-١٩٧٢ إلى (٨٢%) للتعليم الابتدائي و (٨٦%) للتعليم الثانوي للعام الدراسية ٢٠٠٦-٢٠١٠م. وبالنسبة للعمل، شهد عدد العمانيات الملتحقات بالعمل ارتفاعاً ملحوظاً في كل من القطاعين الحكومي والخاص، حيث اتسع نطاق مشاركة المرأة في الوظائف.

أعطى النظام الأساسي للدولة، الصادر في عام ١٩٩٦م، المرأة حق التصويت والترشيح لعضوية مجلس الشورى في جميع ولايات السلطنة، كما أعطيت المرأة الحق لأول مرة عام ١٩٩٤ في التصويت والترشيح لعضوية مجلس الشورى ومن ثم توسعت مشاركتها تدريجياً، وذلك بعد أن أقرت الحكومة قوانين انتخابية جديدة سمحت بمشاركة أكبر للنساء في عملية التصويت، وزادت بموجبها نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة، كما أُعطيت المرأة عدداً من المقاعد بتعيينها في المجلس البلدي، إضافة إلى ذلك، تحقق للمرأة العمانية حق التعيين في مجال الدولة الذي افتتح عام ١٩٩٧م وتشكّل من خبرات عُمانية في مختلف المجالات. كما تبوأت المرأة العُمانية منصب وزيرة، وكيلة وزارة وسفيرة، وحالياً تشغل المرأة العُمانية أربع مناصب وزارية. كل هذا الاهتمام الذي حظيت به المرأة العُمانية ساعدها على فهم ذاتها، وعرفها بمكانتها ودورها في مسيرة التنمية في السلطنة، وعن أهميتها كرافد بشري فاعل في العمل التطوعي. وترتبط نشأة جمعيات المرأة العُمانية وحركتها النشيطة ارتباطاً وثيقاً بإطلالة الفجر الجديد في بداية سنوات السبعينات الباكرة، حيث تحركت الفكرة من أحد أحياء مسقط من خلال مجموعة من الفتيات والنساء عملن في ظل إمكانات متواضعة، لكنهن كن مدفوعات بالحيوية والنشاط.

وكان عدد هذه المجموعة ٣٥ امرأة وفتاة من اللواتي عقدن الاجتماع التاريخي الأول في يوم الأربعاء ٢٣ من سبتمبر أيلول ١٩٧٠م، لاختيار أول مجلس إدارة لجمعية المرأة العُمانية.[1] في

([1])المرأة والمشاركة السياسية، ورقة عمل معدّة من قبل الأمانة العامة لمجلس الشورى حول تجربة مشاركة المرأة العُمانية في المجال السياسي (تجربة مجلس الشورى)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني **www.shura.om**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩ من يناير ١٩٧١م، تم إشهار أول جمعية للمرأة العمانية في مسقط لتكون نبراساً تخدم به المرأة العُمانية وطنها الحبيب، وفي العام ١٩٧٥م، تشكل أول مجلس إدارة موسع ورسمي بعد أن تجأوزت جمعية المرأة العُمانية مرحلة التأسيس والتشكيل. وفي السادس من يناير ١٩٧٧م، تكللت جهود عضوات الجمعية بالنجاح، حيث تم في ذلك اليوم الافتتاح الرسمي لمقر جمعية المرأة العمانية الدائم بمسقط. وانتشرت فكرة جمعيات المرأة في جميع مناطق السلطنة حيث أضحت سلطنة عُمان في الوقت الراهن من أكثر دول مجلس التعأون الخليجي عدداً للجمعيات النسائية[٢]. ويوضح الجدول رقم (٣) أنواع المؤسسات التطوعية التي تشارك فيها المرأة وطريقة حصولها على التمويل، كما يوضح الجدول رقم (٤) مناطق الجمعيات الخيرية وتوزيعها في سلطنة عمان. ويوضح الجدول رقم (٥) إدارة المؤسسات التطوعية ونسبة التمثيل النسائي فيها.

[١] المرأة والمشاركة السياسية، ورقة عمل معدّة من قبل الأمانة العامة لمجلس الشورى حول تجربة مشاركة المرأة العُمانية في المجال السياسي (تجربة مجلس الشورى)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني **www.shura.om**، المرجع السابق.

[٢] نفس المصدر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

أنواع المؤسسات التطوعية التي تشارك فيها المرأة وطريقة تمويلها

الرقم	المؤسسة	العدد	نوع العمل	الموازنة
١ –	جمعيات المرأة العُمانية	٥١	أهلي تطوعي	اشتراكات + تبرعات
٢ –	جمعيات رعاية المعوقين	٤	أهلي تطوعي	تبرعات
٣ –	الجمعيات الخيرية الأخرى	٦	أهلي تطوعي	تبرعات
٤ –	مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي	٢٣	أهلي تطوعي	حكومية + تبرعات
٥ –	مراكز التنمية الريفية	٤	أهلي تطوعي	تبرعات
٦ –	بيوت نمو الطفل	١٦	أهلي تطوعي	اشتراكات (رسوم الأطفال)+ تبرعات
٧ –	أركان الطفل	٥١	أهل تطوعي	اشتراكات (رسوم الأطفال) + تبرعات
٨ –	جماعات دعم صحة المجتمع	١٦٧جماعة تضم ٣٤٣٤ عضوة	أهلي تطوعي	تبرعات
	مجموع المؤسسات (ما عدا جماعات الدعم)	**١٥٥**		

المصدر: دائرة التخطيط والمتابعة، وزارة التنمية الاجتماعية، ودائرة المبادرات المجتمعية، وزارة الصحة، ٢٠٠٩م، سلطنة عُمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

توزيع المؤسسات التطوعية في محافظة السلطنة ومناطقها

الرقم	المحافظة/ المنطقة	جمعيات المرأة العُمانية	جمعيات رعاية المعوقين	الجمعيات الخيرية الأخرى	مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي	مراكز التنمية الريفية	بيوت نمو الطفل	أركان الأطفال	جماعات دعم صحة المجتمع
١ –	مسقط	٤	٣+٤ فروع	٥	١	–	–	٢	٢٦٤
٢ –	ظفار	٦	١ فرفع	–	٣	–	–	–	٤٨٦
٣ –	الباطنة	١٢	٣ فروع	–	٥	–	٧	١٣	٧١٩
٤ –	الشرقية	١١	١ فرع	–	٦	–	١	١١	٨٨٧
٥ –	الداخلية	٩	١ فرع	١	٥	٤	٣	١٣	٣٥٠
٦ –	الظاهرة	٣	٢ فرعان	–	١	–	٥	٦	٣٣٠
٧ –	البريمي	٢	–	–	١	–	–	٢	٥٨
٨ –	مسندم	٤	–	–	١	–	–	٤	١٤٢
٩ –	الوسطى	–	–	–	–	–	–	–	١٩٨
	الإجمالي	٥١	١١+٤ فرعاً	٦	٢٣	٤	١٦	٥١	٣٤٣٤

المصدر: دائرة التخطيط والمتابعة، وزارة التنمية الاجتماعية، ودائرة المبادرات المجتمعية، وزارة الصحة، ٢٠٠٩م، سلطنة عُمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

إدارة المؤسسات التطوعية في سلطنة عُمان ونسبة التمثيل النسائي فيها

الرقم	المؤسسة	العدد	الإدارة	المؤسسات التي تُدار بواسطة النساء	
				العدد	النسبة
١ –	جمعيات المرأة العُمانية	٥١	١٢ عضوة في مجلس إدارة منتخب	٥١	%١٠٠
٢ –	جمعيات رعاية المعوقين	٤	مجلس إدارة منتخب من الرجال والنساء.	–	٠ صفر%
٣ –	الجمعيات الخيرية الأخرى	٦	مجلس إدارة منتخب من الرجال والنساء.	٣	%٥٠
٤ –	مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي	٢٢	موظفات متخصصات وقيادات نسائية	٢٢	%١٠٠
٥ –	مراكز التنمية الريفية	٤	قيادات نسائية ريفية	٤	%١٠٠
٦ –	بيوت نمو الطفل	١٦	لجان أهلية	١٦	%١٠٠
٧ –	أركان الأطفال	٥١	تُدار من قبل جمعيات المرأة العُمانية	٥٤	%١٠٠
٨ –	جماعات دعم صحة المجتمع	١٦٧	عضوات متطوعات يتم اختيارهن من قبل المسئولين الصحيين	١٦٧	%١٠٠
إجمالي المؤسسات التطوعية		**١٥٥**		**١٤٨**	**%٩٥,٥**

المصدر: دائرة التخطيط والمتابعة، وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٩م، ودائرة المبادرات المجتمعية، وزارة الصحة، ٢٠٠٩ م، سلطنة عُمان.

المطلب الثاني: أهم مجالات العمل التطوعي التي تنشط بها المرأة العمانية

أولاً: مجال خدمة المجتمع وتمكين المرأة

يعتبر دور المرأة العُمانية في الجمعيات النسائية من أشهر وأعمق قصص نجاحات المرأة العُمانية الحديثة، فهذه المؤسسات تعد بداية الكثير من الشخصيات النسائية التي تحتل مواقع متقدمة في صدارة القطاع العام والخاص.

لعبت المتطوعات دوراً كبيراً في مجال تمكين المرأة من خلال المشاركة في مجالات التدريب المختلفة لتسهيل حصول المرأة على فرص العمل، فضلاً عن القيام بالتثقيف والتوعية لزيادة الوعي لدى المرأة والمجتمع من خلال تنفيذ العديد من البرامج الصحية والثقافية والاجتماعية وتمكين الذات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مجال العمل التطوعي الخيري

تقوم المرأة بصورة فردية أو من خلال الجمعيات الخيرية بلعب دور كبير في العمل التطوعي الاجتماعي الخيري من خلال تقديم الرعاية والمساعدة للمحتاجين، والأيتام، والأرامل، والمسنين.

ثالثاً: مجال رعاية المعوقين

تتولى المتطوعات من خلال جمعيات رعاية المعوقين، ومراكز الوفاء الاجتماعي تقديم الخدمات الاجتماعية، والتربوية، والتشخيصية، والتأهيلية لذوي الإعاقة، بهدف المساهمة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية وتعزيز البناء الاجتماعي، وتحمل بعض العبء عن الدولة في تقديم أوجه الرعاية لهذه الشريحة من المجتمع.[١]

رابعاً: مجال العمل التطوعي الصحي والبيئي

إلى جانب العديد من المحاضرات التوعوية الصحية للمتطوعات في جمعيات المرأة فإن متطوعات قد اجتمعن في عملية او شاركن في عملية دعم صحة المجتمع يقمن بجهد منظم في هذا المجال من خلال تنظيم زيارات منزلية للأسر لنشر المعارف والسلوكيات الصحية، وإقامة ندوات للتوعية حول الموضوعات الخاصة بصحة الأم والطفل والمشاركة في تتبع الحالات المتخلفة عن التحصين، والمشاركة في مساعدة البلديات من خلال أنشطة التوعية بالنظافة العامة والخاصة ونظافة البيئة.

خامساً: مجال العمل التطوعي التربوي:

تقوم مجموعة من المتطوعات في القرى البعيدة باعتماد مهمة المعلمة في تنمية مدارك الأطفال من خلال مؤسسات أهلية تطوعية مثل بيوت نمو الطفل ومدارس القرآن الكريم.

سادساً: مجال محو الأمية الأبجدية والقانونية والمعلوماتية:

تقوم مجموعة من المتطوعات في مشروع القرية المتعلمة الذي تبنته وزارة التربية والتعليم بعمل تطوعي متميز، حيث يعد هذا المشروع كتجربة رائدة في مجال محو الأمية الأبجدية لدى المرأة في القرية. كما تقوم مجموعة من المتطوعات في جمعيات المرأة بالتعريف بحقوق المرأة من خلال مشروع (محو الأمية القانونية)، وكذلك محو الأمية التكنولوجية من خلال تدريب المرأة على استخدام الحاسب الآلي.

---

[١] المرأة والمشاركة السياسية، ـمرجع سابق، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: مجال فرصة للحصول على الوظيفة

هناك "نموذج آخر" للعمل التطوعي مطبق في الدول الغربية ويتهافت عليه الشباب والشابات ومناسب للبيئة العمانية، وساهم في حل بعض المشاكل ولكنه يحتاج إلى تطوير وتعميم. فالاستثمار الاقتصادي لوقت الفراغ لدى الشباب والشابات وخاصة الباحثين عن عمل من خلال الأعمال التطوعية أو ما يسمى بـ "الأعمال التطوعية من أجل الحصول على الوظيفة" وهو الجمع بين العمل التطوعي والرغبة في كسب خبرات من أجل الحصول على الوظيفة، هو النموذج الذي يجب تطويره ودعمه للمساهمة في حل جزء من مشاكل البحث عن العمل التي يعاني منها المجتمع. إن الحصول على فرصة للانخراط في سوق العمل هو أحد التحديات بالنسبة للباحثين عن وظيفة وخاصة ما يتعلق بالخبرات المفقودة لدى الشباب،[١] وهي مشكلة يعاني منها الشباب وتتذرع بها جهات التوظيف، فالشكوى المتكررة من أصحاب العمل (شركات ومؤسسات) هو عدم توفر "الخبرة" لدى المتقدمين للعمل، وأصبح الشباب ضحية لهذا الطلب القاسي، ويمضي آلاف الشباب سنوات طويلة يحملون ملفاتهم من شركة إلى أخرى ولكنهم يواجهون بإجابة "عدم وجود الخبرات"، وبالتالي فإن هذا النوع من العمل التطوعي سيساهم في حل الجزء الأكبر من تلك المشاكل.

ثامناً: مجال الوعظ والإرشاد

تنشط العديد من النساء للتوعية الدينية والتثقيف في مختلف مناحي الحياة وقد ساهم قسم الإرشاد النسوي في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في تدريب عدد كبير من هؤلاء الفتيات والنسوة.

المطلب الثالث: أهم الجمعيات التطوعية العمانية:

تعتبر هذه الجمعيات من أهم أشكال العمل النسائي التطوعي في سلطنة عُمان، وهي تنتشر في مناطق مختلفة من السلطنة، [٢]:وتقوم المنتسبات إليها بشكل تطوعي بتحديد المجالات المتنوعة لتنمية مهارات النساء، وإفساح المجال لهن للبحث عن فرص العمل، فضلاً عن زيادة وعيهن من خلال العديد من البرامج الصحية والثقافية والاجتماعية، وتمثل المرأة هذه الجمعيات في لجان التنمية الاجتماعية ضمن المحافظات والمناطق والولايات واللجان الأخرى ذات العلاقة بشؤون المرأة، بهدف المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم المرأة العُمانية، وتقدم لها ما يمكنها أن تكون مشاركة وفاعلة

---

[١] المرأة والمشاركة السياسية، ورقة عمل معدّة من قبل الأمانة العامة لمجلس الشورى حول تجربة مشاركة المرأة العُمانية في المجال السياسي (تجربة مجلس الشورى)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني **www.shura.om**،_المرجع السابق.

[٢] المصدر نفسه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجتمع. وتعمل المرأة في جمعيات المرأة العُمانية في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية، ومن أهم مجالات عمل المرأة في هذه الجمعيات ما يلي[١]:

١- التمكين الاقتصادي للمرأة والأسرة بشكل عام

* تنمية مدارك المرأة ومواهبها عن طريق تأهيلها وتدريبها على بعض الحرف التي تزيد من إنتاجيتها في المجتمع مثل خياطة وتفصيل الملابس، عمل مستلزمات الأفراح، إنشاء مناحل للعسل، صناعة الفخار، النسيج، حفظ وتصنيع الخضار والفاكهة، والتدريب على الخزفيات والفضيات.

٢- التثقيف ورفع الوعي المجتمعي

* نشر الثقافة العامة بين النساء في مختلف مناطق السلطنة وولاياتها.
* عقد الدورات والندوات والمحاضرات الثقافية والدينية التي تخدم المجتمع.
* المشاركة في اللقاءات والندوات المحلية التي تنظم من أجل تنمية وتطوير قطاع المرأة والأسرة في المجالات المختلفة.

٣- الجمعيات الخيرية الأخرى

هي جمعيات ينشئها أفراد المجتمع رجالاً ونساءً، بهدف تقديم خدمات متنوعة للمجتمع وشرائحه المختلفة، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية التي تساند جهود هذه الجمعيات، وتقدم الدعم لها من أجل مساعدتها على أداء المهام الملقاة على عاتقها. ومن تلك الجمعيات عل سبيل المثال لا الحصر: الجمعية الأهلية لمكافحة السرطان، وتختص هذه الجمعية بالتوعية ضد مرض السرطان في كافة محافظات ومناطق السلطنة، وجمعية البيئة العمانية، وتختص هذه الجمعية بالتوعية في مجال صون وحماية البيئة في كافة محافظات ومناطق السلطنة، وجمعية دار العطاء الخيرية وتقوم هذه الجمعية بالأعمال الخيرية وتقديم المساعدات الإنسانية في كافة محافظات ومناطق السلطنة، وغيرها من الجمعيات الخيرية. [٢]

---

[١] المرأة والمشاركة السياسية، ورقة عمل معدّة من قبل الأمانة العامة لمجلس الشورى حول تجربة مشاركة المرأة العُمانية في المجال السياسي (تجربة مجلس الشورى)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني **www.shura.om**.

[٢] المصدر نفسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- مؤسسات رعاية المعاقين ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

تتولى المتطوعات في هذه المؤسسات تقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والتشخيصية والتأهيلية لذوي الإعاقة، وهناك أربعة أنواع من هذه الجمعيات في السلطنة، كلها في مسقط، ولكن خدماتها تصل إلى كل مكان في السلطنة من خلال فروعها الأحد عشر.

٥- مراكز الوفاء للخدمات الاجتماعية التطوعية

بدأ إنشاء هذه المراكز في عام ١٩٨٩م بهدف تقديم الرعاية للأطفال المعوقين اعتماداً على الجهود التطوعية لبعض المواطنات العُمانيات والمدعومة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية. ويبلغ عدد هذه المراكز حالياً (٢٣) مركزاً منتشرة في مختلف مناطق السلطنة، وتهدف هذه المراكز القيام بمجموعة من المهام، منها: تقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والنفسي المختلفة للطفل ذي الإعاقة، لتهيئته للاندماج في المجتمع وفق إمكانياته وقدراته، والاستفادة من الإمكانيات المجتمعية المتاحة للوصول إلى ذلك. [١]

٦- مؤسسات رعاية الطفولة وبيوت نمو الطفل

الهدف من إنشاء هذه المؤسسات والبيوت هو المساعدة على تكوين شخصية الطفل الريفي، وتوفير الخدمات التربوية والاجتماعية والثقافية والترفيهية له. وتستقبل هذه البيوت الأطفال من سن ثلاث سنوات ونصف إلى خمس سنوات، وتعمل بها هيئة تدريس من العنصر النسائي التطوعي في المناطق والقرى الريفية التي لا يمكن للقطاع الخاص إقامة هذا النشاط فيها، نظراً لعدم إمكانية تحقيق الربح من مثل هذه المشاريع في تلك المجتمعات. ويبلغ عدد هذه البيوت حالياً (١٦) بيتاً، موزعة في مناطق الباطنة (٧ بيوت)، والظاهرة (٥ بيوت)، والداخلية (٣ بيوت) والشرقية (بيت واحد). [٢]

لإنجاح مؤسسات العمل التطوعي بكل أنواعها وسعياً للرقي بالعمل التطوعي تقدم وزارة التنمية الاجتماعية للجمعيات الأهلية التطوعية دعماً يتمثل في ثلاثة أنواع، وهي:

---

[١] جمعة بن حمد النصري، وكيل وزارة الخدمة المدنية، مرجع سابق، ص ٣٦.

[٢] المرأة والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ - **الدعم الفني:**

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية المشورة الفنية لمساعدة إدارات الجمعيات التطوعية على إنجاز مهامها وتوفير مستلزمات الجمعيات الخاصة بالأنشطة التدريبية والفعاليات المختلفة كالقاعات والمعدات والأجهزة وتنظيم زيارات استطلاعية لبعض الدول المجاورة لاكتساب المزيد من المعارف والمهارات، إضافةً إلى تشجيع الجمعيات على تبادل الزيارات الداخلية فيما بينها للإطلاع والتعرف على خبرات الجمعيات الأخرى.

٢ - **الدعم المادي:** حيث تقدم وزارة التنمية الاجتماعية العمانية الدعم المادي للجمعيات والمؤسسات الخيرية والتطوعية وذلك من خلال:

* إقامة مبانْ مجهزة لممارسة أنشطة الجمعيات وفقاً للإمكانات، أو استئجار مقار لها في حال تعذر البناء.

* تقديم دعم مادي محدود لاستئجار وسائل نقل للعضوات لتسهيل حضورهن إلى مقار الجمعيات مع تزويد بعض الجمعيات بوسائل النقل لخدماتها.

* تقديم الإعانات الحكومية وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية رقم (٢٠٠٠/١٤) المادة (٤٠) الفقرتان (٤) و(٤٥) الذي يتيح للجمعيات الخيرية الاستفادة من الإعانات[١]

المسؤوليات التي تضطلع بها المرأة في المؤسسات التطوعية

تضطلع المرأة بمسؤوليات مختلفة في مجال العمل التطوعي من خلال المستوى الذي تمارس فيه نشاطها في المؤسسات التطوعية. وأهم تلك المستويات[٢]:

* **مستوى رسم السياسة (مجلس الإدارة):** يمكن القول أن المرأة المتطوعة تشارك بالنصيب الأكبر في إدارة المؤسسات التطوعية. حيث أنه من المعروف أن المناصب الأساسية لا تشغل في هذه المؤسسات طبقاً لدرجة التعليم أو المعرفة المهنية أو المركز الاجتماعي، وإنا يتم ذلك عن طريق الاختيار أو الانتخابات. والمحك هنا عند الاختيار هو القدرة على تحمّل المسؤولية العامة وليس التخصص في مجال معين.

---

[١] وزارة الخدمة المدنية ، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨.

[٢] المرأة والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* **مستوى الإدارة (مديرة أو مشرفة):** تشغل النساء الوظائف الإدارية في غالبية المؤسسات التطوعية في السلطنة. وتتمتع المرأة بالعديد من المهارات ومبادئ الإدارة العصرية من واقع خبرتها في إدارة مواردها الذاتية، واضطلاعها بمسؤولياتها المتعددة دون أجر داخل أسرتها، وهذه القدرة على القيام بمهام عديدة في نفس الوقت تعتبر ثمينة جداً، ويمكن استثمارها من خلال انخراط المرأة في مؤسسات العمل التطوعي، وهو ما يفسر سبب زيادة نسبة تمثيل النساء في الهيئات والجمعيات الأهلية في سلطنة عُمان، وتتيح تلك المشاركة للمرأة القيام بدور فعّال، خاصة في مجال إعطاء الأولوية للمشروعات والخدمات التي تلبي احتياجات المرأة.

* **مستوى تقديم الخدمات:** تقوم المؤسسات التطوعية بدور أساسي في تفعيل مشاركة المرأة في التأهيل والتدريب على المهارات المهنية والفنية التي تتطلبها أنظمة العمل في هذه المؤسسات، وتستفيد هذه المؤسسات أيضاً من الدور الذي تقوم به المرأة بالنسبة لحشد الموارد، وتقديم المساعدة التقنية والمعلومات، والتدرب وإسداء المشورة، وغيرها من الأمور ذات الأهمية بالنسبة لما تقوم به المؤسسات لتطوعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الطريقة والإجراءات

يحتوي هذا المبحث على نتائج الدراسة الميدانية، من حيث الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، ودور المرأة في الحياة السياسية، وأسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات، والاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمرأة في الحياة السياسية، ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة، وأهم أشكال المشاركة السياسية للمرأة، كما يتناول هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات النسائية الناشطة في مجال العمل السياسي والنسائي والبالغ عددها (٢٠٠)، حيث سيتم توزيع الإستبانة على عينة من القيادات النسائية في جمعيات المرأة العمانية للتعرف على أرآئهم وإتجاهاتهم نحو موضوع الدراسة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (٢٠٠) من القيادات النسائية في الجمعيات النسائية العمانية تم اختيارها بطريقة العشوائية البسيطة وبنسبة (٧٥%) من عدد أفراد المجتمع، إذ تم توزيع (٢٠٠) استمارة واسترجاع (١٦٠) وبنسبة (٨٠%)، وتم استبعاد (٤٠) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال الإجابات أو لمنطية الإجابة، وقد تم اختيارها عشوائياً من القيادات النسائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصائص عينة الدراسة

الجدول(٦)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير العمر

فئات العمر	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
أقل من ٣٠ سنة	١٨	%١٥,٠
٣١ سنة – ٣٥ سنة	١٥	%١٢,٥
٣٦–٤٠ سنة	٢٦	%٢١,٧
٤١–٤٥ سنة	٤٢	%٣٥,٠
٤٦ سنة فأكثر	١٩	%١٥,٨
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٦) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهن في الفئة العمرية (٤١–٤٥) سنة وبلغت نسبة تمثيلهن في هذه الفئة (٣٥%)، يليها الفئة (٣٦–٣٥) سنة بنسبة (٢١,٧%)، أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للفئة العمرية (٣١–٣٥) سنة بنسبة (١٢,٥%)، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبي لأعمار المبحوثات لانه غالباً ما تشترك المرأة في عمل الجمعيات بعد سن الأربعين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٧)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
أقل من ثانوية عامة	١٩	%١٥,٨
ثانوية عامة	٢٨	%٢٣,٣
بكالوريوس	٥٣	%٤٤,٢
دراسات عليا	٢٠	%١٦,٧
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) بأن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تحصيلهن العلمي من درجة البكالوريوس بنسبة تمثيل (٤٤,٢%) وهي نسبة قريبة من نصف حجم عينة الدراسة، ثم اللواتي تحصيلهن العلمي الثانوية العامة بنسبة (٢٣,٣%)، أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للواتي تحصيلهن العلمي أقل من الثانوية العامة بنسبة (١٥,٨%)، وهذا يشير إلى أن العمل في مجال الخدمة العامة والجمعيات التطوعية يحتاج لمستويات تعليمية مرتفعة نسبياً، الأمر الذي يجعل لدى هؤلاء النسوة القدرة على تأمين مصادر دخل ومكانة اجتماعية في الأسرة والمجتمع أكثر قبولاً لهن للعمل في الحياة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٨)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
متزوجة	٩٥	%٧٩,٢
عزباء	١٧	%١٤,٢
مطلقة	٦	%٥,٠
أرملة	٢	%١,٦
المجموع	١٢٠	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٨) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الحالة الاجتماعية، فيلاحظ أن بان غالبيتهن متزوجات بنسبة تمثيل (٧٩,٢%)، ثم فئة العازبات بنسبة (١٤,٢%)، في حين بلغت نسبة المطلقات (٥%) ونسبة الأرامل (١,٦%)، وهذا يشير إلى أن غالبية المبحوثات متزوجات أو سبق لهن الزواج بنسبة (٨٥,٨%)، وقد يشير هذا إلى أن العمل التطوعي لا تنخرط فيه معظم النساء إلى بعد الزواج وهي المرحلة التي تبدأ فيها المرأة بالشعور بالاستقلالية وخاصة إذا ما اقترن ذلك بالعمل بتحسن المستوى الاقتصادي لديهن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٩)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
أقل من ٦٠٠ ريال	٢١	%١٧,٥
٦٠١-٧٠٠ ريال	٣٨	%٣١,٧
٧٠١ – ٨٠٠ ريال	٤٥	%٣٧,٥
٨٠١ ريال فأكثر	١٦	%١٣,٣
المجموع	١٢٠	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٩) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الدخل الشهري للأسرة، فيلاحظ بأن النسبة الأكبر من المبحوثات تقع دخول أسرهن في الفئة (٧٠١-٨٠٠) ريال بنسبة تمثيل (٣٧,٥%)، ثم الفئة (٦٠١-٧٠٠) ريال بنسبة (٣١,٧%)، في حين بلغت النسبة للفئة أقل من ٦٠٠ ريال (١٧,٥%) فقط، وهذا يشير إلى أن مستوى الدخل يعد محدد رئيسي لقيام المرأة العمانية بممارسة العمل الذي يعبر عن الحس الوطني للمرأة العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (١٠)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب انتماء المبحوثات للأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والمشاركة في العمل السياسي

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
الانتماء لجمعية خيرية	نعم	١٠٦	%٨٨,٣
	لا	١٤	%١١,٧
	المجموع	١٢٠	%١٠٠
المشاركة في العمل السياسي	نعم	١١٠	%٩١,٧
	لا	١٠	%٨,٣
	المجموع	١٢٠	%١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٠) بأن المنتميات لجمعية خيرية شكلن نسبة(٨٨,٣%)، وقد يشير هذا إلى مدى تقبل المجتمع لانخراط النساء في الجمعيات الخيرية والأعمال التطوعية، كما يلاحظ من بيانات الجدول ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمبحوثات في العمل السياسي (٩١,٧%)، إلا أن هذه النسبة لا تظهر حقيقة طبيعة هذه المشاركة إن كانت فقط في الانتخاب أم الترشح أم دعم ومؤازرة مرشحين آخرين.

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** وهو العوامل المؤثرة على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العمانية ويمكن تحديدها بالعوامل التالية: العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والقوانين والتشريعات.
- **المتغير التابع:** وهو مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة البحث:

تم الاعتماد على الإستبانة التي تم تطويرها من قبل الباحث كأداة أساسية في جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة، وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تم مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وبناء عليه صممت أداة للدراسة على شكل استبيان موجه للقيادات النسائية في هذه الجمعيات وأعضاءها ويتكون من (٣) أقسام الأول يحتوي على الخصائص العامة (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية ،الدخل الشهري للأسرة، الانتماء للجمعية، المشاركة في العمل السياسي)، والثاني لقياس واقع مشاركة المرأة السياسية ومدى رضاها عن هذه المشاركة والثالث أسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات ونظرة العمانين نحو المرأة والحياة السياسية صمم على غرار مقياس ليكرت الخماسي.

ثبات الأداة:

للتأكد من صدق المحتوى تم عرض الاستبانة على عدد من الأكاديميين والقيادات النسائية العمانية، حيث تم استبدال بعض الفقرات وتعديلها بهدف الوصول إلى ثبات الأداة.

كذلك تم توزيع الاستبانة على عينة تجريبية مكونة من (٥٠) من القيادات النسائية وإعادة توزيع الاستمارة عليهم وكانت قيمة الاتساق الداخلي معامل كرونباخ ألفا (٨٢.٠٥) وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

وكانت طريقة تصحيح الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي:

١- موافق بشدة: ٥ درجات.

٢- موافق: ٤ درجات.

٣- محايد: ٣ درجات.

٤- غير موافق: ٢ درجة.

٥- غير موافق بشدة: درجة واحدة.

إجراءات الدراسة:

١- مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة بهدف تحديد المتغيرات وتكوين إطار عام حول موضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تم تحديد المتغيرات بشكل دقيق وموضوعي التي تغطي موضوع الدراسة وتجيب على تساؤلاتها.

٣- تم إعداد الدراسة وتصميمها بشكل موضوعي.

٤- تم التأكد من صدق المحتوى من خلال عرض الاستبانة على عدد من المحكمين وعلى العينة التجريبية. تم الحصول بعد ذلك على كتاب تسهيل مهمة من الجامعة.

٥- توزيع الاستمارة على عينة الدراسة خلال فترة ثلاثة شهور من القيادات النسائية في الجمعيات النسائية في سلطنة عمان.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، حيث تم استخراج:

١- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

٢- استخدام تحليل الإنحدار البسيط ومعامل الارتباط لاختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : عرض النتائج ومناقشتها

المواقف من المشاركة السياسية للمرأة وقانون الانتخابات

الجدول (١١)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة ومدى تأثير المرأة فيها

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية
موقف المجتمع العماني من المشاركة السياسية للمرأة	ايجابي	٣٠	%٢٥,٠
	سلبي	٦٨	%٥٦,٧
	محايد	٢٢	%١٨,٣
	المجموع	١٢٠	%١٠٠
دور المرأة العمانية في العملية السياسية	مهم جداً	١٥	%١٢,٥
	مهم	٣٦	%٣٠,٠
	محدد	١٠	%٨,٣
	ضعيف	٤٨	%٤٠,٠
	ضعيف جداً	١١	%٩,٢
	المجموع	١٢٠	%١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١١) أنَّ النسبة الأكبر من المبحوثات يعتقدن بأن موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة هو موقف سلبي بنسبة إجابات بلغت (٥٦,٧%)، أما اللواتي يعتقدن بأنه موقف ايجابي فقد بلغت نسبتهن (٢٥%) فقط، كما يلاحظ من بيانات الجدول بأن النسبة الأعلى من المبحوثات (٤٠%) أجبن بأن دور المرأة العماينة في العملية السياسية ضعيف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحياة السياسية، في حين أن من أجبن بأن دور المرأة في الحياة السياسية مهم ومهم جداً قد بلغت نسبتهن (٤٢,٥%) فقط، وهذا يشير إلى أن هناك اتجاهات سلبية نحو موقف المجتمع العماني من المشاركة السياسية للمرأة حيث أن نسب هذه المشاركة لم تصل إلى مستوى توقعات المرأة وأن المجتمع العماني ينظر نظرة سلبية إلى المرأة وعلى قدرتها على المشاركة في العمل السياسي، وقد اعتبر أكثر من (٤٠%) من عينة الدراسة أن دور المرأة العمانية في العملية السياسية هو مهم لأنها تشكل نصف المجتمع ويمكن أن تسهم مشاركتها في عملية دعم التحول السياسي في السلطنة.

الموقف من قوانين الانتخابات:

الجدول (١٢)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب دور الإعلام في إعطاء صورة إيجابية لمشاركة المرأة السياسية والرضا عن الجو الديمقراطي

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية
أن الإعلام العماني المرئي والمسموع والمقروء يعطي صورة إيجابية على المشاركة السياسية للمرأة العمانية	نعم	٤٦	%٣٨,٣
	لا	٥٣	%٤٤,٢
	لا أدري	٢١	%١٧,٥
	المجموع	١٢٠	%١٠٠
الرضا عن الجو الديمقراطي في سلطنة عمان	نعم	٧٥	%٦٢,٥
	لا	٣١	%٢٥,٨
	لا أدري	١٤	%١١,٧
	المجموع	١٢٠	%١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٢) بأن ما نسبته (٤٤%) يعتقدن بعدم وجود دور إيجابي للإعلام العماني في إعطاء صور إيجابية عن مشاركة المرأة العمانية السياسية مقابل (٣٨,٣%) بأن دور الإعلام في هذا المجال هو إيجابي، كما يتضح من بيانات الجدول بأن (٦٢,٥%) من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحوثات كان لديهن مستوى متوسط من الرضا عن الجو الديمقراطي أجبن برضاهن عن الجو الديمقراطي في سلطنة عمان مقابل (٢٥,٨%) غير راضيات عنه، هذا يعكس أن المرأة العمانية بشكل عام راضية عن العملية السياسية ومستوى الحريات العامة، حيث أن دور الإعلام باهتمامه بالمرأة له دور كبير في المشاركة الديمقراطية.

أسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات:

أ- أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات:

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات

السبب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١. قدرة الرجل على ممارسة العمل السياسي أكثر من المرأة	٢,٢٥	١,٠٨
٢. شخصية الرجل أقوى من المرأة	٢,٧٤	١,٤٣
٣. قدرة الرجل على التعامل مع القضايا السياسية أفضل	١,٦٩	٠,٨٨
٤. الرجل أكثر عقلانية من المرأة	٢,٤٣	٠,٩٦
٥. الرجل أكثر خبرة وتجربة مقارنة بالمرأة	٢,٤٣	١,٢٧
٦. الرجل أكثر قدرة على اتخاذ القرار مقارنة بالمرأة	٢,٦٣	١,٦٥
٧. نظرة المجتمع إلى الرجل أكثر إيجابية مقارنة بالمرأة	٢,٦٥	١,٥٤
الكلي	٢,٤٠	٠,٥١

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٣) بأن قدرة الرجل على ممارسة العمل السياسي أكثر من المرأة، كما يلاحظ وجود تأثيرات سلبية لدى المبحوثات حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي على المقياس (٢,٢٥) وهو أدنى من متوسط المقياس الافتراضي (٣) والذي يشير إلى الحيادية، إضافة إلى أن جميع المتوسطات على الأسباب السبعة هي أدنى من متوسط المقياس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى مستوى الأسباب يلاحظ بأن أكثر الأسباب التي تؤدي لاختيار الرجل كمرشح في الانتخابات هو أن شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة بمتوسط إجابات على هذا السبب (٢,٧٤)، يليه " نظرة المجتمع إلى الرجل أكثر إيجابية مقارنة بالمرأة بمتوسط إجابات (٢,٦٥)، أما من حيث أقل الأسباب المؤدية لاختيار الرجل فهو " قدرة الرجل على التعامل مع القضايا السياسية أفضل " مما يشير لوجود قناعات لدى النساء بأن المرأة مساوية لقدرة الرجل السياسية، وهذا يشير على إدراك المرأة العمانية إلى أن الرجل أقدر على ممارسة العمل السياسي وذلك لما يتوفر لديه من تراكم الخبرة والمعرفة والدراية بالقضايا السياسية والوطنية والخليجية.

أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات:

الجدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات

السبب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١. المرأة لديها القدرة والكفاءة للعمل السياسي	٣,٥٩	١,٣٨
٢. المرأة أقدر على تحديد احتياج المرأة ومتطلباتها	٣,٨٠	١,١٩
٣. المرأة أكثر قدرة على إبراز حقوق وقضايا المرأة.	٣,١٢	١,٥٥
٤. زيادة التمثيل (غيابها عن البرلمان) تحيز للمرأة لنيل حقوقها.	٣,٢٣	١,٥٩
٥. المرأة أقدر على تفهم قضايا المجتمع.	٣,٣٢	١,٤٩
٦. زيادة دور المرأة في التنمية السياسية وخصوصاً التنمية الشاملة.	٣,١٤	١,٥٩
٧. زيادة دور المرأة في التنمية الشاملة لتأثيرها على الارتقاء بعملية التنمية السياسية.	٣,١٥	١,٥٧
الكلي	٣,٢٣	١,٦٩

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٤) بأن الاتجاهات نحو أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات كانت إيجابية لدى المبحوثات حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي على المقياس (٢٣,٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (٣)، إضافة إلى أن المتوسطات على (١٠) أسباب هي أعلى من متوسط المقياس وسببين فقط أدنى من متوسط المقياس.

وعلى مستوى الأسباب يلاحظ بأن أكثر الأسباب التي تؤدي لاختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات هو "تفهمها لوضع المرأة أفضل" بمتوسط إجابات على هذا السبب (٣,٨٠)، يليه "لإبراز حقوق وقضايا المرأة" بمتوسط إجابات (٣,٧١)، ثم "المرأة لديها قدرة والكفاءة للعمل السياسي" بمتوسط إجابات (٣,٥٩)، أما من حيث أقل الأسباب المؤدية لاختيار المرأة كمرشحة فهو " لتأثيرها في الارتقاء بعملية التنمية السياسية" بمتوسط إجابات (٢,٣٤) ثم "لديها القدرة والكفاءة للعمل السياسي" بمتوسط إجابات (٢,٤٣)، وهذا يشير إلى قدرة المرأة على المشاركة في العملية السياسية وقادرة على تفهم ما تحتاجه المرأة في المجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرة العمانيين نحو المرأة والحياة السياسية:

الجدول (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس اتجاهات المبحوثات نحو نظرة المجتمع العُماني نحو المرأة والحياة السياسية

السبب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١. أعتقد أن المجتمع لا يأخذ دور المرأة في الحياة السياسية على محمل الجد	٣,٣٧	١,٣٥
٢. أرى أن العمل السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع.	٤,٢٣	٠,٩٢
٣. اعتقد أن المرأة بحاجة للدعم من الرجل للوصول إلى المناصب السياسية	٣,٥٨	١,١٧
٤. المرأة بحاجة لدعم النساء الأخريات للوصول للمناصب السياسية	٣,٦٤	١,٢٢
٥. اعتقد أن المرأة إنسان ضعيف في المجتمع	٣,٦٤	١,١١
٦. اعتقد بأن المرأة لا تملك حرية التصرف في المواقف السياسية	٣,٣٦	١,١٩
٧. أرى بأن الدور الأساسي للمرأة هو تربية الأطفال والعناية بالزوج	٤,٢٦	٠,٨٥
٨. المرأة لا تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه	٣,٨٧	١,٠٧
٩. اعتقد أن المرأة لا تستطيع أن تظهر قدرات مشابهة للرجل إذا أعطيت لها الفرصة	٣,٦٠	١,١٣
الكلي	٣,٧٨	٠,٥٩

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٥) بأن الاتجاهات نحو نظرة المجتمع نحو المرأة والحياة السياسية سلبية فقد كانت غالبية متوسطات الإجابات تتجه نحو الموافقة (أعلى من متوسط المقياس الافتراضي(٣)) وهي جميعها فقرات ذات دلالة سلبية من وجهة نظر المجتمع نحو المشاركة السياسية للمرأة والعمل العام، وبلغ متوسط الإجابات الكلي (٣,٧٨) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن الإجابات الأكثر موافقة على الفقرة رقم٧ " الدور الأساسي للمرأة هو تربية الأطفال والعناية بالزوج" بمتوسط إجابات (٤,٢٦) وهذه نظرة تقليدية من المجتمع نحو المرأة، ثم الفقرة رقم ٢ "أعتقد بأن المرأة لا تتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي كالرجل" بمتوسط إجابات (٤,٢٣) أما الفقرات الأكثر معارضة فقد جاءت الفقرة رقم ٦ "أعتقد بأن المرأة لا تملك حرية التصرف في المواقف السياسية " بمتوسط إجابات (٣,٣٦)، ثم القفرة رقم ١ " أعتقد أن المجتمع لا يأخذ دور المرأة في الحياة السياسية على محمل الجد " بمتوسط إجابات (٣,٣٧)، وهذا يشير إلى أن المرأة بحاجة للدعم من الرجل للوصول إلى المناصب السياسية لأنه عنصر أساسي في المجتمع ويعتبر مصدر دافع لها.

كما أن المرأة بحاجة لدعم النساء الأخريات للوصول للمناصب السياسية لأنه من خلال الدعم لبعضهن يساعدن على توصيل صوتهن بما يواجهن به من عوائق في المجتمع فهي أقدر على تفهمها، وإن المرأة تعتبر إنسان ضعيف في المجتمع لحاجتها للدعم وبعدم تملكها الحرية الكاملة في التصرف في المواقف السياسية لأنها بحاجة إلى الرجل الأقدر على تحمله لهذه المواقف، أما الرأي بأن الدور الأساسي للمرأة هو تربية الأطفال والعناية بالزوج لما تحتاج له من وقت وجهد لما يتوازن مع المسؤولية السياسية وهذا يرجع إلى التعاون المشترك فهو يختلف بين أسرة وأخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معوقات المشاركة السياسية للمرأة:

الجدول (١٦)

التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على مقياس معوقات المشاركة السياسية للمرأة

المعوق	تأثير بدرجة أولى (١)		تأثير بدرجة ثانية (٢)		تأثير بدرجة ثالثة (٣)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١. عدم توافر الحرية الكافية للمرأة	١٣	١٠,٨	١٥	١٢,٥	١٩	%١٥,٨
٢. عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق	٦	٥,٠	٢	١,٧	٩	%٧,٥
٣. ضعف القدرات المادية للمرأة	١٥	١٢,٥	٩	٧,٥	٨	%٦,٧
٤. سيطرة الرجل على مصادر الدخل	١٧	١٤,٢	١٣	١,٨	٢٥	%٢٠,٨
٥. عدم توافر الاستقلالية المادية للمرأة	١٨	١٥,٠	١٧	١٤,٢	١٧	%١٤,٢
٦. انشغال المرأة بقضايا الأسرة	٩	٧,٥	١٧	١٤,٢	٢	%٥,٠
٧. ضعف القدرة على اتخاذ القرارات للمرأة	٣	٢,٥	١٧	١٤,٢	٦	%٢,٥
٨. القوانين والأنظمة لا تحفز وصول المرأة إلى مراكز قيادية	٢	١,٧	٣	١٤,٢	٢	%١,٧
٩. ضعف المستوى التعليمي للمرأة	٨	٦,٧	٩	٧,٥	٤٠	%٣٣,٣

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٦) بأن أكثر المعوقات للمشاركة السياسية للمرأة كمعوق أكثر تأثيراً بدرجة أولى هو سيطرة الرجل على مصادر الدخل بنسبة (٢٠,٨%) ثم عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي بنسبة بلغت (١٥,٨%) من مجموع عدد المبحوثات، ثم معوق عدم توافر الاستقلالية المالية للمرأة بنسبة (١٤,٢%)، ثم سيطرة الرجل على مصادر الدخل بنسبة (١٥%)، أما أقل المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة فكان عدم تحفيز القوانين والأنظمة لوصول المرأة إلى المراكز القيادية بنسبة (١,٧%)، ثم ضعف المرأة على اتخاذ القرارات بنسبة (٢,٥%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للمعوق الذي تم اختياره بالدرجة الثانية فقد جاء ضعف المستوى التعليمي بنسبة (٣٣,٣%) كأبرز المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة، وهذا يشير إلى عدم تقبل المجتمع بدرجة كافية لعمل المرأة السياسي وتحفيزها لتخطي هذه العقبات بما فيها من سن القوانين والأنظمة التي تحد من مشاركتها لأن القوانين تعد الداعم الأساسي لها.

أشكال المشاركة السياسية للمرأة:

الجدول (١٧)

التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على أهمية أشكال المشاركة السياسية للمرأة

شكل المشاركة السياسية	الأهمية الأولى (١)		الأهمية الثانية (٢)		الأهمية الثالثة (٣)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١. التصويت في الانتخابات	٢٣	١٩,٥	٢١	١٧,٥	١٠	%٨,٣
٢. الانتماء إلى حزب سياسي	١٠	٨,٣	٣٣	٢٧,٥	٦	%٥,٠
٣. الانتماء إلى جمعية خيرية	١٤	١١,٧	٤٦	٣٨,٣	٣	%٢,٥
٤. التبرع بالمال إلى جهات تعمل لهدف سياسي	١١	٩,٢	٢٣	١٩,٢	١٥	%١٢,٥
٥. التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة	٢٣	١٩,٢	٧	٥,٨	٣٧	%٣٠,٨
٦. الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية	١٥	١٢,٥	٢٣	١٩,٢	٦	%٥,٠
٧. الترشيح للانتخابات التشريعية	٤	٣,٣	٢٥	٢٠,٨	٢٤	%٢٠,٠
٨. الترشيح للانتخابات البلدية	٤	٣,٣	٥	٤,٢	٢٧	%٢٢,٥
٩. المشاركة في الحملة الانتخابية لمرشح معين	١٦	١٣,٣	١٥	١٢,٥	٦	%٥,٠

توضح بيانات الجدول رقم (١٧) أشكال المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، فيلاحظ بأن أكثر أشكال المشاركة السياسية للمرأة كأهمية أولى هو التصويت في الانتخابات بنسبة (١٩,٥%)، وفي الدرجة الثانية التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة بنسبة بلغت (١٩,٢%) من مجموع عدد المبحوثات، ثم المشاركة في حملة انتخابية لمرشح معين بنسبة (١٣,٣%)، أما أدنى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشكال المشاركة السياسية للمرأة فكانت الترشح للانتخابات التشريعية والبلدية بنسبة متساوية بلغت (٣,٣%).

أما من حيث الاختيار كأهمية ثانية فقد جاء الإنتماء لجمعية خيرية كأبرز أشكال المشاركة السياسية للمرأة بنسبة (٣٨,٣%)، وكأهمية ثالثة جاء التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة بنسبة (٣٠,٨%)، حيث يشير إلى أن المشاركة في الحملة الانتحابية لمرشح معين يمكن أن يعتبر مقبول أكثر من ترشحها للحملة الانتخابية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع : مناقشة النتائج والتوصيات

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية :

هناك علاقة إرتباطية بين العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

وفيما يلي نتائج تحليل الإنحدار البسيط:

جدول رقم (١٨)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط

اختبار الفرضية	R معامل الارتباط	R^2 القيمة التفسيرية	F المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	النتيجة
	٠.٧٦١	٠.٥٨٠	٤١٠.٦٨٦	٠.٠٠٠	٠.٦٥٧	٢٠.٢٦٥	٠.٠٠٠	قبول

يلاحظ من نتائج تحليل الإنحدار البسيط وجود علاقة إرتباطيه بين العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية، وهي علاقة إيجابية قوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٦١)، وهذا يشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً للعوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والاجتماعية والقانونية والثقافية التي تعكس الجوانب القانونية والدستورية للمشاركة السياسية للمرأة ونظرة المجتمع العماني إلى المرأة العمانية، والاتجاهات السياسية السائدة نحو المشاركة السياسية للمرأة يضاف إلى ذلك طبيعة شخصية المرأة العمانية وأن هذه العوامل في مجموعها قد أثرت على نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية في العملية السياسية مما يساهم في زيادة قدرة المرأة على المشاركة السياسية في أي من المجالات والأساليب التي تعبر عن هذه المشاركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الأولى :

– هناك علاقة إرتباطية بين العوامل الاجتماعية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية .

جدول رقم (١٩)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط

اختبار الفرضية	R معامل الارتباط	R^2 القيمة التفسيرية	F المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	النتيجة
	٠.٥٦٢	٠.٥٤٣	٣٨٦.٢٥٦	٠.٠٠٠	٠.٧٥٧	١٩.٢٦٣	٠.٠٠٠	قبول

يلاحظ من نتائج تحليل الإنحدار البسيط وجود علاقة إرتباطية بين العوامل الاجتماعية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية، وهو تأثير إيجابي قوي وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٦٢)، وهذا يشير إلى تأثير العوامل الاجتماعية المرتبطة بطبيعة المجتمع العماني ونظرته إلى المشاركة السياسية للمرأة والتي تعكس مستوى ثقة المجتمع بالمرأة وقدرتها على المشاركة السياسية ، حيث أن نظرة المجتمع العماني الى المرأة وقدرتها على المشاركة السياسية سواء كمرشحة أوكناخبة يساهم في تفعيل المشاركة السياسية لها من خلال القبول الاجتماعي للمرأة ودورها في العملية السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية :

هناك علاقة إرتباطية بين العوامل السياسية وبين تفعيل نسب المشاركة القانونية للمرأة العمانية .

جدول رقم (٢٠)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط

الفرضية الثالثة	R معامل الارتباط	R^2 القيمة التفسيرية	F المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	النتيجة
	٠.٧٦١	٠.٥٨٠	٤١٠.٦٨٦	٠.٠٠٠	٠.٦٥٧	٢٠.٢٦٥	٠.٠٠٠	قبول

يلاحظ من نتائج تحليل الإنحدار البسيط وجود علاقة إرتباطية بين العوامل السياسية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية وهي علاقة ايجابية قوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٦١)، وهذا يشير إلا أن الظروف السياسية السائدة في سلطنة عمان والمناخ السياسي يشجع على توسيع قاعدة المشاركة السياسي للمرأة العمانية ، في ضوء ما تشهده السلطنة من انفتاح سياسي واطلاق الحريات العامة والتي ساهمت في بناء تصورات ايجابية عن العملية السياسية مما حفز المرأة على المشاركة في العمل السياسي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة :

هناك علاقة إرتباطيه بين العوامل القانونية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية .

جدول رقم (٢١)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط

الفرضية الرابعة	R معامل الارتباط	R^2 القيمة التفسيرية	F المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	النتيجة
	٠.٦٥٨	٠.٤٢٥	٤١٠.٥٤٨	٠.٠٠٠	٠.٦٣٦	١٨.٣٦٢	٠.٠٠٠	قبول

يلاحظ من نتائج تحليل الإنحدار البسيط وجود علاقة إرتباطية بين القانونية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٦٥٨)، وهذا يشير إلا أن لطبيعة القوانين والانظمة التي تنظم العمل السياسي في سلطنة عمان ، والتي تساوي بين الرجل والمرأة أثر رئيسي مباشر على نسب المشاركة السياسية في المجتمع العماني بشكل عام وعلى نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية بشكل خاص وهذا يزيد من الفرص المتاحة أمام المرأة العمانية لزيادة معدلات مشاركتها السياسية لنتيجة لادراكها بأن الدولة من خلال تنظيمها للقوانين التي تسمح بالمشاركة السياسية سوف تكون عامل مؤثر في مشاركتها السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرابعة :

هناك علاقة إرتباطيه بين العوامل الثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

جدول رقم (٢٢)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط

	R معامل الارتباط	R^2 القيمة التفسيرية	F المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	النتيجة
	٠.٧٨٥	٠.٥٦٠	٣٨٩.٨٦٨	٠.٠٠٠	٠.٦٨٩	١٩.٣٦٩	٠.٠٠٠	قبول

يلاحظ من نتائج تحليل الإنحدار البسيط وجود علاقة إرتباطية بين العوامل الثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة، وهو تأثير إيجابي قوي وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٥٨)، وهذا يشير إلى تأثير العامل الثقافي سواء بالنسبة للمرأة أو للمجتمع وطبيعة الثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة حول المشاركة السياسية سواء بالنسبة للرجل أو المرأة وما ينتشر لدى المجتمع العماني من ثقافة سياسية نحو المشاركة السياسية للمرأة على اعتبار ان المرأة العمانية لها دور فاعل ورئيسي في عملية التنمية ، وأن مشاركتها السياسية تمثل عنصر رئيسي في دعم العملية السياسية في السلطنة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

صدر النظام الأساسى لسلطنة عمان في عام ١٩٩٦ والمكون من (٨١) مادة لتنظيم العلاقة بين الدولة وبين المجتمع، وأعتبر بمثابة أول دستور للبلاد، وقد أعطى المرأة حق التصويت والترشح لعضوية المجلس في ست ولايات من ولايات السلطنة، بعد أن كانت قاصرة على ولاية العاصمة مسقط فقط، كما أعطى المرأة عدداً من المقاعد بالتعيين في المجالس البلدية، وقد ضم المجلس خلال فترته الثانية (١٩٩٤ . ١٩٩٧) وهى أولى الفترات التى شهدت مشاركة سيدتين ضمن أعضاء المجلس في ولايات محافظة مسقط وهما نفس السيدتين اللتين فازتا بانتخابات المجلس خلال الفترة الثالثة (١٩٩٨. ٢٠٠٠).

وفي الفترة الرابعة للمجلس (٢٠٠٠-٢٠٠٣) أقرت الدولة قوانين انتخابية جديدة سمحت بمشاركة أكبر للمرأة في عملية التصويت، بلغت بموجبها نسبة مشاركتها حوالى ثلاثة أمثال المعدل السابق في انتخابات الفترة الثالثة، فقد أصبحت نسبتها (٣٠%) من إجمالي تعداد المواطنين المدعوين للتصويت، بينما لم تتجاوز النسبة (١٠%) من عدد الناخبين خلال انتخابات ١٩٩٨، وهو إلى حد ما يعتبر تمثيلاً عددياً يقترب مع حجمها في التركيبة السكانية، والذى تصل نسبته إلى أكثر من (٤٩%) من إجمالي عدد السكان المواطنين في السلطنة، بما يعني مناصفة المرأة للرجل تقريباً في التركيبة السكانية العمانية المواطنة، وهو ما يستدعي أن يكون عدد النساء المدعوات للإدلاء بأصواتهن في الترشيحات يناصف العدد الإجمالي المشارك في التصويت، إلا أن بعض العوامل الاجتماعية في المجتمع العمانى تحول دون ذلك خاصة خارج العاصمة مسقط، وقد بلغ العدد الإجمالي المدعو للمشاركة في الإدلاء بأصواته في انتخابات عام ٢٠٠٠، (١٧٥) ألف مواطن ومواطنة، وبلغ عدد النساء حوالي (٥٢٥٠٠) إمرأة (عدد السكان المحليين في سلطنة عمان حوالي ٢ مليون نسمة).

وكان من الطبيعى أن تكون دلالة هذا إفساح المجال لمزيد من النساء داخل مجلس الشورى بعد أن ظل طوال الفترتين الثانية والثالثة، منذ السماح بمشاركة المرأة عام ١٩٩٤ محصوراً في عضوتين فقط عن ولايتين من الولايات الست لمحافظة مسقط، كما شاركت المرأة العمانية بالتعيين في مجلس الدولة والذى أفتتح السلطان قابوس بن سعيد أول اجتماع له يوم (٢٧) ديسمبر ١٩٩٧، ويتكون من خبرات عمانية في مختلف المجالات ويمثل رافداً حيوياً آخر للإسهام في دراسة مختلف القضايا بموضوعية وإعداد الدراسات المطلوبة، وأخيراً فازت المرأة في انتخابات مجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشورى العماني خلال الفترة الخامسة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) التي جرت يوم (٤) أكتوبر عام ٢٠٠٣، مما عكس التطور الديمقراطي الذى تمر به السلطنة من جهة وسعي المرأة العمانية إلى زيادة مساهمة مشاركتها في العملية السياسية من جهة أخرى، وقد وصلت نسبة السيدات إلى (٤٠%) من إجمالي تعداد المواطنين المدعوين للتصويت في الانتخابات، و(٤٩,٥%) من إجمالي التمثيل السكانى في السلطنة عام ٢٠٠٣، وقد شهدت الساحة العمانية تنافساً شديداً بين (٥٠٦) مرشحين من بينهم (١٥) إمرأة في انتخابات المجلس للفوز بـ (٨٣) مقعداً هى إجمالي عدد مقاعد المجلس، فازت فيها امرأتان منهن فقط.

ووصل عدد العضوات في مجلس الدولة في فترته الثالثة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) إلى ثماني عضوات بالتعيين من بين (٥٧) عضواً هم إجمالي عدد أعضاء مجلس الدولة أي بنسبة (١٤%) فقط من عدد الأعضاء. وفي الشؤون العامة بلغ عدد العضوات في مجلس الشورى (٢) من أصل (٨٣) عضواً أي بنسبة (٢-٤) في المئة، وعدد العضوات في مجلس الدولة (٨) من أصل (٥٧) عضواً أي بنسبة (١٤) في المئة. والمرأة ممثلة في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان بعضوتين اثنتين، وممثلة في مجلس رجال الأعمال بعضوة واحدة، وفي المجلس البلدي في مسقط بعضوتين اثنتين.

بالرغم من إتاحة المجال للمرأة العمانية بالمشاركة في العمل السياسي كناخبة ومترشحة في فترة وجيزة نسبياً إلا أن نسبة التمثيل بالمجلس بقيت كما هي عليه متواضعة نظراً للتقاليد والأعراف المحلية إذ لم يتعد عدد العضوات في المجلس عن إمرأتين اثنتين للفترات الأربع الماضية، إن مشاركة المرأة العمانية تتمثل أيضاً في المشاركة في عدد من المؤسسات والمجالس وجمعيات المرأة العمانية ولجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي وغرفة تجارة وصناعة عمان ومجلس رجال الأعمال والمجلس البلدي لمحافظة مسقط.

ولقد شهد الواقع القانوني والتشريعي في سلطنة عمان مزيداً من التقدم والارتقاء، فكما هو ملاحظ أن التشريعات – كقاعدة – قد ساوت بين الرجل والمرأة في أحكامها، وذلك بمراعاة أحكام الشريعة الإسلامية وأعراف وتقاليد المجتمع، إلا أن بعض هذه التشريعات قد ميزت بين الجنسين لاعتبارات عدة منها ما يتصل بوظيفة المرأة الاجتماعية وتكوينها الطبيعي أو بمبررات أخرى تقتضيها المصلحة العامة، هذا إلى جانب وضع النظام الأساسي للدولة قاعدة عامة تضمنتها المادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٧) منه، مفادها أن المواطنيين جميعهم سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا يوجد ثمة ما يميز بينهم، وهذا الأصل الذي يقوم عليه التشريع في السلطنة، لم يكن غائباً قبل صدور النظام الأساسي، بل كان مبدءاً مترسخاً يفرضه القائمون على الأمر فيما يضمنونه من قوانين أو لوائح، فضلاً عن أن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة قد أقر في قوانين سابقة على النظام الأساسي في مجالات متعددة.

ومن الجوانب بالغة الدلالة عند إنشاء مجلس الدولة أنه شهد تعيين (٥) نساء في عضويته من بين (٥٥) عضواً هم إجمالي عدد الأعضاء ويؤكد ذلك ليس فقط حرص السلطان قابوس بن سعيد على إشراك المرأة العمانية في عضوية هذه المؤسسة الرفيعة، ولكنه يدل أيضاً على ثقته أيضاً في قدرات المرأة العمانية وكفاءتها للاضطلاع بمسؤوليات المشاركة الوطنية على هذا المستوى الرفيع خاصة بعد أن أثبتت قدرتها في عضوية مجلس الشورى في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣م).

أما في الفترة السادسة من (٢٠٠٨-٢٠١١م) وللمرة الأولى منذ منحها حق الترشح كان إقبال المرأة على عملية التصويت لافتاً للانتباه حيث وجدت بكثافة منذ الصباح الباكر وحتى إغلاق صناديق الاقتراع إلا أنها لم تحظ بالتمثيل في انتخابات هذه الفترة، على الرغم من أن المجلس السابق كان يضم سيدتين إلا أن المجلس الحالي لا يضم أي إمرأة من بين (٢٠) إمرأة متقدمة للترشح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

١. تنبثق المرجعية السياسية للممارسات الفعلية فيما يتعلق بسياسات السلطنة تجاه تسريع المساواة بين الرجل والمرأة في توجيهات السلطان قابوس بن سعيد في هذا الشأن، ومبادراته في تعيين المرأة في مناصب عليا، وتأنيث مسميات المناصب عند شغلها من قبل نساء، ومنح المرأة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. بدأ الإعلام العماني بمختلف أجهزته، في التأكيد على دور المرأة الفعال في كافة المهن والوظائف والتوعية المجتمعية بضرورة عدم حصر المرأة في وظائف نمطية معينة، وقد تزامن ذلك مع إزالة كل تكريس للأدوار النمطية للجنسين في المناهج التعليمية العُمانية.

٣. قيام بعض المؤسسات التي تختص بشؤون المرأة بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة في تغيير النظرة النمطية للمرأة في المجتمع عن طريق إقامة العديد من الدورات التدريبية واللقاءات والمحاضرات حول مفهوم النوع الاجتماعي ومحو أمية المرأة الأبجدية والقانونية والمعلوماتية، كما تضافرت جهود الجمعيات الأهلية في مجال تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية السلبية.

٤. تعمل المرأة في سلطنة عمان بجميع الميادين والقطاعات، وخاضت مجالات لم يعتد المجتمع العربي والخليجي (خاصة) على خوضها، ولم يضع قانون العمل العماني قيوداً على نوعية مشاركة المرأة، إلا أن هناك قلة من الأعمال التي لا تمارسها المرأة ، كتلك التي قد تعرضها للخطر.

٥. ظاهرة العنف الأسري بصفة عامة غير مقبولة في المجتمع العماني، الذي يعتبر مجتمعاً تقليدياً يسوده التكافل بين أفراده، ولذا فعندما تتعرض المرأة لأي مشكلة فغالباُ ما تلجأ لأفراد عائلتها أو للأقارب والأصدقاء لتوفير العون لها على تخطي مثل هذه المشكلات، وتوفير المكان المناسب الذي قد تحتاج للإقامة به والوقوف بجانبها وإنصافها، إلى جانب الإرشاد والتوجيه من المؤسسات المختلفة لتعريف الطرفين بحقوقهم وواجباتهم الأسرية والأسس السليمة لإقامة العلاقة.

٦. تحقق تقدم واضح في وضع المرأة العمانية خاصة في مجالات التعليم والتدريب والصحة وصحة الأمومة، وتقدم أقل نسبياً في مجالات المشاركة في النشاط الإقتصادي والبيئة، وبناء المؤسسات في حين بقي التقدم النسبي محدوداً في مجال صنع القرار والمشاركة في الحياة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. شهد الواقع القانوني والتشريعي في السلطنة مزيداً من التقدم والارتقاء وقد ساوت هذه التشريعات كقاعدة أساسية بين الرجل و المرأة في أحكامها بموجب الشريعة الإسلامية وأعراف المجتمع إلا أن بعض هذه التشريعات قد ميزت بين الجنسين على اعتبارات عدة منها ما يتصل بوظيفة المرأة الاجتماعية وتكوينها الطبيعي أو بمبررات أخرى تقتضيها المسألة العامة، هذا إلى جانب وضع النظام الأساسي للدولة قاعدة عامة تضمنتها المادة (١٧) مفادها أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يوجد ثمة ما يميز بينهم.

٨. أصبح وجود المرأة العاملة في المجتمع العماني أمراً معترفاً به كحق قانوني واجتماعي واقتصادي، فعدد النساء اللواتي تم تشجيعهن على متابعة برامج تدريب فنية ومهنية مناسبة لهن في ازدياد، وجرى أيضاً إدخال برامج جديدة لإعداد عمالة محدودة المهارة للذكور والإناث معاً.

٩. بينت الدراسة وجود علاقة إرتباطيه بين العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية

١٠. اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة إرتباطية بين العوامل الاجتماعية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة العمانية البسيط

١١. توصلت الدراسة الى وجود علاقة إرتباطية بين العوامل السياسية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية وهي علاقة ايجابية قوية

١٢. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة إرتباطية بين القانونية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة

١٣. أشارت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة إرتباطية بين العوامل الثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة

١٤. بينت الدراسة عدم وجود دور إيجابي للإعلام العماني في إعطاء صور إيجابية عن مشاركة المرأة العمانية السياسية مقابل (٣٨,٣%) بأن دور الإعلام في هذا المجال هو إيجابي. كما بينت الدراسة أن قدرة الرجل على ممارسة العمل السياسي أكثر من المرأة.

١٥. توصلت الدراسة إلى أن أكثر الأسباب التي تؤدي لاختيار الرجل كمرشح في الانتخابات هو أن شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة يليه نظرة المجتمع إلى الرجل بأنه أكثر إيجابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقارنة بالمرأة، أما من حيث أقل الأسباب المؤدية لاختيار الرجل فهو قدرة الرجل على التعامل مع القضايا السياسية بشكل أفضل.

١٦. بينت الدراسة أن الاتجاهات نحو أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات إيجابية لدى المبحوثات، وعن مستوى الأسباب يلاحظ بأن أكثر الأسباب التي تؤدي لاختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات هو تفهمها لوضع المرأة أفضل يليه إبراز حقوق وقضايا المرأة.

١٧. بينت الدراسة أن أكثر المعوقات للمشاركة السياسية للمرأة كمعوق أكثر تأثيراً بدرجة أولى هو سيطرة الرجل على مصادر الدخل، ثم عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي.

١٨. بينت الدراسة أن أكثر أشكال المشاركة السياسية للمرأة كأهمية أولى هو التصويت في الانتخابات، وفي الدرجة الثانية التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة، أما أدنى أشكال المشاركة السياسية للمرأة فكان الترشح للانتخابات التشريعية والبلدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. إن حصول المرأة العمانية على حقوقها الإنسانية والإجتماعية وحمايتها من التمييز والتسلط، لابد وأن يكون ضمن أولويات الحكومة إن كانت فعلاً صادقة في رغبتها للنهوض بالمرأة وتحسين أحوالها، وهذا لا يتأتى بالتغييرات والإضافات الشكلية الدعائية، بل بمعالجة المشاكل الحقيقية التي تعيق تمتع المرأة بحقها كإنسانة لها كيانها وقرارها المستقل، والعمل على توفير الضمانات القانونية الكفيلة بردع أي اعتداء على كرامة المرأة وحريتها، هذه المسؤولية لا تتحملها الحكومة فقط، بل على المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته بالإضافة إلى أن المرأة نصف المجتمع، وبقع على عاتقها يقع عبء مواجهة تركة ثقيلة من العادات والتقاليد التي ليس لها من الإسلام إلا أسمه.

٢. تعزيز مشاركة المرأة العمانية في العمل والمشاريع الاقتصادية وتقديم الدعم لها، والتوعية بأهمية العمل التطوعي والمشاركة في الجمعيات التطوعية المختلفة، بالإضافة إلى تأهيل وتدريب المرأة العمانية في مجال الحماية الاجتماعية للمرأة والأسرة.

٣. إنشاء جمعيات للنساء العمانيات العاملات لحساب أنفسهن ودعمهن برأس المال الضروري من قبل مؤسسات مثل صندوق تنمية مشروعات الشباب.

٤. تدريب النساء العمانيات على بعض الأنشطة الإنتاجية مثل الخياطة، والحرف اليدوية المختلفة، والإسعافات الأولية لتحسين ظروف معيشتها، وزيادة إسهامها بفعالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العمانية.

٥. تنمية الشعور بين النساء العمانيات بأهمية المشاركة العامة والتعاون مع مراكز التنمية المحلية والريفية.

٦. تمكين النساء العمانيات من اكتساب مهارات جديدة وإتقان بعض المهارات الحرفية والقيام بتنفيذ بعض المشروعات الإنتاجية الصغيرة المولدة للدخل.

٧. توجيه المزيد من الجهود لرفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة العمانية للفئات المتعلمة أو الآتي تسربن من التعليم في مراحله المختلفة عن طريق توفير الخدمات التي تستهدف النساء، مثل تعليم البنات والنساء ومحو أميتهن في المناطق النائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. وضع خطط مستقبلية لزيادة مساهمة الخريجات من مراحل التعليم المختلفة في سوق العمل لضمان فعالية ومردود الإنفاق على تنمية الموارد البشرية، وفعالية التوظيف في هذه الموارد بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العمانية.

٩. تسهيل حصول المرأة على القروض والتسهيلات الإئتمانية عن طريق إثارة اهتمام الإدارة المركزية للمصارف لتأسيس أقسام متخصصة لمنح القروض للمشاريع الصغيرة.

١٠. ضرورة الاعتماد على استراتيجية مستدامة ومتكاملة، وهو ما ينجم عنه تحقيق تغيير ثقافي واجتماعي تجاه قضايا تمكين المرأة العُمانية، وما يتبعه أيضًا من تأثير على اتجاهات المجتمع في شأن تعامله مع المرأة وقضاياها، والتأكيد على أهمية العمل على زيادة وعي وإدراك المنظمات الأهلية بشكل عام بأبعاد مفهوم التمكين، وهذا الأمر يتطلب توفير آليات تعمل على بناء القدرات للنساء.

١١. ضرورة التنسيق بين المنظمات النسائية العاملة في مجال تمكين المرأة العُمانية والعمل على استقطاب النساء للمشاركة والتفاعل مع البرامج والأنشطة الهادفة لتمكين المرأة العُمانية.

١٢. العمل على تدعيم سبل الشراكة بين الأطراف المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية.

١٣. دعم العمل الحقوقي الدفاعي والتوجه إلى التأثير في التشريعات والسياسات والرأي العام.

١٤. ضرورة العمل على تحقيق الاستدامة المالية للمنظمات الأهلية العربية.

١٥. توفير قاعدة بيانات ومعلومات وافية عن المنظمات الأهلية العربية لمعرفة حجمها الحقيقي ولتيسير التعاون والتفاعل بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **السنة النبوية**

أولاً: المراجع العربية

– الكتب:

١. إبراهيم أبرش ، **علم الاجتماع السياسي**، ط١ عمان، دار الشروق ، ١٩٩٨.

٢. أحمد صدقي الدجاني ، **التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي** ، منتدى الفكر العربي، عمان ، ١٩٨٩.

٣. جلال العدوي ، و رمضان أبو السعود، (١٩٨٨)، **المراكز القانونية**.

٤. جمال البنا، **الحرية النقابية**، ج٢، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف، ١٩٨٨.

٥. جورج شفيق ساري ، **الأسس والمبادئ العامة للنظم السياسية**، الكتاب الأول ، أركان التنظيم السياسي ، مكتبة العالمية بالمنصورة، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨.

٦. حسن باقر الموسوي ، **الشورى والديمقراطية**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان ، ٢٠٠٢.

٧. حمدي عبد الرحمن ، **فكرة الحق**، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩.

٨. رشيد رضا، **تفسير المنار**، الطبعة الثالثة، ج٤.

٩. سعاد الشرقأوي، **علم الاجتماع السياسي**، ط١، مصر: دار النهضة العربية ، ١٩٧١.

١٠. سعد إبراهيم جمعة ، **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٤ .

١١. سعد حماد ، **نريدها ديمقراطية فعلية للمشاركة وليس للمشاهدة**، مقال منشور في كتاب الديمقراطية هي الحل، دار المصري الجديد للنشر، القاهرة، المكتبة السياسية ، ١٩٨٦.

١٢. صلاح الدين فوزي ، **الأنظمة السياسية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار وهدان للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

١٣. طارق البشري ، **دراسات في الديمقراطية المصرية**، ط١، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧.

١٤. طارق عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية** ط١، القاهرة، دار الغريب ، ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥. طه بدوي ، **أصول علوم السياسة**، المكتب المصري الحديث ١٩٦٥.
١٦. عاصم رشوان، **أوضاع المرأة العمانية بين الإنجازات والمعوقات والموحات**، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، مسقط، عمان ، ٢٠٠٨.
١٧. عبد الحليم كامل نبيله ، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، بيروت: دار الفكر العربي ، ١٩٨٠.
١٨. عبد الحميد متولي ، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، دار المعارف، ١٩٦٣.
١٩. عدلي زيد الكيلاني، **مفاهيم الحق والحرية في الإسلام والفقه الوضعي**، دار البشير، الأردن، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠.
٢٠. علي شمس مرغني ، **القانون الدستوري**، عالم الكتب ، ١٩٧٧.
٢١. فيليب برو ، (د.ت). **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٢٢. قاسم العمري، **صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب**، سلطنة عُمان.
٢٣. ماجد الحلو ، **القانون الدستوري**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٨٦.
٢٤. محمد الغزالي ، **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة**، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤.
٢٥. محمد طلعت الغنيمي ، **قانون السلام في الإسلام**، منشأة المعارف ، ١٩٨٩.
٢٦. محمد عمارة ، **الإسلام وحقوق الإنسان**، ضرورات .. لا حقوق، دار الشروق، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩.
٢٧. **المرأة والرجل في سلطنة عمان** ، صوره احصائية – كتاب صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٧م.
٢٨. مرعي جمال، **السباب والمشاركة السياسية في المجتمع العماني** – مطبعة الجامعة الأردنية–عمان١٩٩٦.

– الرسائل الجامعية:

١. أحلام القاسمي، **مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٦.
٢. أنور رسلان ، **الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، منشورة، دار النهضة العربية ، ١٩٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. عبير طهبوب ، **المشاركة السياسية للمرأة الاردنية** ،رسالة ماحستير الجامعة الاردنية،عمان ،٢٠٠٣ .
٤. فراس الشرعة، **المشاركة السياسية في الريف العماني دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد** ، رسالة ماجستير جامعة آل البيت المفرق ، ١٩٩٩.
٥. كريم يوسف كشاكش ، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، رسالة دكتوراه قدّمت لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، رسالة منشورة، منشأة المعارف ، ١٩٨٧.
٦. كمال صلاح رحيم ، **السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي**، رسالة دكتوراه قدّمت لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، رسالة منشورة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.
٧. محمد العجمي، **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الكويت، الكويت ، ٢٠٠٠.
٨. نعمان أحمد الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣.
٩. هاني أحمد الدرديري، **نظام الشورى الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠.

- **المجلات والصحف والدوريات:**

١. أحمد محمد الحبيشي، المرأة العمانية ومشاركتها في بناء الدولة، **مجلة اكتوبر السياسية**، عدن، الجمهورية اليمنية، العدد رقم ١٣٧٩٠، الأحد، ١٧ ، ٢٠٠٧.
٢. بارعة النقشبندي، و ذياب مخادمة ، المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الاردنية دراسة ميدانية لطلبة العلوم السياسية في الجامعة الاردنية وجامعة العلوم التطبيقية ، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية** مجلد ٢٩ العدد ١.
٣. حسين البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية ، المستقبل العربي ، **مركز دراسات الوحدة العربية** ، العدد ٢٢٣ ، ١٩٩٧.
٤. زكريا اليرى ، الإسلام وحقوق الإنسان، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، المجلد الأول، العدد الرابع ، ١٩٧١.
٥. عبد الحميد حشيش ، بحث بعنوان "دروس سياسية من الإسلام"، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٣.
٦. الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية **النشرة الشهرية** ، ٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **القوانين والأنظمة :**

١. أمة اللطيف، **دور المرأة العاملة في التنمية** الإدارية ،سلطنة عُمان: معهد الإدارة العامة .

٢. سعيدة بنت خاطر الفارسية ، **تقييم العملية الانتخابية المرأة العمانية في مجلس الشورى** ، ندوة المرأة العمانية وزارة التنمية لاجتماعية ، ٢٠٠٩ .

٣. شرف العجرمي، (ب ت) – **المرأة والانتخابات** – موقع مركز "أمان" العماني – أرقام واحصائيات حول المناصب القيادية للمرأة في مجالي السياسة والاقتصاد.

٤. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ، المادة رقم (٨٢) من قانون العمل.

٥. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ،(٩٧/٢٣)، قانون الأحوال الشخصية.

٦. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ،(٩٨/٤٨)، قانون الاجراءات الجزائية.

٧. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ،(٨٤/٨٧) ، قانون الضمان الاجتماعي.

٨. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية ،المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية ٢٠٠٤/١٢٠.

٩. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (١١)، الملكية وإدارة الممتلكات.

١٠. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، المادة (٩١/٧٢) – قانون التأمينات الاجتماعي.

١١. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية، رقم (٨٦/٢٦)، قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين.

١٢. القوانين الصادرة بالمراسيم السلطانية،(٢٠٠٨/١٢٥). الترشيح والتصويت في مجلس الشورى

١٣. **اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، التقرير الوطني لسلطنة عمان، ٢٠٠٩.

١٤. مجدي العفيفي ، **الشورى العُمانية (الرؤية والإرادة)** ، مزون للطباعة والنشر والإعلام ، مسقط ، سلطنة عُمان، ٢٠٠٧.

١٥. مجلس الشورى ، سلطنة عُمان ، تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية في فترته الخامسة ، ٢٠٠٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦. مجلس الشورى ، مضابط جلسات المجلس خلال دور انعقاد السنوي، مسقط، سلطنة عُمان ٢٠٠٦.
١٧. مجلس الشورى، مضابط جلسات المجلس خلال دور انعقاد السنوي، مسقط، سلطنة عُمان ، ٢٠٠٤.
١٨. مجلس وزارة الداخلية ، بيانات انتخابات مجلس الشورى ، ٢٠٠٨ .
١٩. مجلس، مضابط جلسات المجلس خلال دور انعقاد السنوي، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠٠٥.
٢٠. المرأة والرجل في سلطنة عمان ، صوره احصائية – وزارة الاقتصاد الوطني – ٢٠٠٧م.
٢١. مساهمة المرأة العُمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤.
٢٢. مصطفي حجازي، **التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الاعلام الحديثة ودور الأسرة**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، بدول مجلس التعاون–البحرين ، ١٩٩٤.
٢٣. وزارة القوى العاملة ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م.
٢٤. وزارة القوى العاملة ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م.
٢٥. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل– تقييم اللقاءات التعريفية بمناسبة بداية فترة الترشيح لعضوية مجلس الشورى – الفترة الرابعة (٢٠٠١–٢٠٠٣م) ، ٢٠٠٢.
٢٦. وزارة القوى العاملة ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا ـ المواقع الالكترونية :

١. أحمد بن سالم الفلاحي، **المرأة العمانية تكسب رهانات المسيرة التنموية**، صحيفة عمان الإلكترونية (**http://main.omandaily.om**)، ٢٠١٠.

٢. بسمة بنت مطر كامونا، **مقدمة عن المرأة العمانية**، شبكة عمان الإلكترونية، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.omanet.om

٣. تطور مفهوم حقوق الانسان و مفاهيم عامة في حقوق الانسان، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.nohr-s.org

٤. الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية ، www.AWAP.ORG

٥. الحوكمة ومواطنة المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نقلاً عن الموقع الإلكتروني moghadam@purdue.edu

٦. سبيكة محمد النجار، **مقال بعنوان الحركة النسائية في الخليج**، موقع بوابة المرأة، نقلاً من الرابط الإلكتروني:/www.womengateway.com

٧. معصومة المبارك، **المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون** (الواقع والإستشراف المستقبلي، ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية " – الدوحة – قطر " ، ٢٠٠٢.

٨. مهدي حسانين، **المرأة العمانية**، مقال بعنوان: "مسيرة إنجازات تستحق الوقوف عندها، نقلاً من الرابط الإلكتروني: /www.c-we.org ، ٢٠٠٨

٩. الموقع الرسمي لجمعية المرأة العمانية، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.jaalan.net

١٠. نقلاً من الرابط الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان: www.mosd.gov.om/

١١. وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان، www.omanet.om

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستبانه

الجزء الأول: الخصائص العامة:

- العمر:

☐ أقل من ٣٠ سنة ☐ ٣١ سنة – ٣٥ سنة

☐ ٣٦ – ٤٠ سنة ☐ ٤١– ٤٥ سنة

☐ ٤٦ سنة فأكثر

- مستوى التعليم:

☐ أقل من ثانوية عامة ☐ ثانوية عامة

☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

- الحالة الاجتماعية:

☐ متزوجة ☐ عزباء ☐ مطلقة ☐ أرملة

- الدخل الشهري للأسرة:

☐ أقل من ٦٠٠ ريال ☐ ٦٠١– ٧٠٠ ريال

☐ ٧٠١– ٨٠٠ ريال ☐ ٨٠١ ريال فأكثر

- الانتماء لجمعية خيرية :

☐ نعم ☐ لا

- المشاركة في العمل السياسي:

☐ نعم ☐ لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن وصف موقف المجتمع العماني من المشاركة السياسية للمرأة؟

☐ إيجابي ☐ سلبي ☐ محايد

أن دور المرأة العمانية في العملية السياسية؟

☐ مهم جداً ☐ مهم

☐ محدد ☐ ضعيف

يساعد تعديل القوانين الانتخابية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أدري

أن الإعلام العماني المرئيس والمسموع والمقروئ يعطي صورة إيجابية على المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أدري

هل أنت راضية عن الجو الديمقراطي في سلطنة عمان؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أدري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني: أسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات:

أولاً: أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات:

أسباب الاختيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- قدرة الرجل على ممارسة العمل السياسي أكثر من المرأة.					
٢- شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة.					
٤- قدرة الرجل على التعامل مع القضايا السياسية أفضل.					
٥- الرجل أكثر عقلانية من المرأة.					
٧- الرجل أكثر خبرة وتجربة مقارنة بالمرأة العمانية.					
٨- الرجل أكثر قدرة على اتخاذ القرار مقارنة بالمرأة.					
٩- نظرة المجتمع إلى الرجل أكثر إيجابية مقارنة بالمرأة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات:

أسباب الاختيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- المرأة لديها القدرة والكفاءة للعمل السياسي.					
٢- المرأة أقدر على تحديد احتياج المرأة ومتطلباتها.					
المرأة أكثر قدرة على إبراز حقوق وقضايا المرأة.					
٤- زيادة التمثيل (غيابها عن البرلمان) تحيز للمرأة لنيل حقوقها.					
٦- المرأة أقدر على تفهم قضايا المجتمع.					
٧- زيادة دور المرأة في التنمية الشاملة وخصوصاً التنمية الشاملة.					
٩- لتأثيرها على الارتقاء بعملية التنمية السياسية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثالث : نظرة العمانيين نحو المرأة والحياة السياسية:

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٤- اعتقد أن المجتمع لا يأخذ دور المرأة في الحياة السياسية على محمل الجد.					
٥- أرى أن العمل السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع.					
٦- اعتقد أن المرأة بحاجة للدعم من الرجل للوصول إلى المناصب السياسية.					
٧- المرأة بحاجة لدعم النساء الأخريات للوصول للمناصب السياسية.					
٨- اعتقد أن المرأة إنسان ضعيف في المجتمع.					
٩- اعتقد بأن المرأة لا تملك حرية التصرف في المواقف السياسية.					
١٠- أرى أن الدور الأساسي للمرأة هو تربية الأطفال والعناية بالزوج.					
١١- المرأة لا تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه.					
١٢- اعتقد أن المرأة لا تستطيع أن تظهر قدرات مشابهة للرجل إذا أعطيت لها الفرصة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الرابع : معوقات المشاركة السياسية للمرأة :

أرجو أعطاء ترتيب للمعوقات التالية للمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظرك، وذلك بترتيبها من الأكثر تأثيراً وحتى الأقل تأثيراً لأهم ثلاثة منها بحيث يعطى المعوق الأكثر تأثيراً رقم (١) ثم الذي يليه بالدرجة الثانية (٢)، والذي يليه الدرجة الثالثة(٣):

العبارة	الترتيب
٢- عدم توافر الحرية الكافية للمرأة	
٣- عدم المسأواة بين المرأة والرجل في الحقوق	
٤- ضعف القدرات المادية للمرأة	
٥- سيطرة الرجل على مصادر الدخل	
٦- عدم توافر الاستقلالية المادية للمرأة	
٧- انشغال المرأة بقضايا الأسرة	
٨- ضعف القدرة على اتخاذ القرارات للمرأة	
٩- القوانين والأنظمة لا تحفز وصول المرأة إلى مراكز قيادية	
١٠- ضعف المستوى التعليمي للمرأة	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الخامس : أشكال المشاركة السياسية للمرأة:

أمامك مجموعة من أشكال المشاركة السياسية يرجى ترتيب أهم ثلاثة أشكال، بترتيبها من الأكثر أهمية وحتى الأقل أهمية بحيث يعطى المعوق الأكثر أهمية رقم (١) ثم الذي يليه بالدرجة الثانية (٢)، والذي يليه الدرجة الثالثة(٣):

العبارة	الترتيب
١- التصويت في الانتخابات	
٢- الانتماء إلى حزب سياسي	
٣- الانتماء إلى جمعية خيرية	
٤- التبرع بالمال إلى جهات تعمل لهدف سياسي	
٥- التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة	
٦- الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية	
٧- الترشيح للانتخابات التشريعية	
٨- الترشيح للانتخابات البلدية	
٩- المشاركة في الحملة الانتحابية لمرشح معين	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Factors Impact on Activation of Political Participation Level of Omani Woman: A Field Study of the Omani Women Associations

Field study on the Omani Women's Associations

(١٩٩٥-٢٠١٠)

Supervision

Hani Ako Rashda

Preparation

Nayef Hilal Al Shamsi

ABSTRACT

This study aims to measure the impact of some of the factors and variables that affect the level of political participation of women in the Sultanate of Oman and determine what more the political, social, cultural and legal impact on women's political participation in Oman, in the period ١٩٩٥-٢٠١٠.

The importance of the study in trying to analyze trends in Omani women about the reality of their participation in political action, especially in this phase, which increased the rates of political participation of women as a result of increasing levels of education and economic growth witnessed by the Sultanate of Oman has tried to answer the question central: What are the factors affecting the activation of level of political participation of Omani women's point of view of members of the Omani women's associations? It began from the premise there is a correlation between social and political factors, legal and cultural, between the activation rates of political participation of women in Oman.

Have been using the approach of the social survey sample in this study was designed questionnaire to achieve the objectives of the study, and

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

contains a series of questions comprehensive covering all aspects of the study was chosen as a simple random, sample consisting of members of women's associations Omani (١٥٠) of women leaders in these associations and the number of forms that were collected and analyzed statistically and acceptance (١٢٠) form.

The study found no relationship between social factors, political, legal, cultural, and between the activation rates of political participation of Omani women, a strong positive relationship, the study recommends the need to rely on the strategy of sustainable and integrated manner, which results in achieving cultural change and social towards the issues of women's empowerment in Oman, and followed also by the impact on the attitudes of society regarding his dealings with women's issues, and work on the study of the factors and variables that affect the activation of the political participation of Omani women to work to find political solutions to them.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com